ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا القرآن

عقد الآلی

خیالی

تلگرام
الفتاح عمومی کتابتون

تالیف
شیخ الحدیث حضرت مولانا
مفتی محمد زاهد عزیزخیل

المكتبة الحبيبية
ارگ بازار کندهار

عمر محمد الله ابوبکر

《 بِسۡمِ اللَّهِ الرَّحۡمَٰنِ الرَّحِيمِ 》

يَرفَعِ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا منكُم وَالَّذينَ أُوتُوا العلمَ دَرَجت
الآية

طَلَبُ العلم فَريضَةٌ عَلى كُل مُسلِم الحديث

تلګرام واتساپ

الفتاح عمومی کتابتون

عمری کتابتون

0705695807
0765886530
0729281137
0788743552

منبع حق

هرنوع کتابهای اسلامی
درااین کانالها
موجود
است

هرنوع معتمد کتابونه
په دغه کانال کی
موجود
دی

هرقسم کتابون
موجود
هی

مختلف زبانون
:عربی:اردو:پښتو:فارسی:

علی عثمان

عقداللآلی

لحل

مخفیات الخیالی

تالیف

محمد زاهدعزیزخیل
صاحب

ناشر:،

مکتبه زاهدیه محله جنگی

موبائل: 03055354544

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله امّابعدالحمدالخ لفظ امّا بفتح الهمزة وفتح الميم مع وجودالتشديدفي الميم وفي هذااللفظ اربعة مذاهب-

المذهب الاول هو مذهب الجمهورفهم يقولون ان امّاكان في الاصل ماماباالهمزة بين الميمين وبعدذلك قدمت الهمزة على الميم الاول لانّها تقتضى الصدارة في بعض المواضع وهوموضع الاستفهام وبعدذلك نقلت حركت الميم الاول الى هذه الهمزة فاجتمع الميمان فادغم الاول في الثاني فصارامّا بتشديدالميم لاجل وجودالادغام -

المذهب الثاني هومذهب ابوالبقاء وهويقول ان كلمة امّاكلمة برأسهاغيرمؤخوذة من كلمة اخرى مثل ان واذا

-المذهب الثالث هومذهب السبويه وهويقول انّ اماكان في الاصل ان مابكسرالهمزة وبعدذلك ابدلت النون بالميم وابدلت كسرة الهمزة بالفتحة وبعدذلك ادغم الميم في الميم فصارامّاً-

المذهب الرابع هومذهب الخليل وهويقول ان اماكان في الاصل مهمابالهاء بين الميمين وبعدذلك ابدلت الهاء بالهمزة وبعدذلك قدمت الهمزة لانهاتقتضى الصدارة في بعض المواضع وذلك موضع همزة الاستفهام ونقلت حركت الميم الاول الى هذه الهمزة وادغم الميم في الميم وكانت هذه العبارة في الاصل

هكذامهما يكن من شيء بعدالحمدلمستاهله الىٰ اخره ثمّ ان هذه العبارة شرط وجواب هذه العبارة وجزائهاقوله فدونك ايهاالساري الى اخره ويكن فعل تام بمعنىٰ يوجدفمهمااسم شرط ويكن فعل شرط ثمّ ان فائدة التعليق بهذه الشرط هولان يصير هذالجواب متحققابطريق اليقين وذلك لان وجودهذه الشرط من الامور اليقينه ولاشك ان المعلق بالامر اليقيني يكون يقيناً ثمّ ان المحذوف علىٰ المذاهب الثلاثة الاول اسم الشرط وهومهماوفعل الشرط وهويكن واقيمَ كلمة اما مقام اسم الشرط وفعل الشرط وعلى المذهب الرابع اسم الشرط مذكوروهواما لانهكان فى الاصل مهماوفعل الشرط محذوف:

قوله لمستاهله :

(فان قيل) ان ذكرمستاهل لايصحّ لان العلامة الجوهري قدانكر عن هذه اللغةوجعله خطأ اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتي ان صاحب القاموس قال ان مستاهل بمعنىٰ مستوجب وانه لغة جيدة واذاكان كذلك صحّ استعماله فلايكون انكارالجوهري مستقيمابل هوباطل اشدّالبطلان فان قيل اطلاق لفظ مستاهل على الواجب تعالىٰ لايصحّ وذلك لان اسماء الله تعالىٰ توقيفية فيطلق على الله تعالى الاسم الذي اذن الشارع بذلك الاسم ولاشك ان الاذ ن من الشارع على هذ الاسم غيرموجودذكرالعلامة عبدالحكيم السيالكوتي اجوبة ثلاثة عن هذالاعتراض

الجواب الاول هو ان اسماء الله تعالى علىٰ نوعين النوع الاول الاسم الذاتي والنوع الثاني الاسم الصفتي فالاول هومايكون موضوعالذات الواجب تعالىٰ والثاني هومايكون موضوعالوصف عام ويكون ذلك الوصف العام منحصرافى الوجب تعالى فالتوقيف من الشارع شرط فى النوع الاول دون النوع الثاني ومثال الثاني موجودفي قوله تعالىٰ والسماء ومابناهافان المرادمن مابناهاهو المتصف بهذالوصف وهوبناءالسماء ويكون هذالوصف مختصّابالواجب تعالى ومنحصرافيه تعالى -الجواب الثاني هوان مستاهل مرادف اهل لان معنىٰ كلّ واحدلائق الان فى مستاهل زيادة مبالغة ولاشك ان السمع من الشارع موجودفي لفظ اهل فانه جاء فى الحديث فى حقّ واجب تعالى اهل النعمة والفضل فاعتبر المحشي ورودواحدالمرادفين موردالأخرفاذاوردالاذن باحدهمايكون ذلك اذنابالأخر والجواب الثالث هوان الله تعالى اذاوصف بصفة يجوزاطلاق اللفظ الدال على هذه الصفة على الوجب تعالى ولاشك ان الله تعالى موصوف فى الشرع بوصف اللياقة ولفظ مستاهل دال على هذه الصفة فيجوز اطلاق هذاللفظ على الواجب تعالى :

قوله سبله

الخ لفظ سبل جمع سبيل والمراد من سبله عليه السلام سننه وادابه واخلاقه فالآل والاصحاب كانوا ابوصحون هذه الامورلباقى امته: **قوله فدونك ايهاالسارى الخ:**

اعلم ان المرادفى هذه العبارة الاستعارة وبين العلامة عبدالحكيم السيالكوتى تلك الاستعارة بطريقين الطريق الاول هوان الموجودفى هذه العبارة استعارتان مصرحتان الاستعارة الاولى موجودة فى لفظ السارى حيث شبه طالب مسائل شرح العقائد بدون هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بالشخص السرى فى ظلمة الليل بدون وجود المصباح مع ذلك السارى ووجه الشبه التحير وعدم الاهتداءالى المقاصد ثمّ ذكرالمشبه به وهوالسارى وترك المشبه وهوطالب المذكورواريدبه المشبه فهذه استعارة مصرحة اولىٰ والاستعارة الثانيه موجود فى لفظ النبراس حيث شبه هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بالمصباح ووجه الشبه حصول الاهتداء الى المقاصدبكل ولحدمن المصباح وهذه الحاشية ثمّ ذكرالمشبه به وترك المشبه واريدمنه المشبه وهوهذه الحاشيه فهذه هى الاستعارة المصرحة الثانيه والطريق الثانى هوان الموجود فى هذه العبارة استعارة واحدة وتلك الاستعارة هى الاستعارة التمثيلية حيث شبه الهيئة المركبة وهى هيئة طالب مسائل شرح العقائدبدون هذه الحاشيه للعلامة الخيالى بهيئة السارى

بدون المصباح فى ظلمة الليل وكل واحدة من الهيئة الاولىٰ والهيئة الثانية مركبة فلا محالة تكون هذه الاستعارة تمثيلية:

قوله وهدى للناس الخ

جواب سول مقدروهوان جعل الكتاب ظرفا للنورفى قوله فيه النورلايصحّ وذلك لان الكتاب عبارة عن المسائل الموجودة فى الذهن ولايكون عبارة عن الاوراق والنقوش الابطريق المجازولاشك ان النور يكون فى الاجسام والمسائل لاتكون من قبيل الاجسام فلا معنىٰ لوجود النور فى الكتاب حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن النورمعناه اللغوى الذى هومختص بالاجسام النورانية وليس كذلك بل المراد من النورهوالنور المعنوى وهوالهداية ولاشك ان النوربهذالمعنىٰ موجود فى هذالكتاب لانه يهدى للناس الىٰ مسائل شرح العقائد

قوله المكامن الخفية الخ

فان قيل مكامن جمع مكمن وهو مؤخوذ من كمن كموناً ومعنىٰ كمن زيداختفى زيدومعنىٰ كموناهوالاختفاء فلا محالة يكون الخفاء موجودافى معنىٰ المكامن فتكون المكامن عبارة عن المسائل الخفية واذاكان كذلك يكون ذكر الخفية بعد ذكر المكامن مستدركاً اشار الىٰ جواب هذاالاعتراض العلامة عبدالحكيم السيالكوتى حاصله ان الاعتراض المذكوروهولزوم الاستدراك انماكان واردالولم توجد

فائد فى ذ كر الخفية بعد ذكر المكامن وليس كذلك بل الفائدة موجودة فى ذكر الخفية بعد المكامن واذاكان كذلك فلايكون الاستدراك لازما وتلك الفائدة هى المبالغة فى خفاء هذ ه المسائل بان هذه المسائل وصلت فى الخفاءالى الغاية: •

قوله امليتة اوان الدعوة الخ

دفع توهم من يتوهم وهوان الموجود فى شرح العقائدلما كان المسائل الخفية التى وصلت الىٰ غاية الخفاء لاتنحل تلك المسائل الابالكتا ب القوى ولعل المحشىٰ كتب هذالكتاب حين الاشتغال با الامور الأخرفلايكون هذالكتاب قويا واذاكان كذلك فلا يكون كافيالحلّ مسائل شرح العقائد فدفع المحشى ذ لک الوهم بان كتابة هذالكتاب كان عند عدم الاشتغال بالامور الأخرو وهذامعنى الدعة وعندالاستراحة عن ضعف المطالعةوهذامعنى الاستراحة عن فطور المطالعة واذاكان الامركذلك فلامحالة يكون هذالكتاب قويافيكون كافيا لحلّ مسائل شرح العقائد:

قوله سالكافيه جادّة الايجازالخ

جواب سول مقدروهوانه كتب العلماء قبل العلامة الخيالى على شرح العقائدحواشيا وشروحامتعدة فتكون تلك الحواشى والشروح كافية لحلّ شرح العقائدفلا حاجة الى كتاب للعلامة الخيالى حاصل جوابه ان الحاجة موجودة الى هذالكتاب لان غير هذالكتاب من الحواشى والشروح لشرح العقائدوان كانت كثيرة الا انهالاتكون خالية عن التطويل بخلاف هذالكتاب فانه

خالي عن التطويل واختير فيه طريقة الاختصار فالاحتياج موجودالى هذالكتاب لان يحصل المقصودوهوحل المسائل شرح العقائدمع الاختصار فالايجازمعناه الاختصاروجادة معناه الطريق الواضح فمعنى جادة الايجاز هوالطريق الواضح للاختصار:

قوله من غيرتعمية والغاز الخ

دفع توهم من يتوهم انه لما كان فى هذالكتاب السلوك والمشى علىٰ طريق الاختصار لايكون المقصود واضحالان الكلام اذاكان مختصرافقدلايكون واضحا فدفع ذلک الوهم بان فى هذالكتاب وان وجد الاختصار ولكن مع ذلک يكون المقصود واضحاثمّ ان معنى كلام المحشى هوانه لم يجعل الكلام فى هذالكتاب معمىّ ولغزاثم ان المعمى واللغزيكونان قريبين من حيث المعنى وذلک لان كل واحدمنهماعبارة عن الكلام الذي جعل مراده خفيا الا ان المعتبر فى اللغزان يكون بطريق السوال بخلاف المعمىٰ فانه لم يعتبرفيه ان يكون بطريق السوال وان شئت ان تعرف بعض صور المعمى واللغزفعليک بمطالعة كتابنا المسمىٰ بالقلائدالسنية فى المعميات الفقهية فانه قدجمعنافى تلک الكتاب مائة وست خمسون من المسائل الفقهية بطريق اللغزوالمعمىٰ:

قوله وحين ماحمت حول تحسينه الخ

كلمة مامصدرية فيكون التقديرهكذاحين حومى اى حولانى حول تحسين هذالكتاب وفعل رمت معطوف على حمت فيكون رمت ايضامؤ لا بالمصدرفيكون

المعنى وحين رومى تزيين سين هذالكتاب وشينه والمرادمن التحسين والتزيين هوتهزيب هذالكتاب من الضعف والمرض من حيث اللفظ والمعنى ثمّ ان العلامة عبدالحكيم السيالكوتى ذكر احتمالين فى مصداق السين والشين الاحتمال الاول هوان المراد من الشين هى المسائل المدللة والمراد من السين هى المسائل الغير المدللة والاحتمال الثانى هوان المراد من الشين هى الحروف المنقوطة والمرادمن السين هى الحروف الغير المنقوطة ففيه ذكرالخاص وارادة العام لان الشين حرف منقوط خاص والسين حرف غيرمنقوط خاص فان قيل المرادمن تحسين هذالكتاب وتزيين شينه وسينه معنىً واحدوذلک المعنى الواحدهوتهزيب هذالكتاب من ضعف اللفظ والمعنى ولداكان المرادمنهماالمرواحدفذكر التزيين بعد التحسين لايكون الا استدراكا فينبغى ان يكتفى المحشى بذكراحدهما قلنانسلم وجود الاستدراک الاان الخطبة مقام الاستدراک والتكرارفوجودالاستدراک والتكرارفى الخطبة لاباس به:

قوله الحقته الىٰ خزانة من الخ

فان قيل المناسب مع لفظ خزانة هوالاختزان دون الالحاق بان يقول اختزنته فى خزانة من ولايقول الحقته الى خزانة من فينبغى ان يذكرالمحشى الاختزان مكان الالحاق اشار العلامة عبدالحكيم السيالكوتى الى جواب هذالاعتراض بان الوجه لاختيارذكر الالحاق على ذكر الاختزان هوالاشارة الى ان فى خزانة

هذالممدوح نفائس اخرىٰ غير هذالكتاب ولاشک ان الدال على هذا هولفظ الالحاق دون الاختزان وذلک لان الالحاق نسبة بين الشيئين فلايتصور الالحاق فى هذالكتاب بدون وجودالنفائس الاخرىٰ فى خزانة الممدوح ولاشک ان هذه الاشارة لاتحصل عندذكر الاختزان:

قوله الصاحب الاعْظم الخ

اعلم ان المراد من الصاحب هو الوزيروانما سمى الوزيربالصاحب لانه يصاحب السلطان فاستعمال هذاللفظ فى الوزيرباعتبار الغلبة لانه غلب فيه ولفظ الدستوركان فى الاصل هو الدفتر الذى جمع فيه قوانين الملک ثمّ سمى به الوزير الكبير الذى يرجع اليه فى احوال الناس:

قوله يطوى اليه كل فجّ الخ:

ترجمه اوورمائل كيږى ددى وزير ددروازى طرف ته هره لاره چه هغه زوره وى اوورمخامخ كيږى دده دروازى ته مخونه داميدونولـه هرلـرى ښارنه اوفخركوى دده په كوپړى باندى تاجونه دوزارة اوفخركوى جامى داميرد ده په قامت اوباندى باندى اودى خاوند ده دنعمتونواوتربيه وركونكى ده داهل دفضل اوداهل دحكمتونويعنى دعلماء سره امداد كـوى اوداباداشاه نيـوكي

اوچه اوونکي ده علوموادی ولاسونو د علماء او بیرغونو د جائزورواحونو لره او بیرغونو د شریعت لره او جمع کونکي ده دفصلونو او افخرونو او راحاصلونکی ده دریاستونو له اول نه تر اخره پوری یعنی د ټولو ریاستونو او له مرتبه د دتبعیت چه هغه کره کونکی ده اخری مقام دی لپاره د نوع انسانی او اخیره مرتبه د ذهن د ده هغه ذهن چه هغه بلیدونکی ده تو داخارجه ده له طاقت د بشر نه بلکه خارجه ده له حد د امکان نه

<u>حل لغات</u>

فج معنی ده هغه لاره چه پراخه وی او د: وه غرونو په مابین کی وی او دعیق معنی ده یعنی خاوند د زوروالی وي او د سحیق معنی ده بعید یعنی لری او تیجان جمع تاج ده او حلل جمع دحلة ده او معنی ده جامه او الایادی جمع دید ده او دید معنی ده نعمت او الویة جمع دلواء ده او دلوا معنی ده بیرغ او د مرسوم معنی ده رواج شوی شی او مآثر جمع دمأثرة ده او دمأثرة معنی ده فضیلة او مدراج جمع دمدرجة ده او د مدرجة معنی ده مرتبه او دنقاد معنی ده کره

کونکی او معارج جمع دمعرج ده او دمعرج معنی ده مرتبه دعروج یعنی دختلو او دوقاد معنی ده بلیدونکی

<u>قوله لولم یدل الوهم الخ</u>

ترجمه کچرته دلالت نه وای کړی وهم ته شهرة د بزرګی د دی ممدوح نو نه به وه په خیال کښی نیر شوی راتلل دصورة نومیه چه هغه صورة نومیه د اوچت حالت د دی ممدوح وی حل لغات دصیت معنی ده شهرة او دطیف معنی ده راتلل دصورة نومیه او دخیال معنی ده صورة نومیه او دسامی معنی ده عالی او اضافت د سامی حاله ته اضافت دصفت دی موصوف ته نو تقدیر داسی ده حاله السامی او داماپه ماخیل کښی نافیه ده او داخیل فعل ماضی مجهول ده

<u>قوله ناظورة الدیوان الخ</u>

ترجمه دی وزیر ته اهل د دیوان نظر کوی او یاد او وزیر نظر کوی په امورو د دفتر کښی او دا وزیر احق دی د دجیل زمان او دا یو وزیر ده چه متفرد ده په عزت او شرافت کښی

حل لغات

لفظ د ... طورا په ... د فاعوله ده او دا مبالغه ده په
معنی ... په مفعول کښی نو معنی به دا وی چه
والهل ... دی ... به ... نظر کوی په دی شان چه
دوی ... کوی چه هغه به ورته امر کوی د څه
کار او ... طورا مبالغه ده په ناظر کښی یعنی په
فاعل کښی نو معنی دا ده چه دا وزیر زیات نظر کونکی
دی په امورو د ... کښی او حفاظت کونکی ده ددی
د ... او ... نوم دی لپاره د وزیر د سلیمان علیه
السلام او اقبال ... ده لپاره داد بار مراد له اقبال نه
اقبال د ... او ... او د کرم ده

قوله محمود اهل الفضل الخ

ترجمه او دا وزیر هغه کس دی چه ده حمد ویل شوی
دی له طرف د ټولو خاوندانو د فضیلت او علم نه او دا سی
محمود ده لکه څنګه چه اسم دده محمود ده یعنی
معنی د محمود اسم دا ده چه حمد د هغه ویل شوی وی
او دا ... دی وزیر ممدوح او محمود لپاره د اهل
فضل کافی ده چه دلیل شی په ښو اخلاقو ددی
وزیر باندی حل لغات لفظ د طرأ معنی ده جمیعاً

او دبرهان معنی ده دلیل او خصال جمع د خصلت ده
او د خصلت معنی ده خوی

قوله بکماله فی الاوج الخ

په سبب د کمال خپل سره په خپل مکان کښی کامله
شوی ده او دریاب ده د اسی دریاب چه ډک ده په
خپلو عطایا سره

حل لغات

زده کړه دا خبره چه اوج عبارة ده له هغه ځای نه چه په
کښی سپوږمی وي چه هغه له ځمکی نه لری نقطه ده
دزاخر معنی ده ډک نو بحر زاخر هغه دریاب ته وای چه
هغه ډک وی فان قیل ان الکمال مؤخوذ فی
مفهوم البدر وذلک لان القمر لایسمی باسم
البدر الااذاتم وکمل ولایکون بدراً قبل تمامه
وکماله واذا کان الامر کذلک فذکر کامل
بعد ذکر البدر لایکون الااستدراکاً قلنا
الاستدراک انما کانْ لازماً لولم توجد فائدة فی
توصیف البدر بوصف الکامل ولیس کذلک بل
الفائدة فی ذلک التوصیف موجودة وتلک

الفائدة هي المبالغة فی كمال الممدوح فاذاوجدت هذه الفائدة فلایكون الاستدراک لازماً

قوله فیُ كل علم الخ:

ترجمه . اوداوزيږه هر علم كښی عالم ده داسی عالم چه خاوند د تعمق اوزوروالی ده په دی علوموكښی اوپه فن دصبراوعقل كښی دامدوح مستقل عالم ده په مقابل د عالم خارجی كښی

حل لغات:

دمتبحرمعنی ده چه په علم كښی تعمق اوزوروالی وی اودامتبحرصفت لپاره دعالم چه ورنه مخكښی ذكر ده چه هغه په كسره دلام سره ده اوصيغه داسم فاعل اوداعالم چه په دويم ځای كښی ذ كرده نوداپه فتحی دلام سره مرادورنه داټوله دونياده لكه ويلی شی عالم الدنياء اومرادله حلم نه صبراوعقل ده اوحيال معنی ده مقابل اوداضمير مجروريه حياله كښی راجع ده عالم ته په فتحی دلام سره يعنی دټول عالم عقل يوخوته اود دی ممدوح عقل اوصبر بل خواته ده.

قوله سحبان عیّ فی فصاحته الخ

ترجمه اوسحبان سره له دی چه موصوف ده په فصاحة اوبلاغة باندی په مقابل دفصاحت ددی ممدوح كښی گونگی ده اودامعن سره له زيات سخاوت خپل نه بخيل په مقابل وركړی اود سخاوت د دي ممدوح كښی.

حل لغات

سحبان يو مشور فصيح اوبليغ وه په عربوكښی تيرشوی ده اوعيّ په تشد يد دياسره اوداسم ده اومعنی ده گونگی اومعن په عربوكښی مشهور سخی تيرشوی په شان دحاتم طای باندی

قوله الصائب الا فكار الخ

ترجمه اودامدوح حق ته رسيدونكی ده په خپلو فكرونو كی هغه فكرونه چه داممدوح مستعمله وی په خپل تدبيراودامدوح صفای والا ده په خپلورايوكی چه لوی رای دهغه ممدوح ښكاره كوی په خپلواقوالوكښی فائده مراد له افكارنه چه جمعه دفكرده معنی اصطلاحی ده چه فكر په اصطلاح دمنطق كښی عبارة ده له ترتيب داموروومعلومه لپاره دتحصيل دامرمجهول

حل لغات

ثاقب معنی حق ته رسیدونکی او

صائب معنی صفاوی اوځه کدرت پکی نه وی:

صافی چه شی

قوله للناس يبذل ليس يمسک لفظه الخ

ترجمه اودا ممدوح خرچ کوی دخلکو لپاره خپل الفاظ یعنی ددوی سره خبری کوی ددوی په الفاظ حاجتونو کښی اودا ممدوح له دوی نه داخپل الفاظ نه بندوی اودا الفاظ داسی خرچ کوی ته به وای چه داددی ممدوح دمال نه دی نو لکه ځنګه چه دخلکو لپاره مال خرچ کوی اوداخپل مال دچانه نه بندوی نوهم دارنګه داخپل الفاظ هم خرچ کوی لپاره دخلکواونه ورنه بندوی:

قوله يتزاحم الانوار الخ :

ترجمه : دیوبل سره مزاحمت کوی نورونه په غومبرودی ممدوح کښی یعنی په مخ کښی د یرزیات انوار موجود دی نوداسی ده لکه دی ممدوح چه برقع اغوستی وی په خپلوښوافعالواوصفاتوسره :

(فان قيل) ان لفظ وجنات جمع وجنة وهو عبارة عما ارتفع من الخدين ولاشک ان الموجود لكل انسان خدان فلايصح ايرادصيغة الجمع لان الجمع يدل على مافوق الاثنين: (قلنا) هذاانما كان واردالوكان المراد من هذالجمع معناه الاصطلاحی وهومافوق الاثنين وليس كذالک بل المراد من الجمع معناه اللغوی وهومافوق الواحد ولاشک ان الجمع باالمعنى اللغوی صادق على الاثنين ثم ان قوله فكانمامتبرقع الى آخره جواب سوال مقدر وهو ان الممدوح لماكان فی هذه المرتبة من الحسن بحيث يتزاحم الانوارفی وجناته فينبغی ان يستتروجهه لئلايبتلی الناس باالنظرالی وجهه -حاصل جواب ان هذالممدوح موصوف بصافات الكمال فتلک الاوصاف الكمالية والافعال الحسنة وقعت حائلة بين حسن هذاالممدوح وبين الناس فلا حاجة له الى استتاروجهه:

قوله غرة العزة الخ :

اعلم ان عبدالحكيم السيالكوتی قدذكرفی لفظ غرة احتمالين الاحتمال الاول هوان المراد من الغرة البياض الموجود فی جبهة الفرس بقدرالدرهم والاحتمال الثانی هوان المرادمن الغرة اول الشیء فان الغرة يستعمل فی كل واحد من هذين المعنيين ثمّ ان على احتمال الاول يكون فی هذه العبارة استعارتان الاستعارة الاولى هی الاستعارة باالكناية وهی فی تشبيه الغرة باالفرس فانه شبه العزة باالفرس ثم ذكرالشبه وترک المشبه واراد المشبه والاستعارة

الثانية هى الاستعارة التخيلية وهى فى اثباة الغرة التى هى من الوازم المشبه الذى هو الفرس للمشبه وهو العزة فهذا الاثباة هى الاستعارة التخيلية وعلى الاحتمال الثانى يكون الكلام حقيقة ولاتوجدالاستعارة فيه ثم ان هذالكلام كناية عن احتياج الناس الى هذالممدوح:

قوله موردافضاله الخ

اعلم ان المورد يكون للماء معناه :گودر :والافضال هو الاعطاء فموردالافضال هذالممدوح هو المكان الذى يعطى هذالمدوح العطاياء فى ذلك المكان للفقراء ثم ان اضافة مدين من قبل اضافة المشبه به الى المشبه وذلك لانه شبه المارب بالمدين الذى هوقرية وبلدة بناه مدين ابن ابراهم عليه السلام ووجه الشبه هووجودالناس على كل واحدمنهما فان هذالمعنى موجودفى كل واحدمن المشبه والمشبه به:

قوله فان رفعه الى سماك القبول الخ

اعلم ان سماك اسم للكوكبين احدهماسماك الاعزل والآخرسماك الرامح ثم انه شبه القبول من جانب هذاالممدوح بذلك الكوكب واضاف المشبه به الى المشبه فهذه الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه وكذاالاضافة فى قوله كوكب الامل فانه شبه الامل بالكوب ثم اضاف الكوب الى الامل فتكون هذه الاضافة ايضامن قبيل اضافة المشبه به الى المشبه واضافة شرف الى الحصول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون تقديره الحصول الشريف:

قوله عامله الله الخ

فان قيل ان عامله صيغة الفعل الماضى من باب المفاعلة ولاشك ان الفعل فى باب المفاعلة يكون من الجانبين ولاشك ان ههنالايوجدالعمل من الجانبين لان العمل يكون موجودامن جانب العبد وهوالشارح ولايكون موجودامن جانب الله تعالىٰ فان الموجود من جانب الله تعالى هوالجزاء المرتب على هذا العمل اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بماحاصله ان الموجود فى هذاالمقام مجازان المجازالاول هوان المزيدوهوباب المفاعلة بمعنى المجردفعامل بمعنى عمل والثانى هوان المرادمن العمل هوالجزاء فانه سمىٰ الجزاء بالعمل لاجل المشاكلة فيكون معنى هذه العبارة جزاه الله بلطفه الخطيروالخطيرمعناه العظيم:

قوله اقول فى تعقيب التسمية بالتحميدالخ

اعلم انه يردالاعتراض على المحشى وهوان مقصودهذاالمحشى وهوالعلامة الخيالى هوبيان ان الشارح قداوردالحمد وان يراده الحمدانماهوبعد التسمية ولاشک ان هذالمقصوذ قدحصل بقوله بعد مايتمن بالتسمية الحمدلله فانه يعلم من هذالقول ان الشارح قداوردالحمد وجعله بعدالتسمية واذاكان كذلک فلاحاجة الى ذكرقوله فى تعقيب التسمية بالتحميد لبيان ذلک المقصودالمذكورفيكون ذكرهذاالقول الثانى مستدركااجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بماحاصله ان فى الحمد امرين الامرالاول هوالحمد بالعنوان الخاص وذلک العنوان هوقوله الحمدلله والثانى مطلق الحمد سواء كان باى عنوان فلواقتصرالمحشى

الخيالى على القول الاول ولم يذكر القول الثانى لتوهم ان ماذكره المحشى من النكات الثلاثة بقوله لاقتداء باسلوب الكتاب الى اخره يكون نكات لايرادالحمد بذى العنوان الخاص بعدالتسمية ولاتكون نكات لايراد الحمد مطلقابای عنوان كان مع ان الامر ليس كذلك فان هذه النكات انماهى نكات لايرادالحمد بعدالتسمية بطريق الاطلاق اى سواءً كان باى عنوان كان فاورد المحشى الخيالى القول الثانى ليدل على ان هذه النكات انما هى نكات لايرادالحمدبعدالتسمية بطريق الاطلاق سواء كان باى عنوان ووجه عدم الدلالة فى القول الاول هوانه قال الحمد لله ووجه الدلالة فى القول الثانى هوانه ذكر التحميد ولاشک انه شامل لمطلق الحمد سواء كان ذلک الحمد باى عنوان، ثم ان غرض المحشى الخيالى هوالجواب بهذه العبارة عن الاعتراضين الاعتراض الاول هو ان المعترض يقول ان مقصودالشارح انماهوحل مسائل المتن فينبغى ان يشرع بحل مغلقات المتن مع ان الشارح ذكر التسمية والحمد وجمع بينهما واوردهمافى اول الكتاب والاعتراض الثانى هوانه ماالوجه حيث قدم التسمية واخر الحمدحيث اورده بعدالتسمية ولم يذ كرالحمد قبل التسمية فاجاب المحشى عن هذين الاعتراضين باجوبة الثلاثة الجواب الاول هوان ذلک لاجل الاقتداء بطريق كتاب الله تعالى ثم ان هذالجواب الاول انماهوجواب عن كل واحدمن الاعتراضين فان الموجودفى كتاب الله تعالى هوالجمع بينهمافيكون

جوابا عن الاعتراض الاول وكذالموجودفى كتاب الله ذلک الترتيب الخاص وهوايرادالحمدبعدالتسمية فيكون جوابا عن الاعتراض الثانى ايضا والجواب الثانى هوان ذلک الترتيب الخاص قد وقع بطريق الشيوع بل وقع على ذلک الترتيب الخاص الاجماع فان من جمع من السلف بين التسمية والحمد فاوردهماعلى هذاالترتيب الخاص وهوان يذكر الحمد بعدالتسمية وهذاالجواب انماهوجواب عن الاعتراض الثانى ولايكون جوابا عن الاعتراض الاول وذلک لان الجمع بين التسمية والحمد لايكون واجباو لازماعندالسلف فان البعض من السلف يكتفون بذكر التسمية ولايذكرون الحمدواماهذالترتيب الخاص فهولازم عندالسلف فان عندهم لايجوز تاخير التسمية عن الحمد بل يجب عندايرادهماان يكون الحمد مؤخراعن التسمية والجواب الثالث هوان الجمع بين التسمية والحمدانماهولاجل ان يحصل العمل بالحديثين لاحدهماواردفى حق التسمية وهوكل امر ذى بال لم يبدء فيه بسم الله فهواقطع وورد الاخر فى حق الحمدوهوكل حمد لم يبدءفيه بحمدالله فهواقطع فان مقتضى هذين الحديثين هوايرادالتسمية والحمد فى ابتداءالكتاب ثم هذالجواب انماهو جواب عن الاعتراض الاول ولايكون جوابا عن الاعتراض الثانى وذلک لانه لاتوجددلالة فى هذين الحديثين على الترتيب الحاص:

قوله وماتوهم من تعارضهماالخ

هذااعتراض على الجواب الثالث حاصله انما ذكرتم من ان ايرادالتسمية والحمدفى صدر الكتاب انماهوللعمل بهذين الحديثين لايمكن العمل بهما وذلك لان الامرفى حديث التسيمة انما هوبالابتداء بالتسمية والامرفى حديث الحمد انما هوبالابتداء بالحمدولاشك ان الابتداء بالشيء عبارة عن ايرادالشيء فى الاول ولاشك ان ذلك يتصور فى شيءواحدولايتصورفى شيئين فالابتداء بالتسمية يكون بايرادالتسمية فى اول الكتاب واذاكان الامركذلك يكون الابتداء بالتسمية مفوتا للابتداء بالحمد وكذالابتداء بالحمد يكون مفوتا للابتاء بالتسمية فلايمكن العمل بهما بل باحدهما:

قوله فمدفوع اما بحمل الابتداء الخ

هذاهوالجولب عن الاعتراض الواردبوجودالتعارض بين هذين الحديثين حاصل هذاالجواب الاول هوان هذاالاعتراض انما كان واردالوكان المراد من الابتداء فى هذين الحديثين هوالابتداء الحقيقى وليس كذلك بل المرادمن الابتداء هوالابتداء العرفى وهو لايكون بسيطابل يكون ممتدا وذلك لان الابتداء العرفى عبارةعمايعد ابتداء فى العرف ولاشك ان فى العرف كمايعدالابتداء بالتسمية ابتدافكذلك الابتداابالحمدبعد التسمية ايضايعدفى العرف بتداواذاكان الامركذلك يحصل العمل بكل واحدمن هذين الحديثين ولايكون التعارض موجود:

قوله وبحمل احدهماعلى الحقيقى الخ

هذاهوالجواب الثانى عن اعتراض التعارض حاصله ان الاعتراض المذكورانماكان واردلوكان المرادمن

الابتداء فى كل واحدمن الحديثين المذكورين هوالابتداءالحقيقى وليس كذلك بل المرادمن الابتداء فى احدالحديثين وهوحديث التسميةهو الابتداءالحقيقى والمرادمن الابتداءفى حديث الأخروهوحديث الحمدهو الابتداء الاضافى ولاشك ان الابتداء الحقيقى بالتسمية حاصل والابتداء الاضافى حاصل بالحمدلان ذكر الحمدمقدم بالاضافةالى مقاصدهذالكتاب ومسائله فان قيل ان الابتداءالاضافى وان كان حاصلا بالحمد ولكن الابتدء الحقيقى لايكون حاصلا بالتسمية وذلك لان الابتداءالحقيقى هو ذكرالشى اولاولاشك ان المذكور اولاهو الجزءالاول من التسمية دون الجزءالباقية منهااجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان الابتداءالحقيقى مثل القصرالحقيقى والابتداءالاضافى مثل القصر الاضافى فان القصر الحقيقى عبارة عن القصروالاختصاص بالنسبة الى جميع الاغيارفذلك الابتداءالحقيقى عبارة عن ان يكون مقدمابالنسبة الى جميع الاغيارولاشك ان التسمية باعتبارمجموع اجزانهاشيءواحدفالمعتبرفيها ان تكون مقدمة بالنسبة الى جميع الاغياروالايكون فى الابتداء الحقيقى الاعتبارالى تقديم بعض الاجزاء على البعض الأخرواذاكان الامركذلك يكون الابتداءبالتسمية ابتداءحقيقالانهامذكورة فى اول الكتاب والقصر الاضافى عبارة عن ان يكون القصروالاختصاص بالنسبة الى بعض اغياره فذلك الابتداء الاضافى عبارة عن ان يكون الشى مقدماعلى بعض اغياره فان الحمدفى الكتاب مقدم على بعض

مقدما على العبارة وهومسائل هذالكتاب ولايكون الجواب وهوالتسمية ثم ان قوله البعض الأخرمن الاغياروهوالتسمية هذين الجوابين كماهوالمشهورمتعلق بكل واحدمن هذين الجوابين يعني ان دفع التعارض بهذين الجوابين مشهور:

قوله ولک ان تجعل الباءالخ:

هذاهوالجواب الثالث عن اعتراض التعارض حاصله ان الابتداءالموجودفى الحديثين المرادمنه هوالابتداء الحقيقى ولكن الباءالمذكورة فى هذين الحديثين ليست صلة الابتداء بل هذه الباء للاستعانة فلايكون مفادهذين الحديثين الابتداء والشروع فى الكتاب يكون بالتسمية والحمدبل يكون مفادهذين الحديثين انه يستعان بالتسمية والحمدعندالابتداء والشروع بالكتاب فيكون الابتداء والشروع بمسائل الكتاب ولكن عند ذلک الشروع الاستعانة تكون حاصلة بالتسمية والحمدويكون كل واحدمن التسمية والحمدخارجامن الكتاب ولايكونان من اجزائه واذاكانت الباء للاستعانة فلايكون الاعتراض المذكوروارداالانه لاشک ان الاستعانة بشىء كالتسمية مثلالاينافى الاستعانة بشىء أخركالحمدمثلافان قيل الاستعانة بكل واحدمن التسمية والتحميدفى وقت الابتداءلاتصح وذلک لان المتصل مع الابتداء هوالتلفظ بالحمدوعندالتلفظ بالحمدتكون التسمية متروكة ولاشک ان الآلة لماتصح الاستعانة بهااذالم تكن متروكة ولماعند ترک الآلة فلاتصح الاستعانة بهاولاشک ان فى وقت التلفظ بالحمدتكون التسمية متروكة فلاتكون الاستعانة حين الابتداء حاصلة الابالحمددون التسمية لعليم الاستعانة

باحدهماينافى الاستعانة بالاخرثم مبنى هذاالاعتراض هوان المعترض يجعل هذه الاستعانة مثل الاستعانة بالآلات الصناعية اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى حاصل جوابه ان هذاالماكان وارداولوكان المرادمن الاستعانة فى هذالمقام الاستعانة التى تكون للتى الاستعانة مثل الاستعانة بالآلات الصناعية وليس كذالک بل المرادمن هذه الاستعانة هى استعانة التبرک ولاشک ان مثل هذاالتبرک بالتسمية يكون باقيابعدترک التسمية فلا تكون الاستعانة باحدهمامنافية مع الاستعانة بالآخر:

قوله اوللملابسة الخ

جواب رابع عن اعتراض المذكوروهوان اعتراض التعارض بين الحديثين انماكان وارداولوكانت الباءفى الحديثين صلة الابتداءوليس كذلک بل هذه الباء للملابسة والملابسة هى المعنى الذى عبرعن ذلک المعنى فى شرح مائة عامل بالالصاق وهوالاتصال ثم ان الملابسة يكون للامرذى بال بالتسمية والحمداويكون لذلک الشخص فيكون المرادمن الابتداء ،هوالابتداء الحقيقى ويكون ذلک الابتداء بالكتاب واذاكان الامركذلک فلايلزم ذلک التعارض:

قوله ولايخفى ان الملابسة تعم

الخ قال عبدالحكيم السيالكوتى هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان ٭ن الباء فى الحديثين للملابسة باطل وذلک لان الملابسة بالتسمية والتحميدفى وقت الابتداءلايكون الابذكرهماولاشک ان ذكرهمامعافى

وقت الابتداء محال لعدم ذكر الشيئين فى ان واحدٍ فلو ابتداءحين ذكر النسمية يكون التلبس باالتسمية فقط ولايكون التلبس بالحمدولو ابتدءحين ذكر الحمديكون التلبس بالحمد حاصل جوابه ان الملابسة عبارة عن الاتصال وهذه الملابسة عامة شامة للملابسة والملاصقة بالشىء على وجه الجزئيه بان يكون الشىء جزء لذلك الامروذلك فى الحمدلان الحمدجزءٌ من الامرذى بال وهو الكتاب وشاملة للملاصقة والاتصال مع ذلك الامربدون توسيط الزمان كما فى التسمية فانهاخارجة من الكتاب ولكنهاملاصقة ومتصلة بدون وجودزمان بين ذكر التسمية وبين الابتداء بالكتاب واذاكان الامركذالك ثبت الملابسه والاتصال:

الفتاح عمومى كتابتون

قوله الظاهران الباءصلة التوحدالخ

جواب سوال مقدروهوان الباءالجارة تأتى كثير اللاستعانة اوللسببية ففى عبارة الشارح الباءالموجودة فيها لاتخلواماان تكون للسببية اوتكون للاستعانة ولايجوزواحدمن هذين المعنين وذلك لان على تقديران تكون الباء للاستعانة يلزم ان تكون صفة التوحدفى الواجب تعالى باستعانة جلال الذات وعلى تقديران تكون الباء للسببية يلزم ان تكون صفة التوحد بسبب جلال الذات وكل واحدمنهماباطل لانه يلزم احتياج الواجب تعالى فى حصول التوحدالى جلال الذات مع ان الواجب تعالى منزه عن الاحتياج حاصل جوابه ان الباء وان كانت كثيرة الاستعمال فى الاستعانةوالسببية ولكن لايكون المرادمنهاواحدمن

هذين المعنين المرادمنهامعنى ثالث وذلك المعنى الثالث هوالصلة ومعنى كون الباء للصلة هوانهاتوصل معنى الفعل الى المفعول به واذاكان الامركذلك فلايلزم ان توحدالواجب تعالى باستعانة جلال الذات اوبسببية جلال الذات:

قوله اى تفردبه واستقل الخ

جواب سوال مقدروهوان المتوحداسم الفاعل من باب التفعل وباب التفعل يجى لمعان ثلاثةالمعنى الاول هوالصيرورة وهو ان يصيرالشىءمن حال الى حال آخربدون صنع فاعل ظاهرمثل تحجرالطين اى صارالطين حجراً وانتقل من حال الطينية الى حال الحجرية بدون صنع صانع ظاهروالمعنى الثانى هوالتكلف وهوان يدل فعل باب التفعل على ان الفاعل قدحصل مأخذالفعل بمشقة وكلفة والمعنى الثالث الطلب وهوان يدل الفعل من باب التفعل على ان فاعل الفعل قدطلب مأخذالفعل مثل تعظم زيدمعناه طلب زيدالعظمة ولاشك انه لايصح واحدمن هذه المعانى فى هذاالمقام وذلك لان على المعنى الاول يلزم ان يكون فى الواجب تعالى انتقال من عدم الوحدة الى الوحدة وهذاباطل وعلى المعنى الثانى يلزم ان يكون الواجب تعالى قدحصل فى ذاته الوحدة بالمشقة والتكلف وهذاايضاباطل وعلى المعنى الثالث يلزم ايكون الواجب تعالى خالياً عن الوحدة اولا وبعدذلك طلب الوحدة ولاشك ان هذاايضا باطل حاصل جوابه ان هذاالاعتراض انماكان واردلوكان معانى باب التفعل منحصرة فى هذه المعان الثلاثة وليس كذلك بل

وجد الباب التفعل بمعنى آخر وذلك المعنى الآخر هو الاستقلال وهو عبارة عن ان يدل فعل باب التفعل على ان الفاعل مستقل فى مدخول الباء ومدخول الباء ههنا جلال الذات او الذات الجليلة ولايكون معه شريك فى جلال الذات او الذات الجليلة:

قوله فى جلال الذات او الذات الجليلة الخ

غرض المحشى بيان الاحتمالين فى الاضافة الموجودة فى قول الشارح جلال ذاته فالاحتمال الاول هو ان الاضافة فى جلال الذات لامية والاحتمال الثانى هو ان الاضافة فى جلال الذات من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف:

قوله على نهج حصول صورة الخ

جواب سوال مقدر هو ان الاحتمال الاول شائع لان الاضافة اللامية موجودة فى كلام العرب بطريق الكثرة والشيوع ولكن الاحتمال الثانى غريب وهو اضافة الصفة الى الموصوف فيكون فى هذا الاحتمال الثانى وجود البعد فلابد من وجود النظير لازالة ذلك البعد فماهو حاصل جوابه ان النظير لذلك الاحتمال الثانى موجود وهو قول اهل الميزان فى تعريف العلم بانه عبارة عن حصول الصورة عند العقل فان اضافة لفظ حصول الى الصورة اضافة الصفة الى الموصوف فيكون حصول الصورة بمعنى الصورة الحاصلة وانما كانت هذه الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان العلم عبارة عن الصورة فى مرتبة القيام الذهن ولايكون حصول الصورة

علمافلوكانت الاضافة اللامية ولاتكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لزم القول بان العلم هو عين حصول الصورة دون الصورة ولاشك ان الحصول المذكور لايكون علما:

قوله ويحتمل ان يكون للملابسة الخ

هذاهو الجواب الثانى عن الاعتراض الواردعلى الباء حاصله ان الباء فى قول الشارح لاتكون للاستعانة وكذالاتكون للسببية بل هذه الباء للملابسة ومعنى الملابسة هى ملابسة فاعل الفعل اوبه الفعل بمدخول الباء حال قيام الفعل اوبهاشبه الفعل ويكون الجاروالمجرورظرفامستقرامتعلقاباسم الفاعل وهوملابساويكون حالا عن ذلك الفاعل فان قيل ان جعل الباءللملابسة قسيمالكون الباءصلة التوحدلايصح وذلك لانه لافرق بين كون الباءللملابسة وكون الباء صلة التوحدلان الباء اذاكان صلة التوحدتكون للملابسة اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى باناالانسلم عدم وجودالفرق بل الفرق موجودبينهماوذلك الفرق هوان فى الملابسة يكون ملابسة الفاعل بمدخول الفعل وفى كون الباء صلة التوحيديكون لايصال الفعل الى مدخول الباء فعلى تقدير الملابسة يكون ظرفامستقراوعلى تقديركون الباءصلة التوحيديكون ظرفالغوا:

قوله فح صيغة التفعل الخ
جواب سوال مقدر وهوانه اذاكانت الباء للملابسة فلايكون المتوحد الذى هواسم الفاعل من باب التفعل دالأعلى الاستقلال وذلک لان باب التفعل انما يكون دالأعلى الاستقلال اذاوقعت الباءفى صلته ولاشک ان على تقديركون الباءللملابسة لاتكون صلة المتوحدبل يكون صلة ملابساًالذى هومقدرفاذالم يكن باب الاستفعل للاستقلال فلامحالة يكون باب التفعل اماللتكلف اوللصيرورة اوللطلبولاشک ان کل واحدمن هذه المعانى الثلاثة باطل فى هذاالمقام كماذكرناذلک فيماسبق حاصل جوابه ان باب التفعل ههناللصيرورة الاان الصيرورة مجردة عن الانتقال فيكون المعنى ان وحدة الواجب تعالى تكون بدون صنع الغيرفتكون هذه الوحدة ذاتية مثل تحجروتَكَوَّنَ وقوله فان هذه الثلاثة للصيرورة اى لايكون فيهامدخل الفاعل ظاهراً

قوله واماللتكلف ولمااستحال الخ
جواب ثانى عن ذلک الاعتراض حاصله ان باب التفعل ههناللتكلف ولكن ليس المرادمن التكلف

معناه الحقيقى وهوحصول المأخذبمشقة وكلفة بل المرادمنه معناه المجازى الذى هولازم لمعناه الحقيقى وهوالكمال فان الكمال لازم مع التكلف لان الشى الذي حصل بكلفة ومشقة يكون كاملاًفيكون معنى المتوحدالموصوف بالوحدة الكاملة

قوله باالوحدة الذاتية الخ هذاعلى تقديران يكون باب التفعل للصيرورة

قوله الكاملة الخ هذاعلى ان يكون باب التفعل للتكلف

قوله الاولى كون الضمير الخ
قال المحشى عبدالحكيم السيالكوتى فى هذه العبارة اربعة احتمالات الاحتمال الاول هوان يكون الضمير المجرورفى حججه راجعاًالى الله تعالى وتكون الاضافة بمعنى من والاحتمال الثانى ان يكون ذلک الضمير المجروراجعاًالى الله تعالى وتكون الاضافة فى ساطع حججه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والاحتمال الثالث هو انيكون ذلک الضميرراجعاًالى النبى عليه السلام وتكون الاضافة بمعنى من والاحتمال الرابع هوان يكون ذلک

الضمير راجعاً الى النبى عليه السلام وتكون تلك الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف واضافة حجج الى الضمير المجرور تكون استغراقية وذلك لان حجج جمع والجمع اذا كان مضافا أولم توجد هناك قرينة التخصيص تكون تلك الاضافة للاستغراق ولاشك ان فى هذا المقام لاتوجد قرينة التخصيص فلامحالة تكون هذه الاضافة للاستغراق ثم ان معنى الاحتمال الاول هو انه عليه السلام مؤيد بساطع من حججه تعالى ويكون على الاحتمال الثانى انه عليه السلام مؤيد بجميع حججه الساطعة وهذان الاحتمالان يفيدان المدح هو انه عليه السلام مؤيد باالحجج الساطعة وكذا يفيدان تفضيل نبينا عليه السلام على سائر الانبياء لانه عليه السلام لما كان مؤيداً بجميع الحجج الساطعة لم يبق للانبياء الاخرين حجج ساطعة فكان هذان الاحتمالان اولى من الاحتمالين الاخرين وذكر المحشى الخيالى هذين الاحتمالين بقوله الاولى كون الضمير لله تعالى الى آخره وقد علمت وجه الاولوية واما الاحتمال الثالث فمعناه ان النبى عليه السلام مؤيد بساطع من حججه عليه السلام فيلزم من

ذلك ان حجج الله تعالى على نوعين النوع الاول الحجج الساطعة والنوع الثانى الحجج الغير الساطعة فيحتمل ان يكون حجج باقى الانبياء عليهم السلام ساطعة ولاشك ان هذا يفيد النقصان فى حق النبى عليه السلام فلا يكون هذا الاحتمال صحيحا أولاجل عدم صحة هذا الاحتمال لم يذكره المحشى الخيالى ومعنى الاحتمال الرابع هو انه عليه السلام مؤيد بجميع حججه الساطعة وهذا الاحتمال الرابع يفيد المدح لانه يدل على انه عليه السلام جميع حججه ساطعة ولكن لايفيد هذا الاحتمال كون النبى عليه السلام افضل من باقى الانبياء عليهم السلام لانه يحتمل ان يكون حجج باقى الانبياء ساطعة باسرها وجميعها وهذا الاحتمال لاجل انه يفيد للمدح دون الافضلية كان جائزاً ولايكون اولى وافضل ذكره العلامة الخيالى بقوله ويجوز ان يكون الى آخره.

<u>قوله من قبيل اخلاق ثياب الخ:</u>

يعنى ان الاضافة فى ساطع حججه تكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما ان الاضافة فى اخلاق ثياب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف.

قوله هذه الفاء اما علی توهم اما الخ

جواب سوال مقدر وهو ان الفاء فی قول الشارح فان مبنی علم الشرائع والاحکام الی آخره لاتخلو اما ان تکون للتعلیل اوتکون للتفریع اوتکون للجزاء والکل باطل اما بطلان الاول فلان مدخول الفاء التعلیلیة یکون علة لماقبل الفاء التعلیلیة ولاشک ان المذکور بعد الفاء التعلیلیة مدح علم الکلام ولاشک ان مدح علم الکلام لایکون علة لماقبله وهو التسمیة والحمد والصلوٰة واما بطلان الثانی فلان الفاء التفریعیة تقتضی ان یکون المذکور قبل الفاء قاعدة کلیة ویکون المذکور بعد الفاء التفریعیة مسئلة جزئیة متفرعة علی تلک القاعدة الکلیة ولاشک ان المذکور قبل الفاء ههنا التسمیة والحمد والصلوٰة ولاشک ان هذه الامور لاتکون قاعدة کلیة والمذکور بعد الفاء المذکورة هو مدح علم الکلام ولاشک ان مدح علم الکلام لایکون مسئلة جزئیة متفرعة علی ماقبل الفاء واما بطلان الثالث فلان الفاء الجزائیة تقتضی سبق وجود الشرط ولاشک ان الشرط قبل الفاء الجزائیة غیرموجود وذلک ظاهر - فاجاب

المحشی الخیالی بجوابین الجواب الاول ان الفاء جزائیة وایرادها مبنی علی توهم اما والجواب الثانی هو ان الفاء جزائیة وایرادها مبنی علی تقدیر اما فی عبارة المصنف ولاشک ان کلمة اما نائبة عن الشرط وذلک الشرط هو قوله مهما یکن من شیء بعد الحمد والصلوٰة ولاشک ان الشرط یقتضی وجود الفاء الجزائیة فنائب ذلک الشرط وهو کلمة اما ایضاً یقتضی وجود الفاء الجزائیة وذلک ان للنائب حکم المنوب فصح ایراد الفاء الجزائیة ثم الفرق بین توهم اما وبین تقدیرها فی نظم الکلام هو ان الشارح لما وصل الی قوله فان مبنی علم الشرائع الی آخره توهم انه ذکر قبل هذا فی اللفظ کلمة اما مع عدم ذکرها فی الواقع ونفس الامر فاورد الفاء الجزائیة وفی صورة تقدیر کلمة اما فی نظم الکلام لما وصل المصنف الی قوله وبعد الی آخره قدر فی نظم الکلام کلمة اما وجعلها فی حکم المذکورة فاورد کلمة الفاء الجزائیه بعد ذلک فالتوهم من قبل الکذب لانه لایکون مطابقا مع الواقع والتقدیر صدق لکونه مطابقا مع الواقع.

قوله بطريق تعويض الواو عنها الخ

جواب سوال مقدر وهو وارد على تقدير اما دون توهم امد فحاصل هذا السوال هو ان تقدير كلمة اما باطل وذلك لان المذكور ههنا هو الواو وهو قد يكون للعطف وقد يكون للاستيناف وكلمة اما تكون للاستيناف ولاشك ان الاستيناف تقتضى الانقطاع عما قبله من كل وجه والعطف تقتضى الاتصال بما قبله من بعض الوجوه فلو كان الواو للعطف يلزم اجتماع المتنافين وهما الاستيناف الذى هو مدلول كلمة اما والعطف الذى هو مدلول كلمة الواو ولو كان الواو للاستيناف يلزم الاستدراك لان كلمة اما ايضا للاستدراك حاصل جوابه ان هذا انما كان واردا لو كان كلمة اما مرادة فى النية وليس كذلك بل جعلت كلمة الواو عوضا عن كلمة اما بعد حذف كلمة اما عن النية اى بان تكون ساقطة عن النية فالمراد من الحذف هو الاسقاط عن النية:

قوله على انه لا منع من اجتماع الواو الخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله انه بأس باجتماع الواو مع كلمة اما لان ذلك جائز ودليل الجواز هو وقوع ذلك فى كلام صاحب المفتاح الذى هو العلامة السكاكى فانه يعتمد عليه فى العربية فانه قال واما خلاصة الاصلين واذا كان واقعا فى كلامه يعلم ان ذلك الاجتماع جائز لا بأس به فاندفع ذلك السوال. ثم ان الحق هو الجواب الاول دون الجواب الثانى وذلك لان الاجتماع بين الواو وكلمة اما لا يجوز اصلا اذا كانت كلمة اما للاستيناف والاستدلال بما وقع فى كلام

السكاكى لا يصح وذلك لان كلامنا انما هو فى كلمة التى تكون للاستيناف وكلمة اما فى كلام السكاكى انما هى للاجمال بعد التفصيل ولاشك ان كلمة اما اذا كانت للاجمال بعد التفصيل لا تكون منافية مع الواو لان الواو اذا كان للعطف فهو ايضا للتفصيل لان التفصيل يكون موجودا فى العطف وما ذكرناه فى رد هذا الجواب الثانى فهو ما ذكره عبد الحكيم السيالكوتى فى حاشيته فى هذا المقام:

قوله القواعد جمع قاعدة الخ

جواب سوال مقدر وهو ان اضافة القواعد الى عقائد الاسلام لا تصح وذلك لعدم وجود القواعد للعقائد الاسلامية فان العقائد الاسلامية قضايا شخصية مثل الله واحد والجنة حق والنار حق لا تكون داخلة تحت قاعدة كلية فانه لا توجد قاعدة لهذه العقائد حاصل جوابه ان هذا انما كان واردا لو كان المراد من العقائد فى هذا المقام معناها الاصطلاحى وهى القضية الكلية الموجبة يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثل كل فاعل مرفوع فان احكام جزئيات فاعل يعلم من هذه القاعدة بان حكم تلك الجزئيات هو المرفوعية اى بان تكون تلك الجزئيات مرفوعة وليس كذلك بل المراد من القاعدة فى هذا المقام معناها اللغوى وهو الاساس ولاشك ان الاساس موجود لعقائد الاسلام وذلك الاساس هو الكتاب والسنة فعلم الكلام يكون اساسا للكتاب والسنة وهما اساس لعقائد الاسلام:

قوله لان العقائد يجب الخ

جواب سوال مقدروهوانا لانسلم كون الكتاب والسنة اساسا لعقائد الاسلام وذلك لان المرادمن العقائد جميع العقائد فان العقائد جمع والجمع اذااضيف ولم توجد هناك قرينة التخصيص تكون الاضافة للاستغراق ولاشك ان قرينة التخصيص غيرموجودة فتكون هذه الاضافة للاستغراق واذاكانت تلك الاضافة للاستغراق يكون المراد من عقائدالاسلام جميع العقائد ولاشك ان بعض عقائد الاسلام لاتكون موقوفة على الكتاب والسنة مثل وجودالواجب تعالى وعلمه تعالى وقدرته تعالى وكلامه تعالى وارادته تعالى وكونه تعالى مرسلا للرسول فان هذه العقائد لا تكون موقوفة على الكتاب والسنة بل الطريق الى اثبات هذه العقائدهوالعقل بل الكتابوالسنة موقوفان على هذه العقائد فانه اذالم يثبت هذاالبعض من العقائد اولاباالعقل لاسبيل الى اثبات الكتاب والسنة لان وجودالكتاب والسنة موقوفة على وجودالواجب تعالى وعلمه وقدرته وارادته وكلامه وكونه مرسلاللانبياء عليهم السلام

حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان المرادمن كون الكتاب والسنة اساسالعقائدالاسلام هوكونهمااساساوموقوفاعليه باعتبارالذات اى بان لاتكون ثبوت تلك العقائد الاباالكتاب والسنة وليس كذلك بل المراد من ذلك هوالتوقف والاساسية فى الاعتداد يعنى ان عقائدالاسلام لاتكون معتدة بهاالابعداخذتلك العقائد من الاسلام واماعنداثباتهاباالعقل فلا يعتدبهالاحتمال ان يكون العقل قداخطا فى تلك العقائدلاجل معارضة الوهم مع

العقل ولاشك ان جميع عقائدالاسلام موقوفة فى الاعتداد على الكتاب والسنة فصح جعل الكتاب والسنة اساسا لجميع عقائدالاسلام ويظهرمن عبارة العلامة الخيالى جواب لاعتراض آخروهوان جعل الكتاب والسنة اساسا لجميع عقائدالاسلام لايصح والايلزم الدوروذلك لان بعض عقائدالاسلام يتوقف عليه الكتاب والسنة مثل ماذكرنافى بيان الاعتراض الاول فلوكان الكتاب والسنة اساساوموقوفاعليه لجميع عقائدالاسلام يكون الكتاب والسنة موقوفاعليه لذلك البعض من العقائد لوجودالبعض فى ضمن جميع عقائدالاسلام فماهذاالادوروالجواب المفهوم من كلام العلامة الخيالى هوان الدورانماكان لازمالوكان جهة التوقف واحدة وليس كذلك فان توقف ذلك البعض من العقائدعلى الكتاب والسنة باعتبارالاعتدادوتوقف الكتاب والسنة على هذاالبعض من العقائدانماهوباعتبارالذات ولاشك ان عند تغائرجهة التوقف لايكون الدورلازما:

قوله ففى هذه القرينة الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاالقول من الفاضل الخيالى تفريع على ماسبق وهوارادة الكتاب والسنة من القواعد يعنى لماارين من قواعدعقائدالاسلام الكتاب والسنة يكون فى هذه القرينة يعنى قوله واساس قواعدعقائدالاسلام ترق فى المدح لعلم الكلام بالنسبة الي القرينة الاولى وهى قوله فان مبنى علم الشرائع والاحكام ووجه وجودالترقى فى هذه القرينة الثانية هوان هذه القرينة مختصة بعلم الكلام ولاتكون شاملة

للكتاب والسنة لان الكتاب والسنة لايكونان اساس قواعدعقائدالاسلام والايلزم كون الشيءاساسالنفسه وذلک لايجوزفاذاوجدالاختصاص فی هذه القرینة الثانیة یکون المدح بهااکمل لان الوصف المختص یفیدزیادة المدح باالنسبة الی الوصف الغیرالمختص بخلاف القرینة الاولی فانهالاتکون مختصة بعلم الکلام لانهاشاملة للکتاب والسنة وذلک لانه کماان علم الکلام مبنی لعلم الشرائع والاحکام فکذلک الکتاب والسنة ایضا مبنی لعلم الشرائع والاحکام بل الکتاب والسنة مبنی لعلت الشرائع والاحکام باالذات وعلم الکلام مبنی له باالواسطة فان المرادمن الشرائع والاحکام هی الاحکام العملیة وعلم الشرائع والاحکام هوعلم الفقه ولاشک ان استنباط الاحکام العملیة من الکتاب والسنة باالذات ثم ان الکتاب والسنة لماکان موقوفین علی علم الکلام کان علم الکلام مبنی لعلم الشرائع والاحکام ثم ان عبدالحکیم السیالکوتی ذکرفی هذاالمقام اعتراضاوجوابا فحاصل الاعتراض هوان مبنی علم الشرائع والاحکام معطوف علیه واساس قواعدعقائدالاسلام معطوف ثم ان المعطوف علیه مع المعطوف اسم وخبره علم التوحیدوالصفات وقداوردالشارح ضمیرالفصل بین الاسم والخبروذلک الضمیرهوفانه قال هوعلم التوحیدوالصفات ولاشک ان ضمیرالفصل یدل علی الحصرفیکون کل واحدمن المعطوف علیه والمعطوف منحصرافی علم التوحیدوالصفات واذاکان کذلک فلاتکون القرینة الاولی شاملة للکتاب والسنة فاذالم یوجدالشمول

المذکورلایکون الترقی موجوداً فی القرینة الثانیة وحاصل جوابه ان الاعتراض المذکورانماکان واردالوکان الربط مقدماعلی العطف فانه یقتضی ان یکون کل واحدمن المعطوف والمعطوف علیه مقصوراًبهذالخبرولیس کذلک بل العطف مقدم علی الربط فیکون المقصورمجموع المعطوف والمعطوف علیه ولاشک ان المجموع مقصور باالخبرالمذکوزواذاکان کذلک فلایکون الاعتراض المذکورواردا :

قوله ویمکن ان یقال اساس العقائدالخ

هذاهوبیان الاحتمال الثانی فی مصداق القواعد فان الاحتمال الاول هوان المرادمن القواعد الکتب والسنة والاحتمال الثانی هوان المرادمن القواعدالآلة التفصیلیة لعقائدالاسلام وهی الادلة الجزئیة لاثبات هذه العقائد فقوله ویمکن ان یقال مقابل لقوله واساس العقائدالاسلامیة الکتاب والسنة فهذان الاحتمالان انماهمافی مصداق القواعددون معنی القواعدلان القواعدفی کل واحدمن الاحتمالین معناه الاساس وهوالمعنی اللغوی فاالادلة التفصیلیة للعقائدالاسلامیة تکون موقوفة علی علم الکلام فیکون علم الکلام اساساً لتلک الدلائل التفصیلیة:

قوله بناء علی ان مباحث النظرالخ:

جواب سوال مقدر وهوان انعلم انمایکون اساساللدلائل اذاکان ذلک العلم ممایبین فیه مادة الدلیل وصورته وشرائطه ولاشک ان هذه الامورلاتکون

مبينة فى علم الكلام لان بيان هـذه الامـورفى علـم المنطق حاصل جوابـه ان هـذاالاعتراض انماكـان واردالوكان الكلام مبنياعلى ماهوالمختار عندالمتقدمين وهوخروج مباحث النظراى خروج المنطق من علـم الكـلام ولـيس كـذلك بـل الكـلام مبنـى علـى ماهوالمختار عندالمتأخرين وهوان علم المنطق جزءمن علم الكلام ولاشك ان علم المنطق اذاكان جزءً مـن علم الكلام يكون توقف الدلائل التفصيلية علـى علـم الكلام باعتبارجزئه وهوعلم المنطق فان قيل ماالوجـه للمحشى الخيالى حيث ذكرالاحتمال الثانى فى مصداق القوعدبقوله يمكن الذى يدل على الـضعف بخـلاف الاحتمال الاول فانه ذكره بطريق الجزم حيـث قـال هناكواساس العقائدالاسلامية هوالكتاب والسنة اشارالى جواب هذاالاعتراض عبـدالحكيم الـسيالكوتى بـان هـذاالاحتمال الثـانى لايفيدالمقـصودوذلك لان المقصودهومدح علم الكلام مطلقااى سواء كان علـم كلام المتقدمين اوعلم الكلام للمتاخرين وهـذاالاحتمال الثانى انمايفيدمدح كلام المتأخرين فقط دون مدح كلام المتقدمين لان علم المنطق جزء من كلام المتـأخرين دون كلام المتقدمين فلذاذكرهذاالاحتمال الثانى بمايـدل على الضعف بخلاف الاحتمال الاول فانـه يفيدمـدح مطلق الكلام اى سواء كان كلام المتقـدمين اوكـلام المتأخرين:

قوله اى علم يعرف فيه ذلك الخ

جواب سوال مقدروهوان لفظ علـم مـضاف الـى التوحيدوالصفات ولاشك ان لفظ علم مـصدر فهـذه الاضافة لاتخلواماان تكون اضافة المصدر الى الفاعل اواضافة المـصدرالى المفعـول وكلاهمـا بـاطلان امابطلان الاول فلانه يلزم ان يكون التوحيدوالصفات عالمين مع ان العلـم مـن شـان الـذوات المجـردة الجوهريـــة وهمالايكونـــان كـــذلك فانهمـــامن الامورالعارضة وامابطلان الثانى فلان وقـوع العلـم بالتوحيد والصفات لايخلواماان يكون بدون المحمـول اويكون مع المحمول مثل التوحيدحق والصفات حـق فعلى الاول يكـون التوحيـد والـصفات مـن قبيـل التصورلان العلم المتعلق بالفرديكون تـصورا واذاكان تصورافلا يصح قوله الموسوم بالكلام وذلك لان علم الكلام من العلوم المدونة والعلم المدون يطلـق علـى معان ثلاثة الاول المسائل والثانى التصديقات والثالـث الملكة ولايطلق على التـصوروعلى الثـانى يكـون هـذاالعلم تصديقافلايـصح ان يكـون اسـاس قواعدعقائدالاسلام بل يكون هذاالعلم حينئذ نفس عقائـد الاسلام حاصل جوابه ان هـذاانماكان وارداً لوكانـت هذه الاضافة من قبيل اضـافة المـصدرالى الفاعـل اواضافة المصدرالى المفعول وليس كذلك بـل هـذه الاضافة لادنى تعلق وذلك التعلق هو ان هذاالعلم يبين فيه التوحيد والصفات فهذه الاضافة من قبيل اضـافة المبين فيه الى المبين بصيغة المفعول ولاشـك فـى صحة هذه الاضافة لان هذاالعلم وهوعلم الكلام يبـين فيه التوحيدوالصفات:

قوله ويمكن ان يرادالمعني اللقبي الخ

جواب ثان عن ذلك السوال وهوان الاعتراض المذكورانماكان وارداً لوكان المراد من قوله علم التوحيد والصفات معناه الاضافي وليس كذلك بل المرادمنه معناه اللقبي وهوانه لقب للعلم المخصوص الذي هو موسوم بعلم الكلام فحينئذ معنى مجموع المضاف والمضاف اليه هوالعلم المخصوص:

قوله فنسبة الوسم الخ:

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاجواب سوال مقدروهوانه لماكان علم التوحيدوالصفات لقباًواسماً لهذاالعلم كمان الكلام اسم ولقب لهذاالعلم واذاكان كذلك فماالوجه اللشارح ان يقول الموسوم بعلم التوحيد والصفات والكلام فيكون المعنى ان كل واحدمنهااسم لهذاالعلم مع ان الشارح قال الموسوم بالكلام فنسبة الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات لايكون الا ترجيحابلا مرجح حاصل جوابه انانسلم ان كل واحد من الكلام وعلم التوحيد والصفات اسم لهذاالعلم الاان الشارح نسب الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات لاجل ان الكلام مشهور باالنسبة الى علم التوحيد والصفات وان كان كل واحد منهالقب لهذاالعلم واسمه فاالشهرة مرجحة لنسبة الوسم الى الكلام دون علم التوحيد والصفات:

قوله اشارة الى فائدة من فوائده الخ

جواب سوال مقدروهوان لقب هذاالعلم هوالكلام فقط ولايكون لقبه الكلام المنجى عن غياهب الشكوك

وظلمات الاوهام فان المنجى الى آخره لايكون داخلا فى هذاللقب والاسم واذاكان كذلك فذكره بعد الكلام مستدرك حاصل جوابه انا نسلم ان ذلك خارج عن الاسم واللقب ولكن لانسلم لزوم الاستدراك لان الاستدراك انماكان لازماً لولم توجدالفائدة فى هذاالوصف بل الفائدة موجودة فى هذاالوصف وتلك الفائدة هى النجات عن الشكوك والاوهام فاذاوجدت الفائدة فى ذلك الوصف فلايكون الاستدراك لازماً:

قوله فلرجحان الشك الخ:

جواب سوال مقدروهوان الشارح قداضاف الغياهب الى الشكوك حيث قال غياهب الشكوك واضاف الظلمات الى الاوهام مع ان الغياهب ايضا ظلمات فماالوجه للشارح حيث اختارهذاالطريق ولم لم يعكس فى هذاالطريق وذلك بان يضيف الظلمات الى الشكوك ويضيف الغياهب الى الاوهام حاصل جوابه ان ذلك لاجل مناسبة الغياهب مع الشكوك وتلك المناسبة هى وجودالقوة فى كل واحد من الشك والغيهب فان الغيهب عبارة عن الظلمات الشديدالسواد بخلاف الظلمة فانه مطلق عن الشدة والضعف فلاجل وجودهذه المناسبة اضاف الغياهب الى الشكوك واماالوهم فلايكون مثل الشك فى القوة فان التحيروالترددفى الشك اكثرمن التحيروالترددفى الوهم فاضاف مطلق الظلمات الى الاوهام :

قوله همامتحدان باالذات الخ

جواب سوال مقدروهوان عطف الدين على الملة لايجوزوذلك لان العطف يقتضى المغائرة بينهاولاتوجدالمغائرة هٰهنالان كل واحد منهماعبارة عن الشريعة المصطفويه حاصل جوابه نسلم ان العطف يقتضى المغائرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولكن مطلق المغائرة اى سواء كانت باالذات اوباالاعتبارو هٰهنا وان لم توجدالمغائرة باالذات لانهما صادقان على ذات واحدة وتلك الذات الشريعة المصطفويه ولكن المغائرة باالاعتبارموجودة وتلك المغائرة الاعتبارية هى الشريعة من حيث انهاتطاع دين لان الدين فى اللغةالاطاعة ومن حيث انهاتكتب ملة لان الملة فى اللغة عبارة عن الكتابة :

قوله والاملال وهوبمعنى الاملاءالخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان المحشى الخيالى قدنقل عنه ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان الملة مضاعف لانه مؤخوذ من الاملال وتملى ناقص فلايصح القول بان الشريعة انمايقال له ملة من حيث انهاتملى حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان بين الاملال والاملاء فرق وليس كذلك فان الاملال بمعنى الاملا فكل واحد منهاعبارة عن الكتابةفصح ان يقال ان الشريعة انمايقال لهاملة من حيث انهاتملى وتكتب

قوله وقيل من حيث انهاتجمع الخ

هذاهوالقول الثانى فى بيان المغائرة الاعتبارية بين الدين والملة فحاصل هذاالقول الثانى هوان الشريعة

يقال لهاالدين من من حيث انهاتطاع ويقال لهاملة من حيث انهاتجمع عليهافان الناس يجتمعون عليهالاجل العمل بهاوالملة فى اللغة عبارة عن الجمع اى الاجتماع وعلى هذاالقول لايرادالاعتراض المذكورالذى اجاب عنه المحشى الخيالى بقوله والاملال وهوبمعنى الاملاء:

قوله اى الجنة الخ

هذابيان ان المرادمن دارالاسلام معناه اللقبى بانه صارلقباللجنة ولايكون المرادمنه معناه الاضافى:

قوله سميت بهاالخ

هذابيان تسمية الجنة بدارالسلام بوجوه ثلاثة ففى الوجه الاول يكون المرادمن السلام معناه المصدرى وفى الوجه الثانى يكون المرادمن السلام هوالتسليم اى القول السلام عليكم وفى الوجه الثالث يكون المرادمن السلام اسم من اسماءالله تعالى:

قوله فاضيفت اليه تشريفاالخ

جواب سوال مقدرواردعلى الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة لتسمية الجنة حاصله انه لماكان لفظ السلام اسمامن اسماء الله تعالى فلاتصح اضافة الدار اليه وذلك لان الداريكون مكانالمن له الدارفيلزم وجودالمكان للواجب تعالى وذلك لايجوزكماهو مذهب اهل هذالعلم وهم المتكلمون حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكانت اضافة الدار الى السلام لاجل التمكن فى ذلك المكان والسكونة فى ذلك وليس

كذالک بل هذه الاضافة انماهوللتشريف اى للاعلام ان المضاف ذوشرافة:

قوله ووجه تخصيص هذاالاسم ظاهر الخ

جواب سوال مقدروهوانه لماکان السلام اسم من اسماء الله تعالى فلا شک ان للواجب تعالى اسماء كثيرة فماوجه تخصيص هذاالاسم حيث اضيف الدارالى هذاالاسم دون الاسماءالأخرمع ان للواجب تعالى اسماء كثيرة حاصل جوابه ان وجه ذلک التخصيص ظاهرلان الجنة محل السلامة ومعنى السلام اذاكان اسمامن اسماء الله تعالى هوانه تعالى منه السلامة صادرة فى الدنيا ويحصل به تعالى السلامة فى الآخرة فلهذاالاسم مناسبة ظاهرة مع الجنة فلذااختيرهذاالاسم دون الاسم الآخر:

قوله وطي الكشح كناية عن الاعراض الخ

جواب سوال مقدرهوان الاضافة الكشح الى المقال الذى معناه الكلام لاتصح وذلک لان الكشح مخصوص بالحيوان ولايتصوزالكشح للمقال حاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان كلام الشارح محمولاعلى معناه الصريح وليس كذالک بل الكلام محمول على معناه الكنايئ وهوان يكون هذاالكلام كناية عن الاعراض عن الاطناب والاخلال فان الاعراض ملزوم وطى الكشح لازم مع الاعراض فان من يعرض عن شىء يطوى كشحه عن ذلک الشىء فان الاعراض ملزوم وطى الكشح لازم ففيه ذكراللازم وارادة الملزوم:

قوله مجموعهماالخ

جواب سوال مقدر وهوان كل واحدمن لفظ الاطناب والاخلال معرب لعدم وجودالوجه لبنائهمافمااعرابهماحاصل جوابه ان اعراب هذين اللفظين هوالجربان يكون كل واحد منهمامجروراً على البدلية من طرفى الا قتصاداوبيان لطرفى الا قتصادولاشک ان البدلوكذاالبيان يكونان تابعين لمتبوعه هوالمبدل منه اوالمبين ولاشک ان طرفى الا قتصادمجرورلدخول حرف الجرعليه فكان طرفى فى الاصل طرفين حذف النون لاجل الاضافة وهذاهوالجواب الاول عن هذاالاعتراض والجواب الثانى ذكره العلامة الخيالى بقوله ويجوزرفعهماالى آخره حاصل هذاالجواب هوان كل واحدمن هذين الاسمين وهماالاطناب والاخلال مرفوع على الخبرية من المبتداء المحذوف وذلک المبتداء المحذوف هوضميرهما الراجع الى طرفى الا قتصادوالجواب الثالث عن هذاالاعتراض ذكره بقوله ويجوزنصبهماالى آخره وحاصل هذاالجواب هوان كل واحدمن الاخلال والاطناب منصوب ونصبهما على المفعولية للفعل المقدروذلک الفعل المقدرهواعنى فان الفاعل لهذاالفعل ضميرالمتكلم الواحد يعبرعنه بانا:

قوله ولماتعددالمتبوع معنىً الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى انه نقل عن العلامة الخيالى ان هذاجواب سوال مقدر وذلک السوال هوان البدل اوالبيان لماكان مجموع هذين الاسمين وهماالاطناب والاخلال ولايكون كل واحدمنهمابدلاً اوبياناً مستقلاً

ينبغي ان يكون الاعراب عليهماواحدولايكون الاعراب موجوداعلى كل واحد منهمامع ان الاعراب موجودعلى كل واحدمنهما ومحل ورودهذاالاعتراض قوله مجموعهمابدل من الطرفين اوبيان لها فانه يعلم من هذاان التابع واحد وذلك الواحدمجموع هذين الاسمين حاصل جوابه ان المتبوع باعتبار اللفظ واحدولايكون متعدداالاانه متعددمن حيث المعنى لانه صيغة التثنية فصارباعتبارالمعنى كانه ذكركل واحد من المتبوعين وذكرمعه تابعه فلاجل هذاالتعددوردالاعراب على كل واحد منهماوان كان لفظ المتبوع يقتضى الاعراب الواحدعلى التابع لان الاعراب الموجود في لفظ المتبوع واحد فاالمقتضى لتعددالاعراب فى التابع معنى المتبوع دون لفظه:

قوله ردالشارح في بعض كتبه الخ

هذابيان اعتراض الشارح فى المطول على عطف نعم الوكيل على هوحسبى فان هذالعطف كان موجودافى عبارة تلخيص المفتاح فاعترض الشارح عليه فى المطول بان هذالعطف لايجوز وذلك لان عطف نعم الوكيل لايخلواماان يكون على حسبى بدون تأويله بيحسبنى اويكون على حسبى بعدتأويله بيحسبنى والكل باطل امابطلان الاول فلانه يلزم عطف الانشاء على الاخباروذلك لان هوحسبى خبرونعم الوكيل انشاء لان نعم من افعال المدح والذم وهذه الافعال من قبيل الانشاء لان وضع هذه الافعال انماهو لانشاء المدح وعلى الثانى يلزم عطف الجملة على المفرد وذلك لان نعم الوكيل جملة وحسبى بدون تأويله

بيحسبنى مفردوعلى الثالث ايضايلزم عطف الانشاء على الاخبارلان حسبى اذاأول بيحسبنى يكون جمله خبرية:

قوله يردعليه ان المرادبالجملة الاولى الخ

هذاهوالجواب الاول عن اعتراض الشارح حاصله انانختارالشق الاول وهوان نعم الوكيل معطوف على هوحسبى ولايلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الانشاء على الانشاء وذلك لان هوحسبى وان كان خبراً لفظا لكنه انشاء معنىً وذلك لان مقصودمن هوحسبى هوانشاء التوكل دون الاخبارعن كفاية الله تعالى لان هذاالمقام انماهومقام انشاء التوكل دون الاخبارعن ذلك بقرينة ان هذاالمقام مقام الدعاء فتكون الجملة الاولىٰ ايضاانشائيه كما ان الجملة الثانيه انشائيه:

قوله وايضايجوزان يعتبرعطف القصة الخ

هذاجواب ثان عن اعتراض الشارح ثم ان ههنا امرين الامرالاول هوعطف القصة على القصة والثانى اعتبارعطف القصة على القصة يعنى بان لايكون ذلك العطف من قبيل العطف القصة على القصه ولكن يعتبرفى ذلك العطف مايعتبرفى عطف القصة على القصة ثم ان عطف القصة على القصة عبارة عن ان يكون كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة مسوقة لغرض ولايكون بين تلك الجمل تناسب بل يكون التناسب بين الغرضين فلوكان كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة لايكون ذلك العطف من قبيل عطف القصة على

القصة فالعطف فيما نحن فيه وهوعطف نعم الوكيل على حسبى لايكون من قبيل عطف القصة على القصة لان كل واحدمن المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة بل هذاالعطف اعتبرفيه مايعتبرفى عطف القصة على القصة وهووجودالتناسب بين الغرضين فان الغرض من الجملة الاولى هوالاخبارعن كمال كفاية الواجب تعالى والغرض من الجملة الثانية هوانشاء المدح بكمال وكالة الواجب تعالى ولاشك ان التناسب هى ان اللازم مع كل واحدمن هذين الغرضين امرواحدوذلك الامرالواحدهوالتوكل على الواجب تعالى فانه لازم مع كل واحد من هذين الغرضين فكماان المعتبرفى عطف القصة على القصة وجود التناسب بين الغرضين فلذلك اعتبرفى هذاالعطف وجود التناسب بين الغرضين فجعلت الجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى ففى كل واحد من هذين الامرين لايكون ملاحظة الاخبارية والانشاء :

قوله ورده بعض الفضلاء الخ

هذاجواب ثالث عن اعتراض الشارح وهذاالجواب اجاب به السيدالسندالشريف فى حاشية المطول فان المرادمن بعض الفضلاء هوالسيدالسندالشريف وحاصل هذاالجواب هوانانختارالشق الاول وهوان نعم الوكيل جملة معطوفة على جملة هوحسبى ولايلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الاخبارعلى الاخباروذلك لان فى المعطوف تقدير المبتداء وذلك المبتداء ضميرهوالراجع الى الله تعالى والقرينة على هذالمبتداء المقدرهوالمعطوف عليه

فان المبتداء موجود فى المعطوف عليه فيكون التقديرهكذاهوحسبى وهونعم الوكيل فيكون الضميرمبتداء ويكون نعم الوكيل خبرهذاالمبتداء وبعدهذاالتقديرتكون الجملة المعطوفة ايضا اخبارية كماان الجملة الاولى التى هى معطوفة عليهاجملة اخبارية فلا يلزم عطف الانشاء على الاخباربل اللازم انماهوعطف الاخبارعلى الاخبار(فان قيل)ان بعدتقديرهذاالمبتداء وان لم يلزم عطف الانشاء على الاخبارولكن يلزم محذورآخروذلك المحذورالآخرهووقوع الانشاء خبرالان نعم الوكيل انشاءولاشك ان وقوع الانشاء خبرا للمبتداء لايجوز(قلنا)كماان المبتداء فى الجملة الثانية مقدرفكذلك الخبرفى هذه الجملة الثانية مقدروذلك الخبرهوقوله مقول فى حقه فيكون التقديرهكذاهومقول فى حقه نعم الوكيل فاالانشاء لايكون خبرا بل هذه الانشاء متعلق الخبرواذاكان الامركذلك فلايلزم وقوع الانشاء خبرا للمبتداء :

قوله ثم قال وايضا يجوزالخ

هذاجواب رابع عن اعتراض الشارح وهذاالجواب ايضا لسيدالسندالشريف وهذاالجواب باختيارالشق الثالث وهوان عطف نعم الوكيل على حسبى بعدتا ويله بيحسبنى وبعد هذاالتا ويل يكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه جمله الاان المعطوف عليه جمله خبريه والمعطوف جمله انشائيه ولكن عطف الانشاء على الاخبارلايجوزاذالم يكن للجملة الخبرية محل من الاعراب واماذاكان للجملة الخبرية محل من

الاعراب فلاشک انه يجوز حينئذ عطف الجملة الانشائية على الجملة الاخبارية وههنا للجملة الخبرية محل من الاعراب فان حسبى بعدتاويل بيحسبنى فى محل الرفع لانه خبرمبتداء وذلک المبتداء ضميرهو الراجع الى الله تعالى

ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكر فى هذالمقام اعتراضاوجوابا فحاصل اعتراضه هوان المانع من عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية هوكمال الانقطاع بين الخبروالانشاء ولاشک ان هذاالمانع يكون موجودا فى صورة ان يكون للجملة الخبرية محل من الاعراب فالوجه بجواز هذاالعطف وحاصل جوابه هوان الجملة التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردوذلک لان نسبتهالاتكون مقصودة بالذات واذاكان كذالک فلا التفات الى اختلاف المعطوف والمعطوف عليه فى الاخبارية والانشائية فلذاكان هذاالعطف جائزا:

قوله ويدل عليه قطعاقوله تعالى الخ

جواب سوال مقدر واردعلى بعض الفضلاء هوالسيدالسندحاصله ان عطف الانشاءعلى الاخبارامرغريب وان كان لذلک الاخبارمحل من الاعراب فلابد لذلک من وجودالشاهد والدليل من الكلام الفصيح فماهو حاصل جوابه ان الشاهد والدليل لذلک موجودوهوقوله تعالى قالواحسبناالله ونعم الوكيل فان نعم الوكيل جمله انشائية معطوفة على الجملة الخبرية وهى قوله تعالى حسبناالله ومحل الاعراب موجودا جملة الخبرية فانهاواقعة فى محل النصب لانها

مفعول به ومقولة لقالوا فهذه الأية تدل بطريق القطع واليقين على جواز هذاالعطف :

قوله لان هذه الواومن الحكاية الخ

جواب سوال مقدر وهوان هذه الأية وان تدل على جواز العطف المذكورولكن لانسلم ان هذه الدلالة بطريق القطع واليقين وذلک لاحتمال ان يكون الواوموجودة فى المحكى عنه دون الحكاية ولاشک ان محل الاعراب انماهوثابت للجملة الاولى فى الحكاية دون المحكى عنه لان قالواموجودفى الحكاية ولايكون موجوافى المحكى عنه واذاكان كذلک فالعطف يكون كوجودافى المحكى عنه فيكون هذاالعطف عطف الانشا على الخبربدون ان يكون للخبرمحل من الاعراب واذاكان كذلک فلاتكون هذه الدلالة قطعية لوجودهذاالاحتمال لان القطعية لاتكون موجودة عندوجودالاحتمال لان الاحتمال ينافى القطع حاصل جوابه ان الاحتمال انما يكون منافيا مع القطعية اذاكان ذلک الاحتمال قريباواماذاكان ذلک الاحتمال بعيدا فلايكون حينئذ منافيامع القطعية ولاشک ان هذاالاحتمال وهواحتمال ان يكون الواومن المحكى عنه بعيدا وذلک لانه لاجوازللعطف حينئذالابتأويل بعيدوانما لايجوز العطف.قبل التأويل اذاكان الواو من المحكى عنه لانه يلزم عطف الانشاءعلى الاخباربدون ان يكون للخبرمحل من الاعراب ولاشک انه لايجوزواما جواز هذاالعطف بعد التأويل فلانه يصيربسبب التأويل هذاالانشاء خبرا

فیکون هذاالعطف من قبیل عطف الخبر علی الخبر وهوجائز:

قوله وهوان یقال تقدیره الخ

هذاهوبیان ذلک التأویل حاصله ان المعطوف علی حسبناالله لایکون نعم الوکیل بل المعطوف هوقلناالذی مقدروامانعم الوکیل فهومتعلق قلنا ولاشک ان قلناخبرکما ان حسبناالله خبر فیکون هذامن عطف الجملة الخبریة علی الجملة الخبریة ثم ان بعض الفضلاء وهوالسیدالسندحکم علی ان تقدیرقلنافی هذاالقول تأویل بعید لایلتفت الیه اماکون هذاالتقدیرتأویلا فلانه خلاف الاصل لان الاصل هوعدم التقدیرولاشک ان مایکون خلاف الاصل لایکون الاتأویلا واماکونه بعیدا فلعدم وجودالقرینة علی هذاالمقدرواماانه لایلتفت الیه فلانه لامناسبة بین مفهومی الجملتین بحیث یحسن العطف بالواو:

قوله ولیس هذامختصابمابعد الخ

هذایضامن کلام بعض الفضلاء وهوالسیدالسند وغرضه بهذالکلام دفع وهم من یتوهم حاصله ان جوازعطف الانشاء علی الاخبار اذاکان للخبرمحل من الاعراب انمایکون جائزا فی صورة وقوع الخبربعدالقول کماان فی الآیة المذکورة کذلک فان الجملة الخبریة فی هذه الآیة واقعة بعدالقول فاذاکان جواز هذاالعطف مخصوصا بهذه الصورة فلاتکون هذه الآیة دلیلا وشاهدا لجواز العطف فیمانحن فیه وهوقولنا هوحسبی ونعم الوکیل لان الجملة الخبریة وهو حسبی بتأویل یحسبنی لایکون واقعا بعدالقول بل

واقع بعدالمبتداء فدفع ذلک الوهم بان جواز هذاالعطف لایکون مخصوصا بما وقع بعدالقول بل جوازهذاالعطف عام فتکون تلک الآیة دلیلا لنافیما نحن فیه والدلیل ان جوازهذاالعطف عام ولایکون مخصوصابصورة وقع الجملة الخبریة بعدالقول لحسن قولنا زیدابوه عالم وماجهله فان ابوه عالم جملة خبریه لهامحل من الاعراب لانه خبرمبتداء وهوزید وماجهله جملة انشائیة لانه من افعال التعجب وهومعطوف علی ابوه عالم ولایکون واقعابعدالقول :

قوله ویردعلیه انه یحتمل ان یکون الواوالخ:

هذااعتراض من جانب المحشی الخیالی علی تائیدبعض الفضلاء بالآیة المذکورة حاصله ان التائید بتلک الآیة لجواز عطف الانشاء علی الاخبارفیماله محل من الاعراب لایصح وذلک لان بعض الفضلاءادعی القطعیة حیث قال ویدل علیه قطعا الی آخره فالعلامة الخیالی ردعلی القطعیة بان القطعیة غیرمسلمة لانه یحتمل ان یکون الواوفی هذه الآیة من المحکی عنه دون الحکایة ولایلزم عطف الانشاء علی الاخبارلانه یقدر المبتداء فی المعطوف فیکون التقدیرهکذاحسبنا الله والله نعم الوکیل ولاشک ان بعد تقدیر المبتداء فی المعطوف لایلزم عطف الانشاء علی الاخبار بل اللازم هوعطف الاخبارعلی الاخبارلان المعطوف بعد التقدیرالمبتداء فیه یکون جملة خبریة وکذایحتمل ان یکون الواومن المحکی عنه ویکون نعم الوکیل معطوفاعلی الخبرالمقدم وهوحسبنا وهذاالخبروان کان مفرداولکن له محل من

الاعراب والسيد السند الشريف يجوز عطف الجملة على المفرد اذاكان لذلك المفرد محل من الاعراب ولاشك ان المفرد فى هذاالمقام له محل من الاعراب لانه خبر مبتداء واذاكان كذلك فلايصح بهذه الآية اصل الاستدلال وذلك لانه لم يوجد على هذاالاحتمال الثانى عطف الجملة على الجملة بل الموجود عطف الجملة على المفرد فاذاوجد هذان الاحتمالان فلاتدل هذه الآية بطريق القطع على العطف المذكور وهو عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب وذلك لوجود الاحتمالين المذكورين ولاشك ان الاحتمال ينافى القطعية اجاب عن هذاالاعتراض عبدالحكيم السيالكوتى بان الاعترض المذكور انماكان واردا على بعض الفضلاء لوكان مراده من القطع اليقين وليس كذلك بل المراد من القطع هو قطع مادة الاعتراض ولاشك ان هذاالمعنى مستقيم لان المعترض هو العلامة الخيالى ولاشك انه قائل بصحة العطف فى هو حسبى ونعم الوكيل والاحتمالان المذكوران يجريان فى حسبى ونعم الوكيل فلواعترف هو بهذين الاحتمالين لايكون العطف صحيحاً فى هو حسبى ونعم الوكيل ايضاً فاذا قائلا بصحة العطف فى هو حسبى ونعم الوكيل فكيف يعترض على العطف الموجود فى هذه الآية :

قوله ثم ان حسن المثال المذكور الخ

هذااعتراض آخر من جانب العلامة الخيالى على بعض الفضلاء حاصل هذاالاعتراض هو انه قال بعض الفضلاء بوجود الحسن فى زيد ابوه عالم وماجهله بان هذاالمثال وجد فيه الحسن مع ان فيه عطف الانشاء

على الخبر فيماله محل من الاعراب بدون وقوع هذاالمثال بعد القول فالعلامة الخيالى اعترض عليه حاصله انا لانسلم وجود الحسن فيه على تقدير ان يكون العطف فيه عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب بل ذلك ممنوع وذلك لانه امان يقدر المبتداء فى المطوف فيكون هذاالمثال هكذا زيد ابوه عالم وزيد ماجهله اولايقدر المبتداء فى المعطوف فعلى الاول لايكون هذاالمثال مما نحن فيه لان كلامنا فى عطف الانشاء على الاخبار وعلى هذاالتقدير يكون المعطوف من قبيل الخبر كماان المعطوف عليه خبر وعلى الثانى لانسلم وجود الحسن فى هذاالمثال بل لاحسن فيه لانه يلزم عطف الانشاء على الاخبار وذلك لايجوز والجواب من جانب بعض الفضلاء هو انانختار الشق الثانى ولانسلم ان الحسن لايكون موجوداً بل موجود وذلك لان عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب مثل عطف المفرد على المفرد لان النسبة لاتكون مقصودة فلايكون النظر فى هذاالعطف الى الاختلاف بالاخبارية والانشائية فلايكون الاحتياج الى تقدير المبتداء فى المعطوف لصحة ذلك العطف فيكون المثال المذكور حسناً بدون تقدير المبتداء فى المعطوف :

قوله للحكم معان ثلاثة الخ

غرض المحشى بيان معانى الحكم بان الحكم له معان ثلاثة (فان قيل) المراد من معانى الحكم لايخلو اما ان يكون المراد منها مطلق المعانى اى سواء كانت صحيحة اولاتكون صحيحة او يكون المراد المعانى

الصحيحة اويكون المرادمنها المعانى المرادة فى هذاالمقام والكل باطل امااالاول فلان مطلق معانى الحكم كثيرة فانهاسبعة معان واماالثانى فلان المتبادرمن الصحة هوان لايكون هناك ورودالاعتراض فلاشك ان المعانى الصحيحة بهذاالطريق اثنان الاول والثانى دون المعنى الثالث لان المعنى الثالث موردة الاعتراض وان كان ذلك مجابا واماابطلان الثالث فلان المعانى المرادة اثنان وهما المعنى الاول والمعنى الثانى وانماكان مطلق المعانى سبعة فلان المعانى الثلاثة هى هذه والمعنى الرابع هوالاثرالمرتب على الشى والمعنى الخامس مفهوم القضية والمعنى السادس هوالمحكوم به والمعنى السابع انتساب امرالى امراخرحاصل جوابه ان هذاانماكان واردالوكان الاحتمالات الموجودة فى الحكم منحصرة فى هذه الاحتمالات الثلاثة وليس كذلك بل وُجدهٰهنااحتمال رابع وذلك الاحتمال هوان المرادمن المعانى هى المعانى الصحيحة فى الجملة ولاشك ان المعانى الصحيحة فى الجملة هى الثلاثة المذكورة فى كلام المحشى فان الاعتراض الواردعلى المعنى الثالث قد اجاب عنه المحشى :

(فان قيل)ماالوجه لعدم صحة هذه المعانى الاربعه الاخيرة (قلنا)الوجه لذلك هوان الشارح قال منها مايتعلق ولاشك ان التعلق من شان النسبة ومن شان العلم فالنسبة تتعلق بالطرفين والعلم يتعلق بالمعلوم ليس من شان مفهوم القضية التعلق وكذاليس من شان المحكوم به التعلق واماالحكم بمعنى الانتساب فلايكون

مرادا لاجل ان الاحكام وصفهاالشارح بوصف الشريعة والانتساب فعل من افعال النفس فلا معنى لكونه شرعياواماالحكم بمعنى الاثرالمرتبة فانمالايصح لاجل ان معنى الشرعية حينئذهوان الاثارالمرتب على الشرع على قسميين ولاشك ان هذالايصح لان الاثارالمرتبة على الشرع هى النجاة من العذاب والفلاح بالثواب ولاشك ان هذه الاثارلاتنقسم الى هذين القسمين فلذالاتصح هذاالمعنى ايضا:

قوله نسبة امرالى آخرالخ

المرادمن النسبة فى المعنى الاول هوالنسبة التامة الخبرية والمرادمن النسبة فى المعنى الثانى للحكم هوالنسبة التقيدية وذلك لانه قال فى بيان المعنى الثانى ادراك وقوع النسبة ولاشك ان فى النسبة التامة يكون ادراك نفس النسبة لاادراك وقوعهابخلاف النسبة التقيدية فان فيهاادراك وقوعهادون نفسها:

قوله وخطاب الله تعالى الخ

(فان قيل)ان الخطاب يجئ بمعنين المعنى الاول هومايقع به التخاطبوهوالكلام النفسى للواجب تعالى ويعبرعن ذلك باالايجاب والاباحة والمعنى الثانى هوماخوطب به يعنى الاثرالمرتب على الخطاب المعنى الاول ويعبرعنه بالواجب والمباح فالمرادمن الخطاب فى بيان هذاالمعنى الثالث للحكم لايخلواماايكون المرادمنه المعنى الاول اوالمرادمنه المعنى الثانى فعلى المعنى الاول لايطابق المثال الاول مع الممثل وهوالوجوب وعلى المعنى الثانى لايطابق

المثال الثانى وهو الاباحة مع الممثل (قلنا) انانختار الاحتمال الاول ولانسلم ان مثال الوجوب غيرمطابق مع الممثل بل مطابق له وذلك بناءعلى ماذكره بعض المحققين من ان الايجاب والوجوب لافرق بينهماباعتبار الذات بل بينهمااتحادبالذات وتغائربالاعتبار اماالاتحاد الذاتى فلان كل واحدمنهماعبارة عمايقع به التخاطب واماالتغائر الاعتبارى فهوان الخطاب اذانسب الى الحاكم يسمى ايجابا واذانسب الى مافيه الحكم وهوالفصل يسمى وجوبا واذاكان كذلك يكون مثال الوجوب ايضا مطابقا مع الممثل وهذاالاعتراض والجواب اشار اليهما عبدالحكيم السيالكوتى :ثم اعلم ان خطاب الله تعالى على نوعين النوع الاول هوالكلام النفسى والنوع الثانى هوالكلام اللفظى ثم ان المراد من خطاب الله تعالى فى بيان المعنى الثالث هوالكلام النفسى وذكرعبدالحكيم السيالكوتى الوجه لذالك وهوان خطاب الله تفسيرللحكم ولاشك ان الحكم انما هوالكلام النفسى دون الكلام اللفظى فان كلام اللفظى دال على الحكم ولايكون عين الحكم ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذاالكقام اعتراضا وجوابا فحاصل اعتراضه هوان المرادمن الخطاب لماكان هوالكلام النفسى فلاشك ان كلام النفسى كلام واحد لانه من صفات الواجب تعالى فيلزم ان يكون هذاالخطاب الواحد متعلقابجميع افعال المكلفين مع ان ذلك باطل لان حكم بعض الافعال يكون مغائراعن حكم البعض الآخرمن الافعال واذاكان كذلك فكيف يكون الخطاب

الواحدمتعلقا بجميع افعال المكلفين وحاصل جوابه ان الكلام النفسى وان كان واحداً الاانه يكون خطابات باعتبار التعلق ولاشك ان تعلقه متعددوكذامتعلقاته متعددة فيكون هوايضاباعتبار التعلقات متعددة فاذاوجدفيه هذاالتعددصح تعلقه بجميع افعال المكلفين:

قوله باالاقتضاءاو التخيير الخ

الا قتضاء يشمل الفرض والواجب والسنة والمستحب لان فيهاالاقتضاءوطلب للفعل وكذايشمل الحرام والمكروه سواءكان كراهية التحريم اوكراهية التنزيه لان فيهاالاقتضاء وطلب لترك الفعل والتخييريشمل المباح :

قوله وهذاالاخير غيرمرادالخ

دفع وهم من يتوهم ان المحشى الخيالى قدذكرللحكم ثلاثة معان ويكون كل واحدمن هذه المعانى الثلاثة مراداً فى هذاالمقام فدفع المحشى ذلك الوهم بان المعنى الثالث غيرمراد بخلاف المعنى الاول والمعنى الثانى فان كل واحد منهمامراد :

قوله لانه وان عم الفعل الاعتقادالخ

جواب سوال مقدر وهوان المعنى الاخيركمانه غيرمرادفى هذاالمقام فكذلك هذاالمعنى غيرصحيح فى هذاالمقام فينبغى ان لايزكره الشارح وجه عدم صحة هذاالمعنى الاخيرهوان الشارح قسم الاحكام الى قسمين القسم الاول مايتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى مايتعلق باالاعتقاد والمذكورفى هذاالمعنى الثالث لفظ افعال والفعل مقابل الاعتقاد فتقسم الحكم الى القسم

الاول تقسيم الى نفسه وتقسيم الى القسم الثانى تقسيم الى غيره وذلك لايجوزحاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المراد من افعال المذكورة فى المعنى الثالث افعال الجوارح فقط وليس كذلك بل المراد منها مطلق الافعال سواء كانت افعال الجوارح اوافعال القلب واذاكان كذلك يكون هذاالمعنى الثالث شاملا لكل واحد من القسم الاول والقسم الثانى فلايلزم تقسيم الشى الى نفسه والى مباينه فيكون المعنى الآخيرصحيحاوان كان غيرمراد:

قوله لكن يلزم انحصارالخ

هذادليل اول على عدم ارادة المعنى الاخيرحاصله ان الحكم باالمعنى الاخيرعبارة عن الوجوب واخوات الوجوب وهى الاباحة والحرمة فتكون هذه الامور على قسمين القسم الاول مايتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى مايتعلق باالاعتقادبان هذه العقيدة واجبة وهذه العقيدة الآخرىٰ حرام الى غيرذلك ثم ان الشارح قد جعل العلم المتعلق باالقسم الثانى علم التوحيد والصفات وهوعلم الكلام فيكون المعنى ان علم الكلام علم باالوجوب واخواته مع ان مثل هذه المسائل قليلة ونادرة فى علم الكلام مثل النظرفى معرفة الله واجب ومعرفة الله تعالى واجبة ولاتكون المسائل الآخرىٰ من هذاالقبيل مثل الله واحد والرسول حق والجنة حق الى غيرذلك (فإن قيل) ان انحصارمسائل علم الكلام فى الوجوب واخواته باطل فلماكان يلزم على تقديرارادة المعنى الاخير ذلك الا نحصاريلزم ان لايصح هذاالمعنى الثالث فى هذاالمقام فيكون هذاالدليل دليلا

لعدم صحة هذاالمعنى الثالث ولايكون دليلا على عدم ارادة هذاالمعنى الثالث مع ان المحشى اوردهذاالدليل على عدم ارادة هذاالمعنى الثالث (قلنا) انحصارمسائل علم الكلام يصح باالتأويل وذلك التأويل هوان يقال فى الله واحدالعقيدة بوحدة الله تعالى واجبة وفى الرسول حق العقيدة بحقية الرسول واجبة وفى الجنة حق العقيدة بحقية الجنة واجبة ولاشك ان بهذاالتأويل تصير جميع الاحكام التى يتعلق بهاعلم الكلام من قبيل الوجوب واخواته فصح انحصارمسائله فيكون هذاالمعنى الاخيرصحيحا الاانه لاجل ان فيه الاحتياج الى هذاالتأويل لايكون هذاالمعنى الاخيرمرادا:

قوله واستدراك قيدالشرعية الخ

هذاهوالدليل الثانى على عدم ارادة المعنى الاخيرمن الحكم فى هذاالمقام حاصله ان المعنى الاخيرلايكون مرادا لاجل انه يلزم الاستدراك فى ذكرقيد الشرعية وذلك لان هذاالقيدمستفادمن اضافة الخطاب الى الله تعالى فانه قال خطاب الله المتعلق الى اخره ولاشك ان مايكون منسوبا الى الله تعالى يكون شرعيافقى قول الشارح الاحكام الشرعية ذكرالشرعية بعدالاحكام يكون مستدركابخلاف المعنى الاول اوالثانى فان قيدالشرعية لايكون مؤخوذافى هذين المعنين فلا يكون استدراك لازما :

قوله اللهم الاان يحمل الخ

جواب سوال مقدروهوان هذاالدليل يفيدعدم صحة المعنى الاخيرفى هذاالمقام مع ان المقصودههناهوعدم ارادة هذاالمعنى الاخيرلايكون صحيحا حاصل جوابه

انهذاانما كان واردا لولم يكن هذاالمحذورمدفوعاوليس كذلك فان هذاالمحذوروهولزوم الاستدراك مدفوع فلا يفيد هذاالدليل عدم الصحة ثم ان دفع هذاالمحذورباجوبة ثلاثة ولكن لما كان كل واحدمن هذه الاجوبة الثلاثة يوجدفيه خلاف الاصل يكون هذاالمعنى الاخيرغيرمرادلاجل ذلك الاستدراك فالجواب الاول من هذه الاجوبة الثلاثة هوانه يرتكب التجريد فى لفظ الاول وهولفظ الاحكام فى قوله الاحكام الشرعية والتجريدعبارة عن استعمال اللفظ فى بعض معناه فالتجريدههنا هوان يستعمل لفظ الحكم فى مطلق الخطاب بدون اضافة ذلك الخطاب الى الله تعالى ولاشك ان الحكم عندهذاالاستعمال يكون خالياعن قيدالشرعية فلايكون الاستدراك لازماً ثم انه لاخفاء فى ان التجريدخلاف الاصل :

والجواب الثانى هوان يحمل قيدالشرعية على التاكيد فان هذالقيد وان كان مفهومامن لفظ الاحكام الاان الشارح ذكره بعدلفظ الاحكام ايضاً لاجل افادة التاكيد فاذاوجدت فائدة التاكيدفى قيد الشرعية لايكون الاستدراك لازما ولكن لايخفى ان التاكيد خلاف التأسيس وحمل الكلام على التأسيس اولى واصل بالنسبة الى حمل الكلام على التاكيد الذى لايكون اصلاوكذالايكون اولى ففى هذاالجواب ايضاً خلاف الاصل:

والجواب الثالث هوان التعريف الثالث للحكم انماهوتعريف الحكم الشرعى فيكون ذلك التعريف للحكم المقيدبقيدالشرع ولايكون لمطلق الحكم. فان

تعريف مطلق الحكم هومطلق الخطاب المتعلق بافعال المكلفين باالا قتضاء اوالتخييرواذاكان كذلك لايكون قيدالشرعية مؤخوذاً فى مفهوم الحكم لان ذلك القيد انمايستفادمن اضافة الخطاب الى الله تعالى ولاشك ان الاضافة لاتكون موجودة فى تعريف الحكم بل هوموجودفى تعريف الحكم الشرعى واذكان كذلك فلايكون ذكر القيدالشرعية بعدذكرالاحكام مستدركاولكن لايخفى ان المتبادرهوان ذلك التعريف انماهوتعريف مطلق الحكم دون الحكم الشرعى فحمل ذلك التعريف على مطلق الحكم يكون خلاف المتبادر:

(فائدة) اعلم انه وقع الخطاء من الكاتب فى كتابة عبارة الخيالى فانه قال والتاكيد فى الثانى بكلمة الواووهذاخطاء فان الصواب والحق هوقوله والتاكيد فى الثانى بكلمة او التى تكون لاحدالامرين:

قوله فالمراداماالمعنى الاول الخ

هذاتفريع على عدم ارادة المعنى الاخيرة يعنى انه لمالم يكن المعنى الاخيرمراداً يكون المراداما المعنى الاول وهوالنسبة التامة الخبرية اوتكون المرادالمعنى الثانى وهوادراك وقوع النسبة التقيدية اى التصديق والاذعان وقال فى حق المعنى الاول ووجهه ظاهرولم يذكرالعلامة الخيالى وجه الظهورقدذكرذلك الوجه عبدالحكيم السيالكوتى وحاصل ذلك هوان العلم المدون له ثلاثة معان الاول نفس المسائل والثانى التصديقات بالمسائل والثالث الملكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل والشارح ذكرلفظ العلم فى

موضعين الموضع الاول قوله والعلم المتعلق باالاولى يسمى علم الشرائع والاحكام والموضع الثانى قوله وبالثانية علم التوحيدوالصفات والمرادمن لفظ العلم فى كل واحد من هذين الموضعين هوالعلم المدون فاذااريد من الحكم المعنى الاول وهوالنسبة التامة الخبرية فلا شك انه يصح حمل لفظ العلم فى الموضعين على كل واحدمن المعنى الثلاثة للعلم المدون فاذااريد من العلم فى الموضعين نفس المسائل يكون المراد من هذالتعلق تعلق الكل بالجزءلان النسبة التامة الخبرية جزء المسئلة لتركبهامن الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية وان اريدمن العلم التصديق والاذعان يكون هذالتعلق من قبيل تعلق العلم بالمعلوم فان التصديق علم والنسبة التامة الخبرية معلومه وان اريد من العلم الملكة يكون هذاالتعلق من قبيل تعلق المسبب بالسبب لان التصديق هوالسبب القريب للملكة واماالمسائل واجزائها فهى اسباب بعيدة للملكة ولاشك ان البعض من اجزاء المسئلة هوالنسبة التامة الخبرية :

قوله المسائل والملكة الخ

يعنى اذااريدمن الحكم المعنى الثانى وهوالتصديق والاذعان لايكون ارادة كل واحدمن المعانى الثلاثة للعلم المدون فى الموضعين المذكورين بل يكون المرادمن العلم المدون فى هذين الموضعين المسائل او الملكة ولايكون المرادالتصديقات باالمسائل فلواريد من العلم المسائل يكون التعلق فى الموضعين تعلق المعلوم باالعلم لان التصديق علم والمسائل معلوم ولواريد من العلم الملكة يكون التعلق فى الموضعين

من قبيل تعلق المسبب بالسبب القريب فان التصديق سبب قريب للملكة ولايكون المرادمن العلم المدون التصديقات ولكن عدم ارادة هذاالمعنى من العلم المدون ليس لاجل عدم صحة هذالمعنى بل ذلك لاجل ان فى اخذالمعنى الثالث يحتاج الى التكلف المحض فان عبدالحكيم السيالكوتى قد ذكروجهين لصحته ان يرادمن العلم المدون فى الموضعين التصديقات ولكن فى كل واحد من الوجهين تكلف محض ثم ان الوجه الاول هوان ايراد من العلم المدون فى الموضعين مجموع التصديقات ففى الموضع الاول يكون المعنى ان مجموع التصديقات المتعلقة بالتصديقات الشرعية العملية يسمى علم الشرائع والاحكام وفى الموضع الثانى يكون المعنى ان مجموع التصديقات المتعلقة بالتصديقات الاعتقادية يسمى علم التوحيدوالصفات فلايلزم الاتحاد بين العلم المتعلق بصيغة اسم الفاعل وبين الاحكام المتعلقة بصيغة اسم المفعول الوجه الثانى هوان يرادمن العلم المدون فى الموضعين التصديقات على مذهب الامام فخرالدين الرازى فان على مذهبه التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة والاذعان وتلك التصورات الثلاثة هى تصورالموضع والمحمول والنسبة التامة الخبرية ويكون المراد من الحكم التصديق على مذهب الحكماء فان على مذهب الحكماءالتصديق عبارة عن الاذعان فقط وعلى الوجه الثانى لايلزم الاتحاد ايضاولكن لايخفى ان فى كل واحدمن هذين الوجهين تكلف محض فلذالايكون المرادمن العلم فى الموضعين

التصديقات فيكون المعنى الاول ظاهراويكون المعنى الثانى غيرظاهر:

قوله وعلى التقديرين معنى الشرعية الخ

جواب سوال مقدروهوان توصيف الاحكام بوصف الشرعية فى كلام الشارح لايصح وذلك لان معنى الشرعية هوان تكون تلك الاحكام موقوفة على الشرع ولاشك ان هذالايصح لان البعض من الاحكام مثل وجودالواجب تعالى ووحد ته تعالى وكذاكونه تعالى متكلما وكونه تعالى مرسلاً للرسل وكونه تعالى مريدالايكون موقوفاعلى الشرع بل الشرع موقوف عليه على هذه الاحكام فانه لولم تثبت هذه العقائدلايكون الشرع ثابتاحاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان معنى الشرعية هوماذكره المعترض وليس كذالك بل معنى الشرعية هوان تلك الاحكام مؤخوذة من الشرع ومعنى اخذالاحكام من الشرع هوان لاتكون الاحكام مخالفة عن قطعيات الشرع بالنسبة الى فهم من اخذهذه الاحكام من الشرع ولاشك فى صحة توصيف الاحكام بوصف الشرعية بهذاالمعنى فلايكون الاعتراض فى المذكوروارداً:

قوله لكن الاحكام الاعتقادية الخ

جواب سوال مقدر وهوان بعض الاحكام الاعتقادية لايكون موقوفا على الشرع فماالفائدة فى اخذجميع الاحكام الاعتقادية من الشرع حاصل جوابه ان الفائدة فى ذلك هوالاعتدادفان الاحكام الاعتقادية لاتعتدبهاالااذاكانت تلك الاحكام الاعتقادية من الشرع :

قوله ان اريدبه مطلق التعلق الخ

اعلم ان الشارح قسم الاحكام الشرعية الى قسمين القسم الاول مايتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى مايتعلق بالاعتقادفالقسم الاول الاحكام العملية وهى الاحكام الفقهية والقسم الثانى الاحكام الاعتقادية وهى الاحكام الاعتقادية ثم ان القسم الاول من الاحكام يتعلق بكيفية العمل والقسم الثانى من الاحكام يتعلق بالاعتقاد ثم ان فى التعلق سواء كان تعلق القسم الاول من الاحكام اوكان تعلق القسم الثانى من الاحكام خمسة احتمالات الاحتمال الاول تعلق النسبة بالطرفين والاحتمال الثانى تعلق العلم بالمعلوموالاحتمال الثالث هوتعلق المعلوم بالعلم والاحتمال الرابع هوتعلق الغاية بذالغاية والاحتمال الخامس تعلق ذى الغاية بالغاية:

ثم ان المحشى الخيالى ذكرفى المراد من التعلق احتمالين الاحتمال الاول هوان يكون المرادمن التعلق فى القسم الاول وكذافى القسم الثانى مطلق التعلق اى بان لا يكون التعلق فى الموضعين بطريق خاص وقال المحشى الخيالى فى حق هذاالاحتمال فالامرظاهرووجه الظهورهوان هذاالاحتمال لااحتياج فيه اى التأويل فى لفظ الاعتقاد فى قول الشارح منهامايتعلق بالاعتقاد فلواريد من الحكم النسبة يكون التعلق فى الموضع الاول من قبيل تعلق النسبة بالطرفين فان العمل موضوع وكيفية ذلك العمل محمول والكيفية كالفرضية والوجوب والاباحة ويكون التعلق فى الموضع الثانى من قبيل التعلق المعلوم بالعلم وان كان المرادمن الحكم ادراك وقوع

النسبة اولاً وقوعها يكون التعلق فى الموضع الاول من قبيل تعلق العلم بالمعلوم ويكون التعلق فى الموضع الثانى من قبيل تعلق ذى الغاية بالغاية (فان قيل) انه لماكان المرادمن الحكم هوادراك وقوع النسبة اولاً وقوعها لايصح تعلق الحكم بالاعتقاد لان الاعتقاد ايضاادراك وقوع النسبة اولاً وقوعها اجاب عن هذاالاعتراض عبدالحكيم السيالكوتى ان هذاالاعتراض ليس بشىءوذلك لانه لابأس بان يكون الشىء غاية لنفسه فان العلوم الغيرالآلية يكون المقصودمن حصولهانفسهافههنا ايضاً يجوز ان يكون المقصودمن ادراك وقوع النسبة نفس هذاالادراك :

قوله وانمالم يعتبرالتعلق بنفس الخ

جواب سوال مقدر وهوانه لماكان المرادمن التعلق مطلق التعلق لاالتعلق الخاص ينبغى ان يقول فى الموضع الاول منها مايتعلق بالعمل بدون ذكركيفية لانه اخصروكذا هوموافق مع الموضع الثان لانه قال فى الموضع الثانى منهامايتعلق بالاعتقادبدون ذكركيفية ومطلق التعلق كماهوموجودلهذه الاحكام مع كيفية العمل فكذالك مطلق التعلق موجودلها مع العمل ايضاً فانه اذااريد من الحكم النسبة التامة الخبرية يكون هذاالتعلق من قبيل تعلق النسبة بالموضوع واذااريد من الحكم ادراك وقوع النسبة اولاوقوعهايكون هذاالتعلق من قبيل تعلق العلم بجزءمعلومه فان معلوم التصديق القضية والموضوع جزءالقضية حاصل جوابه هوان الوجه لذكر كيفية فى الموضع الاول هوالاشارة الى نكتة وتلك النكتة هى بيان ان تعلق الاحكام بفعل

المكلف انماهومن حيث الوجوب والندب والاباحة ولاشك ان هذه لاتحصل بدون ذكركيفية فلذاذكرالكيفية فى الموضع الاول واماتعلق عامة الاحكام الثانية فهولايكون من حيث كيفية الاعتقادفلذالم يذكر لفظ الكفية فى الموضع الثانى :

قوله عامة الاحكام الثانية الخ

انماقال عامة الاحكام لان البعض من الاحكام الثانية يتعلق بكيفية الاعتقاد مثل معرفة الله تعالى واجبة اى الاعتقادبوجودالله تعالى ووحدته الى غيرذلك واجبة :

قوله وان اريدبه تعلق الاسنادالخ هذابيانالاحتمال الثانى وهوان يرادمن التعلق هوالتعلق الخاص بان يكون التعلق فى الموضع الاول وكذا فى الموضع الثانى بطريق واحد فان كان المرادمن المعنى الاول هوالنسبة التامة الخبرية يكون المرادمن التعلق فى الموضعين تعلق الاسنادبالطرفين اى تعلق النسبة بطرفيهاوان كان المرادمن الحكم المعنى الثانى وهوادراك وقوع النسبة اولاوقوعهايكون المرادمن التعلق فى الموضعين تعلق التصديق بالقضية :

قوله فالمرادبالاعتقادالمعتقدات الخ جواب سوال مقدر وهوان هذاالتعلق الخاص وان كان يصح فى الموضع الاول ولكن لايصح فى الموضع الثانى وذلك لان الاعتقادلايكون الطرفين فلايكون هذاالتعلق تعلق النسبة بالطرفين كذاالاعتقادلايكون القضية فلايكون هذاالتعلق تعلق التصديق بالقضية حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن

الاعتقادمعناه وليس كذلك بل المرادمن الاعتقادالمعتقدات وهى القضايا:

قوله فح فيه اشارة الخ

يعنى انه اذااريدمن التعلق هوالتعلق الخاص يكون ذكر الكيفية واجبا ليكون العمل موضوعا وتكون الكيفية محمولاً ومع ذلك الوجوب فى ذكر الكيفية اشارة الى ان موضوع الفقه هوالعمل وذلك لان المرادمن الكيفية هى العوارض الذاتية للعمل ولاشك ان مايبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية يكون موضوعا لذلك العلم فيكون العمل موضوعا لعلم الفقه بقى فى هذاالمقام شىء وهوان المحشى قال ان المرادمن الاعتقاد المعتقدات واوردفى مثال المعتقدات قوله وجودالواجب ووحدته فان كل واحد من هذين المثالين مضمون القضية فيكون هذامن قبيل التعبيرعن القضية بمضمون القضية فيعلم من هذاان المرادمن المعتقدات القضايافيردههنا اعتراض وذلك الاعتراض هوان المعتقدات جمع المعتقد والمعتقد عبارة عمايتعلق به الاعتقاد والتصديق فمتعلق التصديق عندالجمهور هوالنسبة التامة الخبرية ولاشك ان النسبة التامة الخبرية لاتكون طرفين وكذا لاتكون قضية فلا يكون هذاالتعلق من قبيل التعلق النسبة بالطرفين اذاريد من الحكم النسبة والمعتقد عندالبعض هومفهوم القضية وهوعبارة عن الموضوع والمحمول والنسبة فاذااريدمن الحكم النسبة لايكون تعلق الحكم بالاعتقادمن قبيل تعلق النسبة بالطرفين بل يكون هذامن قبيل تعلق الجزء بالكل فان النسبة جزء مفهوم

القضية اجاب عن هذاالاعتراض العلامة عبدالحكيم السيالكوتى وهوان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن المعتقداتهومايتعلق به الاعتقاد والتصديق بالذات وليس كذلك بل المرادمن المعتقد هومايتعلق به الاعتقادوالتصديق فى الجملة اى سواء كان ذلك التعلق تعلقابالذات اوتعلقا بالواسطة ولاشك ان المعتقدبهذاالمعنى شامل للطرفين وهما الموضوع والمحمول فان الطرفين يتعلق بهماالتصديق والاذعان بالواسطة فان التصديق اذاتعلق باالمفهوم اوالنسبة بالذات يكون تعلقه باالطرفين بواسطة فاذاكان المعتقد شاملا للطرفين يكون التعلق من قبيل النسبة باالطفين فلايكون ذلك الاعتراض المذكور واردا :

قوله وما يتوهم من ان موضوعه الخ

هذااعتراض على كون العمل موضوع علم الفقه جاصله لانسلم ان موضوع علم الفقه هوالعمل فقط بل موضوعه اعم من ذلك لان الواجب والضرورى فى موضوع المسئلة هوان يكون موضوع المسئلة عين موضوع العلم اويكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم مثل الفلك قابل للحركة المستقيمة اويكون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم مثل الحركة هى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج اويكون موضوع المسئلة نوعا للعرض الذاتى لموضوع العلم مثل الحركة المستقيمة ومثال القسم الاول كل جسم طبعى فله حيزطبعى فا الجسم الطبعى موضوع الحكمة الطبعية والفلك نوع الجسم الطبعى والحركة عرض ذاتى والحركة المستقيمة نوع مطلق

الحركة فالمعتبرفى موضوع المسئلة ان يكون واحداً من هذه الامور الاربعة ولاشك ان الواحدة من مسائل علم الفقه قولهم الوقت سبب وجوب الصلوٰة فالموضوع فى هذه المسئلة هوالوقت ولاشك ان الوقت لايكون عين العمل ولانوع العمل ولاعرضاً ذاتياً للعمل ولانوع للعرض الذاتى للعمل واذاكان كذلك يجب ان يكون موضوع علم الفقه مايكون شاملاً للوقت :

قوله ولانهم عدواعلم الفرائض الخ

هذااعتراض ثان على كون موضوع علم الفقه هوالعمل حاصله ان كون موضوع علم الفقه هو العمل لايصح وذلك لان علم الميراث باب من الفقه فلوكان موضوع علم الفقه هوالعمل لكان موضوع علم الميراث ايضاً هوالعمل مع ان الامرليس كذلك فان موضوع علم الميراث هوالتركة والمستحقون لتلك التركة ولاشك ان التركة وكذاالمستحقون لايكونان من قبيل العمل فعلم ان موضوع علم الفقه هوالاعم من العمل بان يكون شاملاً لموضوع علم الميراث :

قوله ففيه ان ذلك القول راجع الخ

هذاجواب عن الاعتراض الاول حاصله ان مسئلة الوقت سبب وجوب الصلوٰة مؤلة بقولنا الصلوٰة تجب بسبب الوقت فيكون موضوع هذه المسئلة الصلوٰة ولاشك ان الصلوٰة نوع العمل :

قوله كمان قولهم النية فى الوضوء الخ:

هذاتانيدللتأويل الذى ذكره فى قولهم الوقت سبب وجوب الصلوٰة بذكرالنظيرلذلك التأويل (فان قيل) لاحاجة الى التأويل فى قولهم النية فى الوضوء مندوبة وذلك لان الوضوء كماهونوع من العمل فكذلك النية ايضا نوع من العمل الاان الوضوء من عمل الجوارح والنية من عمل القلب اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن العمل فى موضوع علم الفقه مطلق العمل اى سواء كان عمل الجوارح اوعمل القلب وليس كذلك بل المرادمن العمل فى موضوع الفقه هوعمل الجوارح ولاشك ان النية لاتكون من افعال الجوارح فلابدمن ذلك التأويل بخلاف الوضوء فانه من عمل الجوارح واذكان كذلك فلابد من ذلك التأويل والدليل على ان موضوع الفقه هوالعمل الخاص وهوعمل الجوارح دون مطلق العمل هوان الاعتقاد ايضاً من عمل القلب فلوكان موضوع علم الفقه مطلق العمل يلزم دخول بعض مسائل علم الكلام فى الفقه مثل معرفة الله تعالى واجبة فان موضوع هذه المسئلة المعرفة وهوالاعتقاد فعلم ان موضوع علم الفقه هوعمل الجوارح دون مطلق العمل :

قوله ثم انه ينبغي ان يكون موضوع الخ

هذاجواب عن الاعتراض الثانى حاصله ان موضوع علم الميراث انماهوقسمة التركة دون التركة والمستحقين وذلك لان فى هذاالعلم يبحث عن احوال قسمة التركة دون احوال التركة واحوال المستحقين

ولاشك ان القسمة من قبيل عمل الجوارح فيكون موضوع علم الميراث داخلاً فى موضوع علم الفقه :

قوله هذامن قبيل العطف الخ

اعلم ان عبارة الشارح هكذاوالعلم المتعلق بـاالاولى يسمى علم الشرئع والثانية علم التوحيدوالصفات فقوله والثانية فى عبارة الشارح فى الاصل بدون الباء الجاره فوجودالباء الجارة فيه خطاء من الكاتب فلفظ الاولى معمول الباء الجارة ولفظ علم الشرائع معمول يسمى فيكونان معمولين لعاملين مختلفين ثم ان لفظ الثانية معطوف على لفظ الاولى ولفظ علم التوحيد والصفات معطوف على لفظ علم الشرائع فيكون هذاالعطف من قبيل عطف الاسمين على اسمين آخرين والأسمان الآخران معمولان للعاملين المختلفين وهما الباء الجارة ويسمى فان الباء عامل الجر ويسمى عامل النصب ثم ان الاصل فى هذاالعطف هوعدم الجوازوذلك لان حرف العطف يوصل عمل العامل الى المعطوف ولاشك ان العاطف ههناهوالواو وهوعاطف ضعيف فلايستطع ان يوصل عمل العاملين الى اسمين فينبغى ان لايجوزولكن فى صورة كون المجرورمقدماهذالعطف مسموع من العرب فلذايكون جائزافى هذه الصورة ولما فى صورة عدم وجودالمجروروكذافى صورة وجودالمجروروولكن بان لايكون مقدمالايكون هذالعطف جائزا بل يكون هذاالعطف باقيا على علم الجواز :

قوله فى التلويح الاحكام الشرعية الخ

هذاالاعتراض على الشارح بوجودالتعارض والتناقض بين كلاميه فان كلامه فى شرح العقائد وهوقوله والثانية علم التوحيد والصفات اى الى آخره يدل على ان علم الكلام متعلق بجميع الاحكام الاعتقادية وكلامه فى كتاب آخروهوالتلويح يدل على ان قولنا الاجماع حجة من الاحكام الاعتقادية لان الشارح اورده فى مثال الاحام الاعتقادية ومع ذلك ان هذه المسئلة من مسائل علم اصول الفقه واذاكان كذلك يكون المتعلق بهذه المسئلة علم الاصول الفقه فلايكون علم الكلام متعلقا به فماهذاالاتدافع وتناقض :

قوله النظرية الخ

اعلم ان المراد من النظرى فى هذه العبارة ليس مايقابل البدهى بل المرادمنه مايقابل العملى والنظرى بهذالمعنى هوان لايكون وسيلة الى العمل بل يكون المقصودمنه الاعتقاد:

قوله والجواب ان هذه المسألة الخ

هذاجواب عن اعتراض التناقض حاصله ان التناقض غيرلازم وذلك لان قولهم الاجماع حجة مسئلة مشركة بين علم الكلام وبين علم اصول الفقه واذاكان كذلك يجوزان يكون المتعلق بهذه المسئلة كل واحد من علم الكلام وعلم اصول الفقه فتعلق علم اصول الفقه فتعلق علم اصول الفقه بهذه المسئلة لاينافى تعلق علم الكلام بهافثبت ان علم الكلام متعلق بجميع الاحكام الاعتقادية :

قوله والمغائرة بحسب البحث الخ

جواب سوال مقدروهوانه لوكان هذه المسئلة مشتركة بين علم الكلام وبين علم اصول الفقه يلزم الخلط وعدم الامتيازبين العلمين وذلك لايجوزحاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لولم تكن المغائرة موجودة وليس كذلك بل المغائرة موجودة وتلك المغائرة هى المغائرة بحسب البحث والمرادمن البحث هواثبات المحمول للموضوع فالموضوع فى هذه المسئلة الاجماع والمحمول فى هذه المسئلة هوحجة فاذاكان المقصود من اثبات حجة للاجماع استنباط الاحكام الفقهية تكون هذه المسئلة من مسائل علم اصول الفقه واذاكان المقصودمن اثبات حجة للاجماع نفس الاعتقادتكون هذه المسئلة من مسائل علم الكلام فاذاوجدت المغائرة لايلزم الخلط وعدم الامتياز:

ثم ان ههنا جواب آخرعن اعتراض التناقض حاصله ان التناقض انماكان لازما لوكانت مسئلة الاجماع حجة من مسائل اصول الفقه وليس كذلك فان هذه المسئلة لاتكون من مسائل اصول الفقه بل هى من مسائل علم الكلام فقط وذكرهذه المسئلة من مبادى مسائل علم اصول الفقه واذاكان كذلك فلايكون التناقض لازما ولكن ردعبدالحكيم السيالكوتى على هذاالجواب بان هذاالجواب لايصح وذلك لان موضوع هذه المسئلة هوالاجماع ومحمول هذه المسئلة هوحجة ولاشك ان الاجماع داخل فى موضوع علم اصول الفقه لان موضوع علم اصول الفقه الامورالاربعة وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وحجة من العوارض الذاتية للاجماع واذاكان كذلك تكون هذه المسئلة من مسائل

اصول الفقه فلايكون هذاالجواب صحيحا ولاجل عدم صحة هذاالجواب لم يذكرالعلامة الخيالى هذاالجواب:

قوله بنا على ان موضوع الكلام الخ

جواب سوال مقدروهوان جعل مسئلة الاجماع حجة من مسائل علم الكلام لايصح وذلك لان الواجب.فى موضوع المسئلة هوانيكون عين موضوع العلم اويكون نوعا لموضوع العلم اويكون عرضا ذاتيا لموضوع االعلم اويكون نوعا من العرض الذاتى لموضوع العلم وموضوع علم الكلام هوذات الله تعالى وصفاته ولاشك ان موضوع هذه المسئلة هوالاجماع لايكون واحدا من هذه الامورالاربعة بالنسبة الى موضوع علم الكلام حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان الكلام مبنياعلى مذهب المتقدمين فان موضوع علم الكلام على مذب المتقديمين هوذات الله تعالى وصفاته وليس كذلك بل الكلام مبنى على مذهب المتاخرين وعندهم موضوع علم الكلام هوالمعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائدالدينية ولاشك ان الاجماع داخل فى هذاالمعلوم فصح جعل هذه المسئلة من مسائل علم الكلام :

قوله يشيرالى ان له مباحث اخرى الخ

جواب سوال مقدروهوان مقصود الشارح فى هذاالمقام هوبيان وجه تسمية هذاالعلم بعلم التوحيد والصفات ولاشك ان المقصودكان يحصل بقوله لان ذلك مباحثه بدون ذكرلفظ اشهرمع انه اختصربالنبة الى ماذكره الشارح حاصل جوابه ان مقصودالشارح فى هذاالمقام امران الامرالاول هوبيان وجه تسمية هذاالعلم

بعلم التوحيد والصفات والامر الثاني الاشارة الى وجود المباحث الأخرى لهذا العلم غير مباحث التوحيد والصفات الان تلك المباحث الأخرى لاتكون في تلك المرتبة من الشهرة ولاشك ان الامر الثاني يحصل بماذكره الشارح ولايحصل بماذكره المعترض فلذا اختار الشارح هذه العبارة المطولة ولم يختر العبارة المختصرة :.

قوله واماعندمن يقول بان موضوعه الخ

جواب سوال مقدر وهوان وجود المباحث الأخرى وان كان حقاعلى مذهب المتاخرين الذين هم يجعلون موضوع علم الكلام اعم من ذات الله تعالى وصفاته وهوان يكون موضوعه المعلوم من حيث انه يتعلق به اثبات العقائد الدينية ولكن وجود المباحث الأخرى عندالمتقدمين لايكون حقا وصوابا فان موضوع هذا العلم عندالمتقدمين هوذات الله تعالى وصفاته فمباحث هذاالعلم عندهم منحصرة في ذات الله تعالى وصفاته فاجاب عنه اولا بان هذاانماكان وارداً لوكان كلام الشارح مبنيا على مذهب المتقدمين وليس كذلك بل كلامه مبنى على مذهب المتاخرين وعندهم موضوع هذاالعلم هوالاعم من ذات الله تعالى وصفاته لان موضوع الكلام عندهم هوالمعلوم من حيث انه يتعلق به اثبات العقائدالدينية واذاكان كذلك فلامحالة يكون المباحث الأخرى موجودة لهذاالعلم وهذاالجواب مذكورة بطريق الاشارة واجاب عنه ثانياً بانا نسلم ان كلام الشارح مبنى على مذهب المتقدمين ولكن لانسلم انه لاتوجدمباحث أخرى لعلم التوحيد والصفات بل

المباحث الأخرى موجودة لهذاالعلم وذلك لان المرادمن الصفة فى مقام التسمية هى الصفة الذاتية الوجودية مثل العلم والقدرة الى غيرذلك والمرادمن الصفة فى مقام بيان موضوع العلم هوالصفة المطلقة الشاملة للصفات الذاتية الوجودية والصفات السلبية والصفات الفعلية فالصفات السلبية مثل انه تعالى ليس بجوهروليس بجسم وليس بعرض الى غيرذلك والصفات الفعلية مثل الاحياء والاماتة والاعزازوالازلال الى غيرذلك فالمباحث الأخرى هى مباحث الصفات السلبية والصفات الفعلية وهذاالجواب مزكورصراحة (فان قيل) ماالدليل على ان المرادمن الصفة فى مقام التسمية هى الصفة الذاتية الوجودية دون مطلق الصفة (قلنا) الدليل على ذلك هونكر التوحيدفانه لوكان المراد من الصفات مطلق الصفات لقيل علم الصفات دون علم التوحيد والصفات لان التوحيد داخل فى الصفات فان التوحيد صفة سلبية للواجب تعالى لانه عبارة عن عدم الشريك له تعالى فاذاذكر الصفات فى مقابل التوحيد علم ان المرادمن الصفات هى الصفات الذاتية الوجودية :

قوله ولذالم يعدوامباحث الخ

هذااستدلال من جانب المعلول على العلة فان ارادة الصفة الذاتية الوجودية فى مقام التسمية علة لعدم عدمباحث الأحوال والافعال والنبوة والامامة من مباحث الصفات وان كان كل واحد من هذه الامورراجع الى صفة من الصفات المرادمن الاحوال الصفات السلبية والمرادمن افعال الصفات الفعلية ثم ان

كون الاحوال والافعال راجعة الى صفة فظاهر لان الاحوال صفات سلبية والافعال صفات فعلية واماالنبوة فمعناه ارسال النبى واماالامامة فمعناه نصب الامام ولاشك ان كل واحد منهما من قبيل الصفة الفعلية :

قوله علاان الامامة الخ

هذه العبارة علاوة على قوله فلان الصفة المطلقة فيكون جوابا ثالثا عن الاعتراض الواردعلى وجودالمباحث الأخرى فحاصل هذاالجواب هوانانسلم ان المرادمن الصفة فى مقام التسمية مطلق الصفة الشاملة للصفات الوجودية الذاتية والصفات السلبية والصفات الفعلية ولكن مع ذلك يوجدالمباحث الأخرى وذلك لان الامامة من المسائل الفقهية فهذامبحث آخرلعلم الكلام واذاوجدمبحث آخرصح ماقال المحشى الخيالى ان علم الكلام له مباحث أخرى غيرمباحث التوحيد والصفات :

قوله الاعندبعض الشيعة الخ

اعلم انه وقع الاختلاف فى مسئلة الامامة بين اهل السنة وبين بعض الشعية فعنداهل السنة نصب الامام واجب على الناس فتكون الامامة فعل المكلفين فهى من المسائل الفقهية فلاتكون من مباحث صفات الله تعالى ثم ان اهل الكلام جعلواهذه المسئلة من مقاصدعلم الكلام ومباحثه واماعندبعض الشعية فنصب الامام واجب على الله تعالى فيكون ذلك النصب من افعاله تعالى فلامحالة تكون الامامة فى الصفات الفعلية للواجب تعالى فلاتكون من المسائل الفقهية اعلم

ان العلامة عبدالحكيم السيالكوتى ذكرفى هذالمقام اعتراضين ثم اجاب عنما فحاصل الاعتراض الاول هوان مسئلة الامامة لماكانت من المسائل الفقهية فلم جعلوها من مقاصدعلم الكلام ومباحثه وحاصل الاعتراض الثانى هوانه لماجعلت مسئلة الامامة من مقاصدعلم الكلام فلم لم يجعل المتقدمون موضوع هذاالعلم اعم من الذات والصفات ليكون شاملا للامامة فاجاب عن الاول ان الوجه لجعل مسئلة الامامة من المسائل الفقهية هودفع خرافات اهل الاهواء وهم بعض الشعية واجاب عن الثانى ان الوجه لعدم جعل موضوع علم الكلام اعم هوان هذه المسئلة لاتكون من علم الكلام بحسب التحقيق فلذالم يجعلواموضوعه اعم :

قوله تمهيد لبيان شرف العلم الخ

غرض المحشى الخيالى هوبيان غرض الشارح من ان غرضه هوالجواب عن الاعتراض الواردعلى وجود الشرف والعاقبة الحميدة وذكر المحشى تقريرالاعتراض بقوله مايقال من ان تدوين الى اخره وتقريره ظاهروحاصل جواب الشارح هوان ترك التدوين هذاالعلم فى عهدالرسول عليه السلام والصحابه والتابعين ليس لاجل عدم وجودالعاقبة الحميدة والشرف لهذاالعلم بل ذلك لاجل صفاء عقائدالصحابة والتابعين وقرب العهد والزمان برسول الله وقلة وجودالحوادث وامكان المراجعة الى الثقات :

قوله هذامع ماعطف عليه الخ

غرضه بيان المتعلق للظرف اى الجاروالمجرورفالمشاراليه هوقوله لصفاء عقائدهم

فهو معطوف عليه وماعطف عليه قوله وقرب العهدولقلة الوقائع وتمكنهم من المراجعة فالمعطوف عليه مع هذه المعطوفات ظرف لغومتعلق بقوله مستغنين :

قوله قدم عليه للاهتمام الخ

جواب سوال مقدر وهوان الظرف يكون معمولا ومتعلقه يكون عاملاً فيه فيكون مستغنين عامل ويكون هذالظرف معمول وحق العامل التقديم وحق المعمول التاخيرفماالوجه لتقديم المعمول على العامل حاصل جوابه ان الوجه لذلك التقديم هوالاهتمام ثم ان للاهتمام اربعة وجوه ذكرهاعبدالحكيم السيالكوتى الوجه الاول هوالقصدوالغاية بالدليل لان هذالظرف دليل وقوله مستغنين مدعى لذلك الدليل الوجه الثانى هولان يقع الحكم مدللاً من اول الامرفانه اذاوقع مذللاً من اول الامرفلا محالة تعرض لهاالشبهة من اول الامر الوجه الثالث هوكون الغرض متعلقاً بالسبب لاب الحكم والسبب هوهذالدليل الوجه الرابع هوازالة توهم ان هذادعوى بدون دليل فاالاهتمام يحصل بكل واحدمن هذه الوجه ثم لاجل ذلك الاهتمام قدم الظرف الذي هودليل:

قوله اوللاختصاص اى سبب استغنائهم الخ:

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله ان الوجه لذلك التقديم هوالاختصاص والحصريعنى ان الاستغناءعن تدوين هذاالعلم لايكون الالاجل هذه الاموروهى اربعة امورالاول صفاء العقائد والثانى قرب الزمان بزمان الرسول عليه السلام والثالث قلة وقوع الحوادث

والرابع امكان الرجوع الى الثقات ولايكون ذلك الاستغناءلاجل عدم الشرف وعدم العاقبة الحميدة :

قوله لاماتوهم من عدم الشرف الخ

جواب سوال مقدر وهوان حصراسباب الاستغناءفى هذه الامور الاربعة باطل لانه يجوزان يكون سبب الاستغناء كثرة الاشتغال باموالجهاداوبتعليم الناس بواسطة اللسان الى غيرذلك حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن الاختصاص والحصرهو الحصرالحقيقي وليس كذلك بل المرادمن ذلك الحصرهوالحصرالاضافى فحصرالاستغناء بالامورالمذكورة انماهوبالاضافة لالماتوهمه المعترض من ان الاستغناءلاجل عدم وجودالشرف والعاقبة الحميدة لهذالعلم :

قوله الاترى انه لماظهرت الفتن الخ

جواب سوال مقدرهوانه ماالدليل على ان الاستغناء الصحابة والتابعين كان للامورالمذكورة دون عدم الشرف والعاقبة الحميدة حاصل جوابه ان الدليل على ذلك هوان الامام مالك قد دون علم الفقه وعلم الكلام مثل الفقه مع انه كان من التابعين فلولم يكون الشرف موجوداً فى علم الكلام وعلم الفقه لم يدونه :

قوله مع انه من التابعين الخ

اعترض عليه عبدالحكيم السيالكوتى بان الامام مالك ليس من التابعين بل هومن تبع التابعين وذلك لان علماء الحديث قدعدوروايةالامام الزهرى عن الامام مالك من قبيل رواية الاكابرعن الاصاغرولاشك ان

الامام الزهرى من التابعين فيكون امام مالك من تبع التابعين واذاكان الامركذلك فلايصح عدالامام مالك من التابعين اجيب عنه بان التابعين على نوعين تابعى فى الرواية وتابعى فى الروية فيجوزان يكون الامام مالك تابعيا فى الروية فكلام العلامة الخيالى مبنى على هذا ويكون من تبع التابعين فى الرواية ويكون ماذكره علماء الحديث مبنيا على هذا:

قوله ان قلت الفقه نفس معرفة الخ

هذااعتراض على الشارح بشقين حاصله ان الشارح قدعرف الفقه بقوله مايفيدمعرفة الاحكام والحال ان الفقه عين معرفة الاحكام فمايفيدلمعرفة الاحكام لايخلواماان يكون عين معرفة الاحكام اوغيرها فعلى الاول يلزم الاتحادبين المفيدوالمفادلان كل واحد منهمامعرفة الاحكام وعلى الثانى يلزم تفسيرالفقه بالمباين لان الفقه عين معرفة الاحكام دون غيرمعرفة الاحكام :

قوله قلت المعرف ههناالخ هذاجواب اول عن الاعتراض المذكور وهذاالجواب باختيارالشق الثانى وهوان المرادممايفيد معرفة الاحكام غيرمعرفة الاحكام وذلك الغيرهى المسائل المدللة فالمفيدهى المسائل المدللة والمفادهومعرفة الاحكام ولايلزم تفسيرالفقه بالمباين وذلك لان الفقه كماهومعرفة الاحكام فكذلك المسائل المدللة وذلك لان الفقه من العلوم المدونة ولاشك ان العلم المدون يطلق على ثلاثة معان المعنى الاول المسائل والمعنى الثانى التصديقات بالمسائل فمعرفة الاحكام هى التصديقات

بالمسائل والمعنى الثالث الملكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل :

قوله المسائل المدللة الخ

وانما وصف المسائل بوصف المدللة للاشارة الى ان نفس المسائل بدون ملاحظة الدليل لاتكون مفيدة لمعرفة الاحكام اى للتصديقات بتلك المسائل وذلك لان المسائل معلوم والمعرفة والتصديق علم ولاشك ان المعلوم لايكون مفيداً للعلم فان المفيدللمعرفة والتصديق هوالدليل فالمسائل انماتكون مفيدة للمعرفة والتصديق بواسطة الدلائل فان من طالع تلك المسائل ووقف على ادلة تلك المسائل فلامحالة يحصل له معرفة الاحكام والتصديق بتلك الاحكام :

قوله ولك ان تقول الفقه الخ

جواب ثان عن الاعتراض المذكور وهذالجواب باختيارالشق الاول وهوان مايفيدلمعرفة الاحكام هومعرفة الاحكام ومع ذلك لايلزم الاتحاد بين المفيد وبين المفادلان المفيد معرفة الاحكام الكلية والمفادمعرفة الاحكام الجزئية فمعرفة الاحكام الكلية مثل التصديق بوجوب مطلق الصلوة ومعرفة الحكم الجزئى التصديق بوجوب صلوة زيد مثلا فانه اذاحصل لنا التصديق بوجوب الصلوة على كل عاقل بالغ عنددخول الوقت يحصل لنا من ذلك التصديق على ان الصلوة واجبة على زيدلانه من افرادالعاقل البالغ فالفقه معرفة الاحكام الكلية دون معرفة الاحكام الجزئية الا ان الاحكام الكلية فى الفقه جزئيات

بالاضافة الی احکام علم اصول الفقه فلذایقال ان الفقه یبین فیه المسائل الجزئیة :

قوله وقدیقال التغائر الاعتباری الخ

هذاجواب ثالث عن الاعتراض المذکور حاصله انانختار الشق الاول وهوان مایفیدلمعرفة الاحکام ایضا معرفة الاحکام ویکون المرادمن معرفة الاحکام فی الموضعین معرفة الاحکام الکلیة فیکون کل واحد من المفید والمفادمعرفة الاحکام الکلیة ولایلزم الاتحاد بین المفیدو المفاد وذلک لان التغائربین المفیدو المفادقدیکون بالذات وقدیکون بالاعتبار وههنا وان لم یوجد التغائر الذاتی ولکن یوجدالتغائر الاعتباری وذلک التغائر الاعتباری هوان المعرفة والتصدیق من حیث التعلق بالعالم مفیدومن حیث التعلق بالمعلوم مفاد:

قوله کمایقال علم زیدیفید الخ

جوابسوال مقدر وهوان التغائر الاعتباری بین المفید والمفاد امرغریب فان الکثیر الشائع هوالتغائر الذاتی بین المفیدو المفاد فلابدله من شاهدفماهوحاصل جوابه ان الشاهد لذلک موجودوذلک الشاهد قول القائل علم زیدیفید صفة کمال فان المفیدهوعلم زید والمفادهوصفة کمال ولاشک ان صفة کمال عین علم زید فلزم الاتحادالذاتی بین المفیدو المفادولکن التغائر الاعتباری موجودوذلک التغائر الاعتباری هوان علم زیدمن حیث تعلقه بالعالم وهوزید مفید ومن حیث تعلقه بالمعلوم مفاد:-

قوله واما جعل المعرف الخ

جواب سوال مقدروهوانه یمکن ههنا جواب آخر عن الاعتراض المذکورفلم لم یذکره الخیالی وذلک الجواب الآخرباعتبارالشق الثانی وهوان یقال ان المراد ممایفید معرفة الاحکام غیرمعرفة الاحکام ولکن لامطلق الغیربل الغیرالخاص وذلک الغیرالخاص هوالملکة فان الفقه علم مدون والعلم المدون کمایطلق علی المسائل وعلی التصدیقات بالمسائل فکذلک یطلق علی الملکة واذاکان کذلک لایلزم تفسیرالفقه بالمباین وتکون تلک الملکة حاصلة من التصدیقات الکلیة وتکون مفیدة لتصدیقات الجزئیة والتصدیقات الجزئیة علم علی الاحکام الجزئیة فالمرادمن معرفة الاحکام هومعرفة الاحکام الجزئیة حاصل جوابه ان الوجه لعدم ذکرهذاالجواب هوان سباق کلام الشارح یأبی عنه فانه قال فیماسبق عن تدوین العلمین وتمهیدالقواعد وترتیب الابواب فان هذه العبارة یقتضی وجودالتعددفی کل واحدمن علم الکلام وعلم الفقه ولاشک ان التعددلایوجدفی الملکة لان الملکة حالة بسیطة :

ثم ان ههنافرق بین التصدیق وبین الملکة وذلک لان التصدیق یحصل فیه التعددو الکثرة بواسطة المسائل وذلک لان التصدیق بمسئلة غیرالتصدیق بمسئلة اخری واما الملکة فلایحصل فیهاالتعددو الکثرة بواسطة المسائل وذلک لانه لاتکون ملکة مسئلة غیرملکة مسئلة اخری بل الحاصل من جمیع مسائل العلم الواحد ملکة واحدة فاالملکة کما لاتوجدفیها الکثرة والتعدد بالذات فکذلک لاتوجدفیها الکثرة والتعددبواسطة المسائل فلذاجعل علم الفقه فی الجواب الثانی والجواب

الثالث عن التصديقات ولم يجب عن الاعتراض المذكور بجعل علم الفقه عبارة عن الملكة :

قوله لكن يردعلى اول الاجوبة الخ

هذاالاعتراض وارد على الجواب الاول من الاجوبة الثلاثة المذكورة حاصل هذاالاعتراض هوانه جعل فى الجواب الاول الفقه عبارة عن المسائل المدللة ولاشك ان العلم بالمسائل المدللة كماهوحاصل للعالم المجتهدفكذلك حاصل للعالم الذى لايكون ذلك العالم مجتهداً واذاكان الامركذلك لزم ان يكون العالم الغيرالمجتهد الذى هومقلد فقيهاً مع انه لايكون فقهيا فان الفقيه هوالمجتهد فقط وذلك ثابت باالاجماع :

قوله وغاية مايقال انه كمااجمع الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورحاصله ان للفقه معنيين المعنى الاول ملكة استنباط الاحكام عن الادلة الظنية وهى الخبرالواحد والقياس والمعنى الثانى علم المسائل سواء كانت مستنبطة باجتهادالمجتهد كمافى المسائل الاجتهادية اوكانت حاصلة بدون الاجتهادكالعلم الحاصل بوجوبالصلوٰة من قوله تعالى واقيمواالصلوٰة فانه لااحتياج فى حصول العلم بوجوب الصلوٰة الى اجتهادالمجتهد ثم ان المعنى الاول مختص بالمجتهدولايكون حاصلا فى المقلدوالمعنى الثانى حاصل فى المقلد فاالمرادمن الفقه فى الاجماع الاول هوالفقه بالمعنى الاول والمرادمنه فى الاجماع الثانى هوالفقه بالمعنى الثانى :

ذكرعبدالحكيم السيالكوتى ههنااعتراضا وجوابا فحاصل ذلك الاعتراض هوان الاعتراض المذكور

وهولزوم فقاهة المقلد كماهويردعلى الجواب الاول فكذلك يرد على الجواب الثانى والجواب الثالث فماالوجه حيث لم يذكرورود هذاالاعتراض على الجواب الثانى والجواب الثالث فان التصديقات الكلية كماتكون حاصلة للمجتهد فكذلك حاصلة للمقلد وذلك ظاهرفلزم فقاهة المقلد مع ان المقلدلايكون فقيهاباالاجماع (قلنا) المراد من الادلة شى الادلة الظنية والمرادمن معرفة الاحكام هى المعرفة بطريق اليقين ولاشك ان هذامختص بالمجتهدفان المجتهد يحصل له اليقين والقطع من الادلة الظنية فلذايجب عليه العمل باجتهاده بخلاف المقلد فانه لايحصل له المعرفة بطريق اليقين بل يحصل له الظن فقط :

قوله متعلق بالمعرفة الخ

جواب سوال مقدروهوان قوله عن ادلتهاجارمجرورولاشك ان الجاروالمجرور لابدله من وجودالمتعلق فماهوحاصل جوابه ان المتعلق لذلك لفظ المعرفة :

قوله وكونهاعن الادلة مشعرالخ

جواب سوال مقدروهوان تعريف الفقه لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه علم جبريل وعلم الرسول عليهماالسلام مع ان علمهمالايكون فقهاً ووجه دخول علمهما فى هذاالتعريف هوانه يصدق على علمهماانه مايفيدلمعرفة الاحكام عن ادلتهاالتفصيلية فان المعرفة لهما تحصل عن الادلة وهى ايات القران وان كانت تلك الادلة باالنسبة اليهمامبادى الحدس الاانهاادلة فى الجملة اى بالنسبة الى المجتهدحاصل جوابه ان فى

هذاالتعريف اعتبارقيدالحيثية وهى حيثية انهاادلة
ولاشك ان المعرفة الحاصلة لجبريل وللرسول
عليهماالسلام عن ادلة لاتكون من حيث انها ادلة بل
من حيث انها مبادى الحدس فان المجتهديحصل
المعرفة باالاجتهاد والاستدلال وجبزيل والرسول
عليهماالسلام يحصلان المعرفة بالحدس وهوانتقال
الذهن من المبادى الى المطالب دفعة واحدة بدون
وجودفكروترتيب امورمعلومة واذاكان الامركذلك
فلايكون ذلك التعريف صادقا على علم جبريل وعلم
الرسول فيكون هذاالتعريف مانعا عن دخول الغير:

قوله فان قلت للرسول الخ

حاصل هذاالاعتراض ان بقيدالحيثية وان كان يخرج
علم جبريل ولكن لايخرج علم الرسول وذلك لان
للرسول عليه السلام علم اجتهادى ببعض الاحكام
فاالمعرفة الحاصلة له عليه السلام من الدليل يكون من
حيث انه دليل فى حق بعض الاحكام واذاكان كذلك
لايكون تعريف الفقه مانعاعن دخول الغير:

قوله قلت تعريف الاحكام الخ

هذاجواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان لام
التعريف فى لفظ الاحكام للاستغراق فيكون المعنى ان
فى الفقه يكون معرفة جميع الاحكام الحاصلة للمجتهد
بطريق الاستدلال وهذالايوجد فى الرسول عليه السلام
لان جميع الاحكام الحاصلة للرسول عليه السلام
لاتكون بطريق الاستدلال بل معرفة بعض تلك
الاحكام تكون بطريق الاستدلال واذاكان كذلك
فلايكون ذلك التعريف صادقاعلى علم الرسول ولكن

ينبغى ان يعلم ان المرادمن استغراق الاحكام
هواستغراق الاحكام الحاصلة للمجتهد دون استغراق
الاحكام الموجودة فى الواقع لان حصول جميع
الاحكام الموجودة فى الواقع غيرممكن فيلزم
انسدادباب الفقيه اى بان لايوجدالفقه فى الدنيا:

قوله الظاهرانه معطوف الخ

اعلم ان الواوفى قوله ومعرفة احوال الادلة للعطف ثم
ان فى هذاالعطف احتمالين الاحتمال الاول هوان
يكون معطوفا على معرفة الاحكام والاحتمال الثانى
هوان يكون معطوفا على كلمة ما فى قوله
وسموامايفيد ثم انه قال الظاهرهوالاحتمال الاول ووجه
الظهورقرب معطوف عليه فان الاصل فى العطف
هوان يكون على القريب :

قوله ففيه مثل مامرمن الكلام الخ

المرادمن هذالكلام هووروداالاعتراض
فكمايردالاعتراض على تعريف الفقه فكذلك يردذلك
الاعتراض على هذاالتعريف ايضاوهوتعريف علم
اصول الفقه لان على تقديرعطف معرفة احوال الادلة
على معرفة الاحكام يكون التقديرفى هذاالتعريف
هكذاوسموامايفيد معرفة احوال الادلة اجمالاً الى آخره
فاالمعترض يقول ان علم اصول الفقه هومعرفة احوال
الادلة فاالمرادممايفيد معرفة احوال الادلة لايخلواماان
يكون المرادمنه معرفة احوال الادلة اويكون المرادمنه
غيرمعرفة احوال الادلة فعلى الاول يلزم الاتحادبين
المفيد وبين المفادوعلى الثانى يلزم تفسيرعلم اصول
الفقه باالمباين وكل واحدمنهما باطل فاالاجوبة الثلاثة

المذكورة فى تعريف علم الفقه تجرى هٰهنا فى تعريف
علم اصول الفقه ايضاً فحاصل الجواب الاول
هوانانختار الشق الثانى وهوان المرادممايفيد معرفة
احوال الادلة غير المعرفة ولكن لامطلق الغيربل
الغير الخاص وذلك الغير الخاص هى المسائل ولايلزم
تفسيرعلم اصول الفقه بالمباين لان علم اصول الفقه
علم مدون والعلم المدون يطلق على ثلاثة معان الاول
المسائل والثانى التصديقات بالمسائل والثالث الملكة
الحاصلة من التصديقات ويكون المرادمن علم اصول
الفقه المسائل وحاصل الجواب الثانى هوانانختار الشق
الاول وهوان المرادممايفيد معرفة احوال الادلة
هوالمعرفة الاان المرادمن المعرفة فى الموضع الاول
التصديقات الكلية والمرادمن المعرفة فى الموضع
الثانى التصديقات الجزئية مثال التصديق الكلي
كالتصديق بان الامرللوجوب ومثال التصديق الجزئ
كالتصديق بان قوله تعالى اقيموالصلوٰة للوجوب
فيكون علم اصول الفقه عبارة عن التصديقات الكلية
المفيدة للتصديقات الجزئية واذاكان كذلك فلايلزم
الاتحادبين المفيد والمفادوكذالايلزم التفسيربالمباين
وحاصل الجواب الثالث هوان المرادممايفيدمعرفة
احوال الادلة هومعرفة احوال الادلة فلايلزم التفسيرعلم
اصول الفقه بالمباين ويكون المراد من المعرفة في
الموضوعين التصديقات الكلية فلايلزم والتغائربين
المفيد وبين المفاد وان لم يكن بالذات ولكن
التغائربالاعتبار موجودبينهماوذلك التغائر الاعتبارى

هوان التصديق من حيث التعلق بالعالم مفيد ومن حيث
التعلق بالمعلوم مفاد:

قوله وان التزم العطف على الموصول الخ

هذاهوبيان الاحتمال الثانى فى العطف وهذاالاحتمال
غيرظاهرلان العطف على هذاالاحتمال الثانى يكون
على البعيدمع ان الاصل فى العطف هوان يكون على
القريب وعلى هذاالاحتمال الثانى لايردالاشكال
المذكور الواردعلى الاحتمال الاول :

قوله وقيس عليه قوله ومعرفة العقائدالخ

يعنى ان الاعتراض المذكور كمايرد فيماسبق فكذلك
يردعلى قوله ومعرفة العقائد حاصله ان علم الكلام
هومعرفة العقائد ولايكون غيرمعرفة العقائد
فالمرادممايفيد معرفة العقائدلايخلواماان يكون
المرادمنه معرفة العقائد اويكون المرادمنه غيرمعرفة
العقائد فعلى الاول يلزم الاتحادبين المفيد والمفاد وعلى
الثانى يلزم تفسيرعلم الكلام بالمباين وكل واحدمنهما
باطل وورودهذاالاعتراض انماهوعلى تقديرعطف
معرفة العقائد على معرفة الاحكام لانه يكون حينئذ
تقديرالكلام هكذاوسموامايفيد معرفة
العقائدولايردهذاالاعتراض على تقديرعطف معرفة
العقائدعلى قوله مايفيد معرفة الاحكام ثم ان الجواب
الاول والجواب الثالث يجريان هٰهنا ولايجرى الجواب
الثانى فحاصل الجواب الاول هوانانختار الشق الاول
وهوان المراد ممايفيد غيرمعرفة العقائد ولكن لا
مطلق الغيربل الغيرالخاص وذلك الغيرالخاص هى
المسائل ولايلزم تفسيرعلم الكلام بالمباين لان علم

الكلام علم مدون ولاشك ان علم المدون يطلق على
معان ثلاثة الاول المسائل والثانى التصديقات بالمسائل
والثالث الملكة الحاصلة من التصديقات فيكون علم
الكلام عبارة عن المسائل المفيدة لمعرفة العقائد
والعقائد القضاياشخصية مثل الله موجودوالله واحدوالله
عالم والجنة حق الى غيرذلك فمعرفة العقائد تكون
التصديقات الجزئية والجواب الثالث هوانانختار الشق
الاول وهوان المراد ممايفيد معرفة العقائدهومعرفة
العقائدويكون المرادمن المعرفة فى الموضعين
التصديقات الجزئية ثم ان بين المفيدوالمفاداتحاد
بالذات لكن بينهماتغائربالاعتباروذلك
التغائرالاعتبارى هوان التصديق والمعرفة من حيث
التعلق بالعالم مفيدومن حيث التعلق بالمعلوم
مفادولايجرى الجواب الثانى فى هذاالمقام وذلك لان
بناء الجواب الثانى على ان يراد ممايفيدالتصديقات
الكلية ويرادمن معرفة العقائدالتصديقات الجزئية
والتصديقات الكلية تكون على القواعدولاشك ان
القوعدلاتوجدفى علم الكلام فان الموجودفى علم الكلام
العقائدولاشك ان العقائدقضاياشخصية :

قوله عدفى المواقف كونه بازاءالخ

اعلم ان صاحب المواقف ذكروجهين لتسمية علم
الكلام باسم الكلام الوجه الاول هوان المنطق
باعتبارمعناه اللغوى مرادف للكلام ثم ان علم الكلام
مقابل للعلم المنطق وذلك لانه كمان علم المنطق نافع
للفلاسفة فى علومهم الفلسفية فكذلك علم الكلام نافع
لاهل الاسلام فى العلوم الشرعية فلاجل هذه المقابلة

سمى علم الكلام باسم الكلام الذى هومرادف للمنطق
باعتبارالمعنى اللغوى والوجه الثانى هوان علم الكلام
مورث وسبب للقدرة على الكلام فى تحقيق الشرعيات
والزام الخصوم فسمى هذاالعلم باسم الكلام من قبيل
تسمية السبب باسم المسبب والشارح العلامة التفتازانى
جعل هذين الوجهين وجها واحدا وذلك بان جعل
الوجه الثانى وجها لكون علم الكلام فى مقابلة المنطق
فيكون حاصله ان وجه تسمية علم الكلام باسم الكلام
هوانه في مقابلة علم المنطق وكونه فى مقابلة علم
المنطق انماهوفى نفع الخاص وذلك النفع الخاص
هوايراث القدرة على المنطق والكلام فانه كمان علم
المنطق يورث القدرة على الكلام فى الفلسفيات
فكذلك علم الكلام يورث القدرة على الكلام فى
الشرعيات فغرض الشارح من جعل الوجهين وجها
واحدا هوتوجيه لصحة كلام صاحب المواقف فانه كان
يردالاعتراض على الوجه الاول لصاحب المواقف
لانه جعل علم الكلام بازاء علم المنطق فى مطلق
النفع فيردالاعتراض بانه كمان فى علم الكلام نفع لنا
فكذلك نفع لنا فى العلوم الادبية كالنحووالصرف
كمان فى المنطق نفع للفلاسفة فينبغى ان تسمى العلوم
الادبية باسم الكلام فتسمية علم الكلم بهذاالاسم دون
علوم الادبية لايكون الاترجيحا بلامرجح فلاجل دفع
هذاالاعتراض جعل الشارح هذين الوجهين وجها
واحدابان كون علم الكلام بازاء علم المنطق انماهوفى
النفع الخاص وذلك النفع الخاص هوايراث القدرة

على الكلام فى تحقيق الفلسفيات بـاالنظر الى علم المنطق وفى تحقيق الشرعيات بالنظر الى علم الكلام :

قوله اى اولا اذلولم يقيدبه الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال فى بيـان وجه تسمية علم الكلام بالكلام لانـه اول مايجـب التى انماتعلم وتتعلم بالكلام ثم قال بعدذلك ثم خص به ولم يطلق على غيره للتميزفاالمعترض يقول ان لفـظ اول لايخلو اماان يكون داخلاً فى وجه التسمية اولايكـون داخلا فى وجه التسمية فعلى الاول يكون وجه التسمية مختصا بعلم الكلام ولايكون موجود فى غيـر علـم الكلام لان اول الواجب هوعلم الكلام فقط واما العلوم الاخرى من العلوم الشرعية فتكون واجبة ثانيـا لااولا واذاكان وجه التسمية مختصا بعلم الكـلام ولايكـون موجوداً فى غيره من العلوم واذاكان كذلك يكون قوله ثم اختص به مستدركا لان الحاجـة الـى هـذاالقول انماهوعندكون هذاالوجه موجوداً فى غيرعلم الكـلام ايضا وعلى الثانى يكون وجه التسمية موجـوداً فـى غيرعلم الكلام ايضا لان علم الكلام وكـذاغيره مـن العلوم الشرعية جميعهاواجبة فحينئذ لايكون قوله ثـم خص به الى آخره مستدركا لان الحاجة تكون موجودة حينئذ الى هذاالقول ولكن يلزم الاستدراك فى لفظ اول لعدم دخولـه فـى وجـه التـسمية حاصـل جوابـه انانختار الشق الاول وهوان لفظ اول داخل فـى وجـه التسمية ولايلزم الاستدراك فى قوله ثم خص بـه لان هذاالوجه للتسمية ليس بوجه لمطلـق الاطـلاق بـل هووجه للاطلاق اولاً فوردعليه انه ينبغـى ان يطلـق

اسم الكلام على العلوم الاخـرى ثانيـا لان العلـوم الأخرى ثانيا مايجب فاجاب الشارح ثـم خـص بـه حاصل جوابه ان الوجه لـذلك هوانـه يلـزم عـدم الامتيازحينئذ فلذاخص هذاالاسم بهذاالعلم ولـم يطلـق علـى غيـره ولاشـك أن علـى هذاالتقـديرلايلزم الاستدراك لافى لفظ اول ولافى قوله ثم خص به الى آخره :

قوله واماالاحتمال تسمية الغيرالخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوانه لاحاجة الى زيادة قيداولا لانـه يجـوزان يقال ان وجه التسمية هواول مايجب ومع ذلك لايلزم الاستدراك فى قوله ثم خص به ولم يطلق الى آخـره لان هذاالوجه للتسمية وان كان مختصا بهذاالعلم ولكن يجوزان يكون ايراد قوله ثم خص به لـدفع احتمـال تسمية غيرهذاالعلم بوجه آخرغيرهذاالوجه وحينئذلايلزم الاستدراك لافى لفظ اول فى قوله اول مايجـب الـى آخره ولافى قوله ثم خص به الى آخره حاصل جوابه ان هذاالاحتمال كماهوموجودفى هذاالوجـه للتـسمية فكذلك موجود فى الوجه الأخرالتـى ذكرهاالـشارح فلوكان ذكرقوله ثم خص به ولم يطلـق الـى آخـره لذكرالشارح هذاالقول فى هذه الوجوه الأخرى ايـضا لدفع ذلك الاحتمال مع ان الشارح لـم يذكرهـذاالقول فعلم انه ليس ذكرهذاالقول لدفع ذلك الاحتمال :

قوله اى مايفيدمعرفة العقائدالخ

جواب سوال مقدر وهـوان مـشار اليه بهداهومايفيـد معرفة العقائدولاشـك ان المفيدلمعرفـة كمـاهوكلام

القدماء فكذلک هوكلام المتاخرين فلايصح التخصيص بكلام القدماء حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن مايفيد معرفة العقائد مطلق مايفيدمعرفة العقائداى سواء كان معه خلط الفلسفيات اولايكون معه خلط الفلسفيات وليس كذلک بل المراد مايفيدمعرفة العقائدهومايكون بدون خلط الفلسفيات ولاشک ان هذايكون كلام القدماء فقط ولايكون كلام المتاخرين فان فى كلام المتاخرين خلط الفلسفيات واذاكان الامركذلک صح ذلک التخصيص :

قوله والتسمية بالكلام لماوقعت الخ

جواب سوال مقدروهوان تسمية هذاالعلم باسم الكلام كماهى عند القدماءفكذلک عندالمتاخرين فان علم كلام كل من المتقدمين والمتاخرين مسمىً باسم الكلام واذاكان الامركذلک فينبغى ان يذكرالشارح وجوه تسمية هذاالعلم بالكلام بعدكلام المتاخرين مع ان الشارح ذكركلام القدماء وبعدذلک ذكروجوه تسمية هذاالعلم باسم الكلام وبعدذلک ذكركلام المتاخرين حاصل جوابه سلم كل علم كلام المتاخرين ايضامسمىً بالكلام ولكن هذه التسمية وقعت من المتقدمين فانهم سموااولاً هذاالعلم بهذاالاسم فتبعهم فى ذلک المتاخرون فلذاذكرالشارح وجوه تسمية هذاالعلم بهذاالاسم بعدذكركلام المتقدمين دون كلام المتاخرين :

قوله اى الواسطة بين الايمان والكفرالخ

جواب سوال مقدر وهوكما ان القائل بالواسطة والمنزلة واصل بن عطاء فكذلک يقول بالواسطة اهل السنة والجماعت من السلف وغيرهم واذاكان كذلک

فلايصح تخصيص ذلک بواصل بن عطاء حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن المنزلة بين المنزلتين هى الواسطة بين الجنة والناروتلک الواسطة هى الاعراف وليس كذلک بل المرادمن المنزلة بين المنزلتين هى الواسطة بين الايمان والكفرولاشک ان القائل بهذاالواسطة هوواصل بن عطاء ولايقول بذلک اهل السنة والجماعت بل هم قائلون بوجود الواسطة بين الجنة والناروالمعتزلة لايقولون بهذه الواسطة فان الفاسق عندهم مخلد فى النارفان الفاسق وان كان عندهم غيرمؤمن ولاكافرالاانه يكون مخلداً فى النارمع الكفاروالواوفى قوله وقال بعض السلف للحال اى والحال ان بعض السلف يقولون بثبوت الواسطة بين الجنة والنار :

قوله ان قلت سيجئ ان مرتكب الخ

حاصل هذاالاعتراض هوان واصل بن عطاء قال بوجود المنزلة بين الايمان والكفربان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولاكافروجعل الامام الحسن البصرى هذاالقول سبباً للاعتزال من مذهب الحسن البصرى وهذاانمايصح جعله سبباً للاعتزال عن مذهبه لولم يكن هواى الحسن البصرى قائلاًبهذاالقول وليس كذلک فان الحسن البصرى قائل به فانه يقول فى حق مرتكب الكبيرة انه ليس بمؤمن ولاكافربل هومنافق فاذاقال الحسن البصرى بوجودالمنزلة بين الايمان والكفرفلا اعتزال عن مذهبه :

قوله قلت الكافرينصرف الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورحاصل هذاالجواب
هوان الاعتراض المذكور انماكان واردالوكان
مرادالحسن البصرى من الكافرفى قوله فى حق
مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولاكافرمطلق الكافرأى
سواء كان كافرامجاهرا اوكافرا غيرمجاهروليس
كذلك بل مراده من الكافرفى ذلك القول
هوالكافرالمجاهرفاالمنافق عنده. كافرغيرمجاهرفيكون
مرتكب الكبيرة عندالحسن البصرى داخلا فى
الكافرلانه ايضا كافرعنده إلاانه كافرغيرمجاهر
فلاتكون المنزلة بين المنزلتين موجودة عندالحسن
البصرى واذاكان الامركذلك صح جعل قول واصل
بن عطاء بوجودالمنزلة بين الكفروالايمان سببا
لاعتزاله عن مذهب الحسن البصرى :

قوله لانقال لاواسطة بين الجنة الخ

هذاالاعتراض واردعلى قول ابى الجبائى حيث قال ان
الصغيراذامات لايثاب ولايعاقب فهذاالاعتراض على
الشقين حاصله ان الصغيرلايخلواماان يكون فى الجنة
والناربل يكون خارجا عنهمااويكون فى الجنة
والنارفعلى الاول يلزم الواسطة بين الجنة والنارمع ان
المعتزلة لايقولون بوجودالواسطة بين الجنة
والناروابوعلى الجبائى من المعتزلة وعلى الثانى
لايكون الجنة دارالثواب وكذالايكون الناردارعقاب
وهذاباطل لان الجنة دارثواب والناردارعقاب :

قوله لانقول معنى كونهماالخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورباختيارالشق الثانى
وهوان الصغيرالذى مات يكون فى الجنة اوفى

النارومع ذلك انه لايثاب ولايعاقب ومعنى كون الجنة
دارثواب هوان الثواب يكون مقصورابالجنة اى بان
ثواب لايوجدالافى الجنة فاالقصريكون من جانب
الثواب ولايكون معنى ذلك ان كل من دخل الجنة
يثاب فيهافلايكون القصرمن جانب الجنة ومعنى كون
الناردارعقاب هوان العقاب لايكون الافى النار
فاالقصرمن جانب العقاب بان العقاب محله النارولیس
معنى ذلك ان كل من دخل النارفهويعاقب فلايكون
القصرمن جانب النار :

قوله ولوسلم فهوباالنسبة الخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله انانسلم ان
القصرموجودمن جانب الجنة وكذامن جانب النـاراى
بان يكون الجنة مقصورة بالثواب وتكون النار
مقصورة باالعقاب ولكن هذاالقصرليس باالنسبة الى
كل واحدبل ذلك باالنسبة الى اهل الثواب واهل
العقاب وهم المكلفون والصغيرلايكون من اهل الثواب
والعقاب فهذالجواب الثانى ايضاباختيارالشق الثانى :

قوله وقدنص المعتزلة بان اطفال الخ

جواب سوال مقدروهوان المعلوم مماسبق من الجوابين
هوان الصغيرلايكون موجودا فى المنزلة والواسطة
بين الجنة والنارولكن لم يعلم انه موجودفى الجنة اوفى
النارفمامسكنه حاصل جوابه ان مسكنه هوالجنة
عندالمعتزلة كمايعلم من تضريح هؤلاء المعتزلة من
ان اطفال المشركين يكونون خدام اهل الجنة ولكن
بلاثواب :

قوله فاالمرادبقوله فادخل الجنة الخ

جواب سوال مقدروهوانالانسلم ان الصغيريدخل الجنة عندالمعتزلة لان المذكورفى سوال الشيخ ابى الحسن الاشعرى عن استاذه ابى على الجبائى هوان الصغيريقول للرب يارب لم امتنى صغيراًومابقيتنى الى ان اكبرفامن بك واطعيك فادخل الجنة الى آخره فانه يعلم من هذاان الصغيرلايدخل الجنة عندالمعتزلة والاالقال ابوعلى الجبائ فى جواب الشيخ ابى الحسن الاشعرى لاتقل ذلك لان الصغيريكون داخلاً فى الجنة مع انه لم يقل فى جوابه ذلك بل قال فى جوابه ان الله تعالى يقول لذلك الصغيرلوكبرت لعصيت فدخلت النارفعلم من هذاالسوال والجواب الواقعين بين الشيخ ابى الحسن الاشعرى وبين الشيخ ابى على الجبائى ان الصغيرلايدخل الجنة حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المرادمن قوله فادخل الجنة هومطلق الدخول اى سواء كان وخولاً مشاباً اولايكون دخولاًمشاباًوليس كذلك بل المرادمن الدخول هوالدخول الذى يكون فى ذلك الدخول الثواب ولاشك ان الدخول المثاب لايكون ثابتاًعندالمعتزلة بل الثابت عندهم هوالدخول بدون الثواب والدليل على ان المرادمن الدخول فى هذاالسوال والجواب هوالدخول المثاب هوالسياق اى سوق الكلام فان سوق الكلام انماهوفى وجوب الثواب للمطيع ووجوب العقاب للعاصى :

قوله ولذافرع ذلك على الايمان الخ

وذلك التفريع موجودفى قوله فامن بك واطيعك فادخل الجنة :

قوله ونسب الدخول الي نفسه الخ

وذلك فى قوله فدخل الجنة فيكون المرادمن هذاالدخول هوالدخول الذى يكون باختيار الصغيرولايكون فى اختيارالواجب بل يكون واجباً على الله تعالى وذلك لايكون الافى الدخول المثاب لان الثواب المطيع واجب على الله تعالى عندهٰولاء المعتزلة :

قوله ذهب معتزلة البصرة الي وجوب الخ

اعلم انه وقع الاختلاف بين اهل السنة والجماعت وبين المعتزلة فى ان الاصلحَ للعبدواجب على الله تعالى ام لافعندالمعتزلة يجب على الله تعالى ما هوالاصلح للعبدوعنداهل السنة والجماعت لايجب على الله تعالى ماهوالاصلح للعبد فانه لاوجوب عليه تعالى ثم ان المعتزلة فى ذلك افترقوااولاً فرقتين الفرقة الاولى معتزلة البصرة والفرقة الثانية معتزلة البغداد فعندمعتزلة البصرة الواجب على الله تعالى ماهوالاصلح للعبد والانفع للعبدولكن فى الدين فقط واستدلواعلى هذاالجواب بقوله تركه بخل اوسفه الى آخره حاصل هذاالدليل ان الاصلح والانفع لايخلواماان يكون معلوماً لله تعالى اولايكون معلوماً فلوكان معلوماً ومع ذلك لايعطيه يلزم البخل ولولم يكن معلوماله تعالى يلزم الجهل ولاشك ان كل واحدمن البخل والجهل باطل فى خقه تعالى فلامحالة يكون

الاصلح واجباً على الله تعالى وحينئذٍ لايلزم البخل وكذالايلزم الجهل فالمرادمن السفه هوالجهل :

قوله فالجبائى اعتبرفي الانفع الخ

ثم ان معتزلة البصرة افترقوافرقتين الفرقة الاولى الجبائون اى الجبائ واتباعه والفرقة الثانية غيرالجبائين فعندالجبائين المعتبرفى الانفع هوعلم الله تعالى اى الواجب على الله تعالى للعبدهومايكون الاصلح والانفع فى علم الله تعالى :

قوله فلزمه مالزمه الخ

يعنى لزم الجبائى مادة الكبيرالعاصى فان الاصلح والانفع له فى علم الله تعالى هوالموت فى حالة الصغرفلاشك ان هذاالاصلح قدفات فى حقه فلزم على الجبائى المحذوروهوفوات الاصلح والانفع فى حق الكبيرالعاصي :

قوله وبعضهم لم يعتبرفيه ذلک الخ

هذامذهب غيرالجبائين فعندهم لايكون المعتبرفى الاصلح والانفع من جانب علم الله تعالى بل المعتبرفى الاصلح والانفع هونفس الامرففى الصغيراذاعلم الله تعالى انه يرتكب المعاصى على تقديرصيرورته كبيراً الانفع والاصلح فى علم الله تعالى هوالموت صغيراً والاصلح والانفع له فى نفس الامرهوتعريضه على الايمان والطاعة والثواب فالاصلح لم يكن فائتاً على مذب هٰولاء في حق الكبيرالعاصى لوجودالتعريض على الايمان والطاعة والثواب فى حقه ولكن الاصلح

فى حق الصغيرقدفات لانه لم يوجد فى حقه التعريض المذكورفيلزم على هٰولاء مادة الصغير :

قوله وذهب معتزلة بغدادالخ

فعندهٰولاء الواجب للعبدعلى الله تعالى ماهوالاصلح والانفع للعبدفى الدين والدنيا جميعالان الدنيا وان كان خسيساً الاان العبديحتاج اليه ولكن الاصلح والاوفق عندهم هومايكون اصلحا واوفقا فى الحكمة والتدبيرولايردعلى هٰولاء مادة الصغيروكذامادة الكبيرالعاصى لعل ان يكون فى ذلک حكمة للواجب تعالى :

قوله هذاهوالمشهور في ديار خراسان الخ

اعلم ان مصداق اهل السنة والجماعت فرقتان الفرقة الاولى الاشاعرة وهم اصحاب ابى الحسن الاشعرى والفرقة الثانية الماتريدية وهم اصحاب ابى المنصورالماتريدى فالفرقة الاولى اتباع ابى الحسن الاشعرى فى الاصول اى العقائد واتباع الامام الشافعى فى الفروع اى الاحكام العملية والفرقة الثانية اتباع ابى المنصور الماتريدى فى الاصول واتباع الامام ابى حنيفة فى الفروع فامكنة الفرقة الاولى هى ديارخراسان والعراق والشام واكثراطراف الارض وامكنة الفرقة الثانية ديارماوراء النهر :

قوله كمسئالة التكوين وغيرهاالخ

والمرادمن غيرها مسئلة الاستثناء فى الايمان بان يقول احداناموٴمن انشاء الله ومثل مسالة ايمال المقلدای بان يكون مقلداً فى الاصول اى العقائد فالتكوين

عند الماتريدية صفة حقيقية وعندالاشاعرة صفة اضافية
والاستثناء فى الايمان لايصح عندالماتريدية ويصح
عندالاشاعرة وايمان المقلد فى الاصول
معتبر عندالماتريدية ولايكون معتبر عندالاشاعرة وقدمر
تفصيل هذه المسائل فى شرح العقائدواوضحناهافى
شرحنا على شرح العقائدوهوكنز الفوائد فعليك بمطالعة
هذاالشرح فى هذه المسائل :

قوله الظاهران المقول مجموع الخ

جواب سوال مقدروهوان المشهورمن اهل الحق
هواهل السنة والجماعت والمقولة لهذاالقول جملتان
الجملة الاولى حقائق الاشياثابتة والجملة الثانية العلم
بها متحقق ولاشك ان القائل بهاتين الجملتين
كماهواهل السنة والجماعة فكذلك القائل بهماغيراهل
السنة والجماعة كاالفلاسفة والمعتزلة والخوارج الى
غيرذلك من الفرق المختلفة غيرالسوفسطانية فانهم
لايقولون بهاتين الجملتين واذاكان كذلك فلايصح
تخصيص هاتين الجملتين باهل الحق حاصل جوابه
نسلم ان المرادمن اهل الحق اهل السنة والجماعة
ولكن لانسلم ان المقولة هاتان الجملتان فقط بل المقولة
لهذاالقول هومجموع مافى هذاالكتاب ولاشك ان
القائل بهذاالمجموع اهل السنة والجماعة فقط ولايكون
الغيرقائلا بهذاالمجموع وذلك ظاهرثم ان العلامة
الخيالئ حكم باالظهورعلى هذاالاختمال ووجه
الظهورهوانه لاقرينة على التخصيص بان تكون
المقولة هذه الجملة الخاصة :

قوله وان خص بقوله الخ

جواب ثان عن ذلك السوال وهوانا نسلم ان المقولة
لهذاالقول هاتان الجملتان وهماحقائق الاشياء ثابتة
والعلم بها متحقق ولكن لانسلم ان المراد من اهل
الحق معناه المشهوروهواهل السنة والجماعة بل المراد
من اهل الحق فى هذه المسئلة وهى حقائق الاشياء
ثابتة والعلم بهامتحقق ولاشك ان اهل الحق فى هذه
المسئلة جميع الناس غيرالسوفسطانية فكما ان اهل
السنة والجماعة اهل الحق فى هذه المسئلة فكذلك
الفلاسفة والمعتزلة ايضا اهل الحق فى هذه المسئلة
وقوله عن آخرهم كناية عن جميعهم :

قوله وَيحتمل ان ايراداهل الحق الخ

جواب ثالث عن ذلك السوال حاصله نسلم ان
المرادمن اهل الحق هواهل الحق فى جميع المسائل
لهذاالكتاب وهم اهل السنة والجماعة وكذانسلم ان
المقولة هاتان الجملتان فمقولية هاتين الجملتين وان لم
تكن مختصة باهل السنة والجماعة ولكن اختص ذلك
فى الذكرووجه ذلك الاختصاص الذكرى
هوالاعتدادباهل السنة والجماعة فكانهم هم القائلون
لذلك فقط

ثم يرد على الجواب الاول ان جعل مجموع مافى
الكتاب مقولة لايصح لان البعض من ذلك قوله
خلافاللسوفسطانية وقوله والالهام ليس من اسباب
المعرفة بصحة الشى عنداهل الحق ولاشك ان هذان
القولان لايكونان داخلين فى المقولة قلنا ان هذاانماكان
واردالوكان المرادمن مجموع ما فى الكتاب مطلق
المجموع سواء كان ذلك صالحا لان يكون مقولة

اولايكون صالحا وليس كذلك بل المرادمن مجموع مافي الكتاب هوان يكون صالحاً لان يكون مقولة واذاكان كذلك لايكون ذلك الاعتراض واردا لان القولين المزكوين في الاعتراض حالان عن فاعل القول ولاشك ان الحال عن فاعل القول لايكون داخلا في المقولة وهذاالاعتراض والجواب ذكرهماعبدالحكيم السيالكوتي:

قوله قديفتح الباء رعاية لاعتبار المطابقة الخ

اعلم ان الشارح العلامة التفتازاني بين الفرقين بين الحق والصدق ففي الفرق الاول وقع الاختلاف بين العلامة الخطابي الذي هوتلميذالشارح وبين العلامة الخيالي فقال الخطابي ان الفرق الاول هكذاان الحق هوالحكم المطابق بفتح الباء بصيغة اسم المفعول مع الواقع اي بان يكون اعتبار المطابقة اولامن جانب الواقع ويكون معه اعتبارقيدالحيثية وهي حيثة كون الحكم مطابقابفتح الباء يعني ان الحكم المطابق بفتح الباء من حيث انه مطابق هوالحق والصدق هوالحكم المطابق بالكسرمع الواقع من حيث انه مطابق بالكسرفعلي ماقاله العلامة الخطابي يكون هذاالفرق فرقاباعتبار المفهوم دون الاستعمال وقال العلامة الخيالي ان الفرق الاول ليس باعتبار المفهوم فان مفهوم الحق والصدق واحدوهوالحكم المطابق بالكسرمع الواقع وانماالفرق بينهماباعتبار الاستعمال فان استعمال الصدق شائع في الاقوال ولايكون شائعا في الاديان والعقائد بخلاف الحق فان استعماله في الاديان والعقائدوالاقوال على السوية ثم ان العلامة الخيالي

اوردليلين على ان الفرق الاول في كلام الشارح لايكون فرقاباعتبار المفهوم بل ذلك فرق باعتبار الاستعمال فالدليل الاول ذكره بقوله ولكن لايلايمه قوله واماالصدق الى آخره حاصل هذاالدليل هوان المعلوم من قول الشارح واماالصدق فقدشاع في الاقوال خاصة يدل على ان الفرق الاول لايكون باعتبار المفهوم بل هذاالفرق باعتبار الاستعمال بحيث ان استعمال الصدق شائع في الاقوال خاصة واما الحق فاستعماله في الاقوال والاديان والعقائدعلى السوية بدون وجودالفرق في الشيوع وعدم الشيوع والدليل الثاني ذكره الخيالي بقوله وقديفرق الى آخره حاصل هذاالاعتراض هوان الفرق باعتبار المفهوم قدذكره الشارح بعدالفرق الاول بقوله وقديفرق فانه يعلم من هذاان الفرق باعتبار المفهوم هوماذكره الشارح ثانيا فلوكان الفرق الاول ايضا باعتبار المفهوم لكان ذكرالفرق باعتبار المفهوم فيمابعدتكرارا فثبت من هذين الدليلين ان الفرق الاول باعتبار الاستعمال ولايكون باعتبار المفهوم فغرض العلامة الخيالي هوالردعلى العلامة الخطابي الذي هوتلميذ الشارح العلامة التفتازاني : -

قوله يشيرالي ان الصدق قديطلق الخ

جواب سوال مقدروهوان مقصودالشارح في هذاالمقام هوبيان الفرق بين الحق والصدق ولاشك ان هذاالفرق يحصل بقوله فقداستعمل في الاقوال خاصة مكان قوله فقدشاع في الاقوال خاصة مع ان لفظ استعمل مشهورمن لفظ شاع والمشهورلحق بالايرادبالنسبة

الى غير المشهورحاصل جوابه ان الفرق الاول ليس فى مطلق الاستعمال بان يكون الصدق مستعملا فى الاقوال خاصة بخلاف الحق بان يكون هومستعملا فى الاقوال والاديان والعقائدجميعا بل الفرق الاول انماهوفى الاستعمال الشائع بان استعمال الحق شائع فى الاقوال والاديان والعقايد بخلاف الصدق فان استعماله شائع فى الاقوال فقط دون الاديان والعقائدفان استعماله لايكون شائعاً فيهماوامانفس استعماله فهوموجود فى الاقوال والاديان والعقائدجميعا فلوذكر الشارح لفظ استعمل مكان لفظ شاع لفهم منه ان الفرق الاول بين الصدق والحق انماهوفى نفس الاستعمال مع ان الامرليس كذلك فانه لافرق بين الصدق والحق فى نفس الاستعمال فان الحق والصدق متساويان فى نفس الاستعمال فكما ان الحق يستعمل فى الاقوال والاديان والعقائد فكذلك الصدق يستعمل فى الاقوال والاديان والعقائد :

قوله قال السيدفى حواشي المطالع الخ

غرض العلامة الخيالى من نقل قول السيدالسندهوالتائيدلوجودنفس اطلاق الصدق على غيرالاقوال ووجه التائيدهوان العقدالمطابق النسبة الموجودة فى الذهن وهى العقيدة وقدقال السيدالسندان كل واحدمن الحق والصدق يطلق ويستعمل فى العقدالمطابق :

قوله اذالمنظوراولافى هذاالاعتبارالخ

جواب سوال مقدروهوان الموجودفى هذاالمقام اعتباران الاعتبارالاول هوكون الواقع مطابقا مع

الحكم والاعتبارالثانى كون الحكم مطابقا مع الواقع ثم ان الاعتبارالاول يسمى بالحق والاعتبارالثانى يسمى بالصدق ولاشك ان كل واحدمن الحق والصدق معتبرفى الاعتبارالاول وكذا فى الاعتبارالثانى الان الواقع فى الاعتبارالاول فاعل والحكم مفعول وفى الاعتبارالثاني الحكم فاعل والواقع مفعول واذاكان الامركذلك فتسمية الاعتبارالاول بالحق الذى هووصف الواقع باعتبارمعناه اللغوى دون الصدق الذى هووصف الحكم باعتبارمعناه اللغوى وتسمية الاعتبارالثانى بالصدق دون الحق لايكون الاترجيحابلا مرجح

حاصل جوابه ان المرجح لذلك موجودوذلك المرجح هوان فى الاعتبارالاول اعتبرالواقع اولاً لانه فاعل المطابقة والحكم اعتبرفيه ثانيالانه مفعول المطابقة فالاولية مرجحة تسمية الاعتبارالاول بالحق الذى هووصفة الواقع باعتبارمعناه اللغوى وفى الاعتبارالثانى اعتبرالحكم اولا لانه فاعل المطابقة واعتبرالواقع ثانيالانه مفعول المطابقة فالاولية مرجحة لتسمية الاعتبارالثانى بالصدق الذى هووصف الحكم باعتبارمعناه اللغوى واذاكان الامركذلك لايكون هذاترجيحابلا مرجح بل يكون هذاترجيحا مع المرجح فلوسمى الاعتبارالاول بالصدق وسمى الاعتبارالثانى بالحق لزم ترجيح المرجوح وذلك لايجوزوانماكان الحق باعتبارمعناه اللغوى وصفا للواقع لان الحق فى اللغة عبارة عن الثابت المتحقق ولاشك ان الواقع ايضا ثابت متحقق وانماكان الصدق وصفا للحكم

باعتبار معناه اللغوى لان الصدق فى اللغة هو الانباء ولاشك ان الانباء والإخبار صفة الحكم :

قوله وهو الانبياء :

ذكر عبد الحكيم السيالكوتى فى هذا المقام اعتراضا وجوابا فحاصل اعتراضه هوان الانباء الذى هو المعنى اللغوى للصدق لايكون وصفا للحكم بل هو وصف المتكلم حاصل جوابه ان هذا انما كان واردا لوكان الانباء مصدرا مبنيا للفاعل فانه اذا كان مبنيا للفاعل يكون من اوصاف المتكلم وليس كذلك بل هو مصدر مبنى للمفعول ولاشك انه حينئذ يكون من اوصاف الحكم :

قوله وهذا اولى مما قيل الخ

غرض الخيالى هو الرد على البعض فان البعض من اهل العلم قال فى تسمسة الحق ماذكره العلامة الخيالى ولكن قال فى تسمية الصدق ان تسمية الاعتبار الثانى بالصدق لاجل تميزه عن الاعتبار الاول فانه لو سمى الاعتبار الثانى ايضا بالحق لزم الالتباس بين الاعتبارين فرد عليه العلامة الخيالى بان ماذكره فى وجه تسمية الاعتبار الثانى بالصدق اولى مما ذكره هذا البعض :

فيه تأمل:

فيه اشارة الى وجه الاولوية فللاولوية وجهان الوجه الاول هوان فيما ذكره العلامة الخيالى توجد المناسبة بين اللفظ والمعنى يعنى فيه بيان المناسبة كما ان بيان المناسبة موجود فى تسمية الاعتبار الاول بالحق

بخلاف ماذكره هذا البعض والوجه الثانى هوان التميز المطلق لايكفى لتسمية الشى باسم خاص لان التميز المطلق كما يحصل بذلك الاسم فكذلك يحصل باسم آخر:

قوله فان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه الخ

قال عبد الحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوان الشارح عرف الحقية بقوله مطابقة الواقع اياه فهذا التعريف لايجوز لان حقية الحكم صفة الحكم ومطابقة الواقع صفة الواقع لاشك ان الواقع امر مباين عن الحكم فيلزم تعريف وصف احد المتبائين بوصف المتباين الآخر وذلك لايجوز حاصل جوابه ان ههنا امران الاول مطابقة الواقع فقط بدون التعلق مع الحكم والثانى مطابقته اياه مع تعلقه مع الحكم والاول وان لم يكن صفة للحكم والثانى صفة للحكم واذا كان صفة الحكم لم يلزم تعريف وصف احد المتبائنين بوصف المتباين الآخر الا ان حقية الحكم صفة الحكم بحاله ومطابقة الواقع اياه صفة الحكم ايضا الا انه صفة له بحال متعلقه دون بحاله :

قوله الا انه مركب فلايشتق منه الخ

قال عبد الحكيم السيالكوتى هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوانا لانسلم ان مطابقة الواقع اياه صفة الحكم لانه لوكان صفة الحكم لاشتق منه صفة للحكم كما انه يشتق من الحقية صفة للحكم وتلك الصفة حق فانه يقال الحكم حق مع انه لايشتق من مطابقة الواقع اياه صفة تحمل على الحكم حاصل جوابه ان عدم اشتقاق الصفة ليس لاجل ان مطابقة الواقع اياه لايكون وصفا

للحكم بل ذلك لاجل ان مطابقة الواقع اياه مركب فلايشتق منه اسم لان جميع حروف هذاالمركب لاتوجدفى الاسم المشتق :

قوله كذاافادالشارح فى نظائره الخ

جواب سوال مقدر وهوان المحشى الخيال قداجاب عن الاعتراض المذكوربهذاالطريق ولم يجب عن الاعتراض بطريق الذى اجاب به السيدالسندكماسيأتى جوابه فى قوله ولبعض الفضلاء الى آخره حاصل جوابه ان مثل هذاالجواب قداجاب به الشارح عن مثل هذاالاعتراض فى مقام آخروهوتعريف الدلالة اللفظية الوضعية فلواجاب الخيالى عن ذلك الاعتراض باالطريق الذى اجاب به السيدالسندللزم توجيه قول الغيربمالايرضى به قائله ثم حاصل الاعتراض الواردعلى تعريف الدلالة اللفظية الوضعية هوان الشارح العلامة التفتازانى قال فى المطول عرفوالدلالة اللفظية الوضعية بانهافهم المعنى من اللفظ فوردالاعتراض عليه بان هذاالتعريف لايصح وذلك لان الدلالة صفة اللفظ وفهم المعنى صفة المعنى ولاشك ان اللفظ مباين عن المعنى فيلزم من هذاالتعريف تعريف وصف احدالمتباينين بوصف المتباين الآخروذلك لايجوزهذااذاكان فهم المعنى مصدرا مبيا للمفعول وان جعل مصدرامبنيا للفاعل فحينئذ فهم المعنى صفة الفاهم الذى هوالانسان مثلا ولاشك ان الفاهم ايضا مباين عن اللفظ فيلزم حينئذ ايضا تعريف وصف احدالمتباينين بوصف المتباين الآخرفاجاب الشارح العلامة التفتازانى بماحاصله ان

فهم المعنى بدون قيد من اللفظ وان كان صفة للمعنى اوللفاهم الاان فهم المعنى من اللفظ اى مع قيدمن اللفظ صفة اللفظ الاانه صفة له بحال متعلقه والتعريف للدلالة اللفظية الوضعية انماهوفهم المعنى من اللفظ فيكون هذاتعريفا لاحداوصاف اللفظ بوصف الآخرله فلايلزم تعريف وصف احدالمتباينين بوصف المتباين الآخر:

قوله ولبعض الفضلاء ههناالخ

هذاجواب ثان عن اصل الاعتراض والمرادمن بعض الفضلاء السيدالسند حاصل جوابه ان حقية الحكم صفة الحكم حقيقة ومطابقة الواقع اياه ايضا صفة الحكم ولكن صفة مجازية وذلك لان الصفة بحال متعلقه صفة مجازية عنده وعندالعلامة التفتازانى صفة حقيقية ووجه كون الصفة بحال متعلقه صفة مجازية هوان هذه الصفة تكون منشأ لانتزاع الصفة الحقيقية فان فى هذاالمقام ينتزع من مطابقة الواقع اياه صفة حقيقية للحكم وهوكون الحكم بحيث يطابقه الواقع فكان تعريف حقية الحكم هوكون الحكم بحيث يطابقه الواقع ثم ترك اصل التعريف واقيم مقامه منشأذلك التعريف وهومطابقة الواقع اياه فاالتسامح فى هذه الاقامة وانماارتكب التسامح ولم يذكرالصفة الحقيقية فى التعريف لاجل ظهورلانه يظهرلكل احدان المرادمن مطابقة الواقع اياه هوكون الحكم بحيث يطابقه الواقع ثم ان الفرق بين الجواب الاول الذى كان على مذهب العلامة التفتازانى وبين هذاالجواب الثانى الذى هوعلى مذهب السيدالسندهوان فى الجواب الاول جعل الصفة

بحال متعلقه تعريفاً لانه صفة حقيقية لحكم فيصح به
التعريف وفى الجواب الثانى جعل الصفة بحال متعلقه
لايكون صفة حقيقية للحكم فلايصح به التعريف فذكره
فى التعريف يكون بطريق المسامحة :

قوله لايقال هذاصادق الخ

هذاالاعتراض واردعلى تعريف الحقيقة والماهية
باتهاعبارة عمابه الشيء هوهومثل الحيوان الناطق فانه
حقيقة وماهية للانسان والانسان يكون انساناً باالحيوان
الناطق فاالمعترض يقول ان هذاالتعريف لايكون مانعاً
عن دخول الغيريدخل فيه العلة الفاعلية فان باالعلة
الفاعلية يكون الانسان انسانافانه اذالم توجدالعلة
الفاعلية للانسان لايكون الانسان انساناً :

قوله لانانقول الفاعل الخ هذاجواب عن الاعتراض
المنكور حاصله لانسلم صدق ذلك التعريف على
العلة الفاعلية وذلك لان باالعلة الفاعلية لايكون الشيء
شيابل يكون بهاالشيء موجوداًفاالانسان يكون
انسانابالحقيقة والماهية وهوالحيوان الناطق واماباالعلة
الفاعلية فيكون الانسان بهاموجوداً وذلك لانه لوكان
الانسان انسانا باالعلة الفاعلية لزم ثبوت ماهية الانسان
للانسان بجعل الجاعل فيلزم المجعولية الذاتية وذلك
لايجوزلان المجعولية الذاتية باطلة (فان قيل) الحقيقة
والماهية لماكانت عبارة عمابه الشى هوهويلزم
المجعولية الذاتية وذلك لانه يلزم ان يكون الشيء
والذات ثابتا لنفسه بسبب الماهية والحقيقة ، لاشك ان
هذالايكون الامجعولية ذاتية (قلنا) هذاانما كان وارداً
لوكان المجعولية الذاتية غيرجائزة مطلقاً اى سواء

عقد اللآلي
كانت باالامر الداخل اوباالامر الخارج وليس كذلك بل
الممنوع هوالمجعولية باالامر الخارج كاالعلة الفاعلية
واماالمجعولية باالامر الداخل اى بان لايكون خارجا
سواء كان عينامع ذلك الشيء اوجزء له فجائزة
والمجعولية الذاتية فى صورة الماهية باالامر الداخل
فان الماهية لايكون خارجاعماله تلك الماهية فان
الحيوان الناطق عين الانسان لافرق بينهماالاباالاجمال
والتفصيل فلاباس بلزوم مثل هذه المجعولية الذاتية :

قوله فان قلت الشيء بمعنى الموجودالخ

حاصل هذاالاعتراض هوان التعريف
المذكور انماهوعلى مذهب اهل السنة والجماعة
والشيء عندهم عبارة عن الوجودواذاكان كذلك يكون
حاصل ذلك التعريف وهوقوله مابه الشيء هوهواى
مابه الموجودهوالموجودولاشك ان العلة الفاعلية
ايضاعبارةعمابه الموجودموجوداً لان
الوجودللموجوديحصل من جانب العلة الفاعلية فيكون
تعريف الماهية صادقا على العلة الفاعلية فلايكون
ذلك التعريف مانعاً عن دخول الغير :

قوله قلت بعدالتسليم فرق الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورولكن
الموجودههناجوابان الاان الجواب الاول اشاراليه
الخيالى بقوله بعدالتسليم وذكر الجواب الثانى صراحة
فحاصل الجواب الاول هوانالانسلم ان الشيء معناه
الموجودفى تعريف الماهية بل المرادمنه معناه
المجازى وهومايخبرعنه ويعلم واذاكان كذلك
فلايكون ذلك التعريف صادقاً على العلة الفاعلية

الموصول وهوكلمة مافى قوله مابه الشىء الى آخره
ويظهربالفرق المذكوربين الماهية والعلة الفاعلية ان
كلام السابق مبنى على ان يكون الضمير الثانى راجعا
الى الشىء ووجه الظهورمن ذلك الفرق هوانه جعل
الضمير الثانى تعبيراعن الموجودالمعرفة فيكون عين
الموجودالاول ولاشك ان الموجودهوالشىء:

قوله وقديجعل احدهماللموصول الخ

اعلم ان يجعل صيغة الفعل المجهول فيكون الجاعل
غيرالعلامة الخيالى وغرض هذاالجاعل هوالجواب عن
الاعتراض الواردعلى تعريف الماهية بدخول العلة
الفاعلية فى ذلك التعريف حاصل هذاالجواب ان
الاعتراض المذكورانماكان واردا لوكان كل واحدٍ من
الضميرين راجعاالى الشىء وليس كذلك بل
احدالضميرين وهوالضمير الثانى راجع الى الموصول
فيكون المعنى ان الماهية عبارة عمابه الشىء تلك
الماهية ولاشك ان هذاالتعريف حينئذلايكون صادقا
على العلة الفاعلية لان العلة الفاعلية لايكون به
الشىء تلك العلة الفاعلية لعدم جوازحمل العة الفاعلية
على المعلول بطريق الحمل بالمواطاة وغرض العلامة
الخيالى من نقل هذاالجواب الذى هوجواب الجاعل
هوالردعلى هذاالجواب :

قوله لكن ينتقض ظاهرالتعريف الخ

هذاهوالرد من جانب العلامة الخيالى على هذاالجواب
حاصل رده هوان هذاالتعريف حين جعل الضمير الثانى
راجعا الى الموصول يكون منقوضا بالعرض حيث
ان العرض حينئذ يدخل فى هذاالتعريف ويكون

فالشىء عنداهل السنة والجماعة حقيقة فى
الموجودويستعمل بطريق المجازفيمايعلم ويخبرعنه
وحاصل الجواب الثانى هوانانسلم ان الشىء فى
تعريف الماهية بمعنى الموجودولكن لانسلم ان تعريف
الماهية يصدق على العلة الفاعلية وذلك لوجودالفرق
بين الماهية وبين العلة الفاعلية وذلك الفرق هوان
الماهية عبارة عما به الموجودذلك الموجودوالعلة
الفاعلية عبارة عمابه الموجودموجودا فان
الموجودالمذكورثانيا فى تعريف الماهية معرفة وفى
تعريف العلة الفاعلية نكرة فيكون معنى الماهية مابه
الموجودالممتاز ذلك الموجودالممتازويكون معنى
العلة الفاعلية مابه الموجودمتصفا بالوجود ثم انه
يردالاعتراض على الجواب الاول وهوانه اريدفى
الجواب الاول من الشىء معناه المجازى وهومايعلم
ويخبرعنه فيلزم من ذلك احذالمجازفى التعريف مع
ان اخذالمجازات فى التعريفات لايجوز قلنانسلم
وجوداخذالمجاز فى التعريف على الجواب الاول ولكن
اخذالمجازفى التعريف انمالايجوز اذاكان ذلك
المجاز غيرمتعارف واما اذاكان ذلك المجازمتعارفا
فلاباس باخذه فى التعريف ولاشك ان هذا
المجازمتعارف :

قوله وبه يظهران الضميرين الخ

اعلم ان الضمير الاول فى تعريف الماهية وهوقوله
مابه الشىء هوهوضميرفصل فهوراجع دائما الى
الشىء واماضمير الثانى ففيه احتمالان الاول ان يكون
راجعا الى الشىء والثانى ان يكون راجـ الى

هذاالتعريف صادقا على العرض ومثال العرض كالضاحک فانه عرض للانسان ويصدق عليه ذلک التعريف فانه يجوزان يقال ان الضاحک مابه الانسان ضاحكا فلايكون هذاالتعريف مانعا عن دخول الغيرواذاكان كذلک فلايصح جعل الضميرالثانى فى تعريف الماهية راجعا الى الموصول فلايصح جواب هذاالجاعل عن اصل الاعتراض ثم ان العلامة الخيالى قال ظاهرالتعريف فيعلم من ذلک ان التعريف المذكورمنقوض من حيث ظاهرالنظرولايكون منقوضا باعتبارالنظرالدقيق وبين عبدالحكيم السيالكوتى وجه ذلک وهوان المعتبرفى ذلک التعريف ان لايكون الاحتياج هناک الى غيرتلک الماهية فان الحيوان الناطق اذاصاربه الانسان حيواناناطقالايكون محتاجاالى غيرالحيوان الناطق بخلاف العرض سواء كان عرضا لازما اوعرضامفارقا فانه يكون محتاجا فان الضاحک اذاصارالانسان ضاحكا يكون الضاحک فى ذلک محتاجاالى الغيرهومنشاكونه ضاحكاوذلک المنشا هوالتعجب فان التعجب منشأوعلة لوجود الضحک فاالنقض المذكوروارد ظاهراولايكون واردا باطنا :

ثم ان عبدالحكيم السيالكوتى قال ان ههنااعتراض آخروذلک الاعتراض الآخروردعلى هذاالتعريف ظاهرا وباطنا وهوالاعتراض الواردباالذاتى مثل الناطق فانه اذاجعل الضميرالثانى راجعاالى الموصول يكون تعريف الماهية صادقا على الذاتى كاالناطق فانه يصح ان يقال ان الناطق مابه الانسان ناطقا ولاشک

ان الناطق لايحتاج فى كون الانسان به ناطقاالى الغيرفيكون هذاالاعتراض واردا على ذلک التعريف على تقديرجعل الضميرالثانى راجعا الى الموصول ظاهرا وباطنا :

ثم انه يردههنااعتراض وهوان التعريف المذكورلما ورد عليه الاعتراض باالذاتى ايضا كماانه وردعليه الاعتراض باالعرضى فماالوجه للعلامة الخيالى حيث لم يتعرض الى اعتراض الذاتى اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بماحاصله ان مقصودالشارح العلامة التفتازانى هوتعريف الماهية بحيث يمتازعن العرضى فقط فعدم امتيازالماهية عن الذاتى وصدق تعريفهاعلى الذاتى لايضرباالمقصود فلذلک لم يتعرض العلامة الخيالى الى النقض باالذاتى بل تعرض الى النقض باالعرض فقط:

قوله وجعل هوهوبمعنى الاتحادالخ

هذاجواب عن الاعتراض الواردباالعرضى حاصله ان الضميرالثانى راجع الى الموصول ولايردالنقض باالعرضى وذلک لان المرادمن هوهوفى تعريف الماهية هوالاتحاد فى المفهوم ولاشک ان الاتحادفى المفهوم يوجدفى الماهية فقط فان الحيوان الناطق والانسان متحدان من حيث المفهوم بخلاف العرضى فان العرضى كاالضاحک مثلالايكون متحدامع الانسان باعتبارالمفهوم واذاكان كذلک لايردالاعتراض باالعرضى على تعريف الماهية فردالعلامة الخيالى على هذاالجواب بماحاصله ان جعل هوهوبمعنى الاتحاد فى المفهوم خلاف المتبادرفان المتبادرمن

هوهوفى استعمال العرب هوالاتحاد فى المصداق دون الاتحاد فى المفهوم واماكونه خلاف الاصطلاح فلان الاصطلاح منعقدعلى ان هوهويستعمل فى الحمل فى المواطاة الشائع المتعارف دون الحمل الاولى والاتحاد فى المفهوم يكـون فـى الحمـل الاولـى واذاكـان هذاالجواب مردودابقى الاعتـراض واردابالعرضى على تعريف الماهية:

قوله مع ظهورالوجه الصحيح الخ

المرادمن الوجه الصحيح هوارجـاع كـل واحـدمن الضميرين للشىء ويكون دفع الاعتراض الواردبالعلة الفاعلية بالطريق الذى دفعه المحشى ولاشك ان على هذاالوجه لايكون اعتراض العرضى وارداً :

قوله ولوقيل فى التعريف الخ

هذاالاعتراض على الشارح التفتازانى حاصـله انـه ينبغى ان يقول فى تعريـف الماهيـة مابـه الـشىء هوبذكرضميرواحد بدون ذكرضميرالآخروذلك لانـه اخصرمع اداالمقصودبه فان معناه حينئذٍ هوان الحيوان النـاطق مابـه الانـسان انـساناً والجـواب عـن هذاالاعتراض هوان ما ذكره فى الاعتراض وان كان اخصرالاان ذلك لايكون اشهرفى اداءهذاالمقصودفان الاشـهرفى اداء هذاالمقصودذكرالـضميرين فلذاذكرالضميرين فى ذلـك التعريـف ولـم يكتـف بذكرضميرواحد:

قوله اى بالكنه الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح بقولـه مايمكن تصور الانسان بدونـه تعريـف العرضـى وهذاالتعريف لايكون مانعاً عن دخول الغيريدخل فيـه الذاتى وذلك لان تصورالانسان يمكن بـدون الـذاتى ايضا فانه يجوزان يتصورالانـسان بالوجـه بـدون الناطق الذى هوذاتى فصدق تعريف العرضـى علـى الذاتى وهوالناطق فلايكون ذلك التعريف مانعاً عـن دخـول الغيرحاصـل جوابـه ان الاعتـراض المـذكورانماكان وارداً لوكـان المـرادمن التصورالمذكورفى هذاالتعريف مطلق التصوراى سواء كان تصوراً بالكنه اوتصوراًبالوجه وليس كذلك بل المـرادمن التصورهوالتـصور بالكنـه فيكـون هـذاالتعريف ان العرضـى عبـارة عمـايمكن تصورالانسان بالكنه بدون ذلك العرضى ولاشك ان هذاالتعريف لايكـون صـادقاً علـى الـذاتى فـان تصورالانسان بالكنه لايمكن بـدون النـاطق الـذى هوذاتى لان تصورالانسان بالكنـه يكـون بجميـع الذاتيات فيكون هذاالتعريف مانعاً عن دخول الغير:

قوله واماتصوره بالوجه الخ

قـال عبدالحكيم الـسيالكوتى ان هـذابيان سـبب تفسيرالخيالى التصورالمذكورفى تعريـف العرضـى بالتصوربالكنه بان سبب ذلك التفـسيرهوانه يلـزم على تقديراطلاق ذلك التـصوردخول الـذاتى فـى تعريف العرضى فان التصوربالوجه فـردمن مطلـق التصورومع ذلك التصوربالوجه للانسان ممكن بدون الذاتى :

قوله قيل عليه يستفادمنه ان الخ

حاصل الاعتراض هوان الشارح ذكرتعريف العرضي بان العرضي مايمكن تصور الشيء كاالانسان مثلا بدونه اى بدون العرضي كاالضاحك مثلا والذاتي لماكان ضدالعرضي يكون تعريف الذاتي مستفادامن تعريف العرض بان الذاتي هوالذى لايمكن تصورالشيء اى باالكنه بدونه ثم ان تعريف الذاتي لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه اللوازم البينة بالمعنى الاخص لان تصور الملزوم باالكنه لايمكن بدون اللوازم البينة وذلك لان اللازم البين باالمعنى الاخص هوالذى يستلزم تصورملزومه لتصوره واذاكان كذلك فلايمكن تصورالملزوم بدون اللازم البين باالمعنى الاخص ثم ان عبدالحكيم السيالكوتي ذكرفى هذاالمقام اعتراضاوجوابافحاصل اعتراضه هوان اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص كمايردعلى تعريف الذاتي فكذلك يردعلى تعريف العرضي اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص بان تعريف العرضي لايكون جامعا لافراده لانه يخرج عنه اللوازم البينة باالمعنى الاخص فانهامن قبيل العرضي ولايصدق تعريف العرضي عليه لانه لايمكن تصورالشيء باالكنه بدون اللوازم البينة باالمعنى الاخص واذاكان اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص وارداعلى تعريف العرضي فلاحاجة الى ذكراستفادة تعريف الذاتي عن تعريف العرضي فلايكون ذكرتلك الاستفادة الاتطويلا وحاصل جوابه ان المقصودمن ذكرالاستفادة هى الاشارة الى ان

اعتراض اللوازم البينة باالمعنى الاخص واردعلى كل واحدمن تعريف الذاتي وتعريف العرضي ولايكون ذلك الاعتراض الوارد مختصا باحدهمافالضميرفى قوله فيردعليه راجع الى كل واحدمن التعريفين وهماتعريف العرضي وتعريف الذاتي :

قوله وجوابه بعدالتسليم الاستفادالخ

الموجودفى كلام العلامة الخيالي اربعة اجوبة جوابان قبل التسليم وجوابان بعدالتسليم فحاصل الجواب الاول هوان ماذكره الخيالي لايكون تعريفا للعرضي بل هوبيان حكم من احكام العرضي ولاشك ان العرضي مباين باعتبار الماهية مع الذاتي فلايلزم ان يكون حكم الذاتي بخلاف حكم العرضي فلايستفاد للذاتي بان حكمه ان لايمكن تصورالشى باالكنه بدونه واذاكان حكما للعرضي فلاباس بخروج اللوازم البينة باالمعنى الاخص عن هذاالحكم لان الجامعية والمانعية لايشترطان فى الحكم بل فى التعريف وحاصل الجواب الثاني هوانانسلم الاستفادة ولكن لابطرق التعريف يعنى ان ماهوالمذكورهوحكم العرضي ويستفادمن ذلك الحكم حكم الذاتي بان حكمه هوان لايمكن تصورالشيء باالكنه بدونه ولكن يجوزان يكون هذاالحكم للذاتي عاماشاملا لبعض افرادالعرضي مثل اللوازم البينة باالمعنى الاخص فلاباس بصدقه على هذه اللوازم وكذالاباس بخروج هذه اللوازم عن حكم العرضي وهذان الجوابان قبل التسليم لان فى هذين الجوابين منع الاستفادة بطريق التعريف الان فى الجواب الاول منع المقيد وهوالاستفادة ومنع

القيدوهوبطريق التعريف وفى الجواب الثانى منع القيد فقط دون المقيد فهذان الجوابان مزكوان بطريق الاشارة وحاصل الجواب الثالث هوانانسلم انماذكره تعريف العرضى وكذانسلم انه يستفاد من ذلك التعريف للعرضى تعريف للذاتى بان الذاتى مالايمكن تصورالشيء بدونه ولكن لايصدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بالمعنى الاخص وذلك لان المرادمن عدم امكان تصورالشى بدون الذاتى هوان الشيء لايمكن تصوره سواء كان ذلك التصوربطريق القصداويكون بتبع تصورالغيربدون الذاتى بخلاف اللازم البين بالمعنى الاخص فان الملزوم اذاكان تصوره بطريق القصد ولايكون بتبع الغيريستلزم تصوراللازم البين بالمعنى الاخص بخلاف مااذاكان تصورالملزوم بتبع الغيرفانه لايستلزم تصوراللازم واذاكان الامركذلك فلايكون تعريف الذاتى صادقا على اللوازم البينة بالمعنى الاخص وانمالايستلزم تصورالملزوم لتصوراللازم اذاكان تصورالملزوم بتبع الغيرلانه لوجازذلك لجازان يستلزم تصورالملزوم لتصورلازمه وتصورلازمه الى لازم ذلك اللازم وهكذاالى غيرالنهاية فيستلزم التسلسل فلامحالة ان تصورالملزوم اذاكان بطريق القصد يكون مستلزمالتصوراللازم واما اذاكان بطريق تبع الغيرفلايكون تصورالملزوم مستلزمالتصوراللازم ففى صورة الملزوم بتبع الغيريوجدتصورالملزوم بدون تصوراللازم البين بالمعنى الاخص بخلاف

تصورالشيء بالنسبة الى الذاتى فانه لا يوجد تصورالشيء بدون تصورالذاتى فى وقت من الاوقات:

قوله على مانص فى حواشى المطالع الخ

غرضه تائيدماذكره من ان تصورالملزوم يستلزم تصوراللازم اذاكان بطريق القصدلامطلقا بقول السيدالسند فانه صرح بذلك فى حواشى المطالع :

قوله وايضا زمان تصوراللازم الخ

هذاجواب رابع عن الاعتراض المذكورحاصله انانسلم ان الاستفادة المذكورة بطريق التعريف ولكن صدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بمعنى الاخص ممنوع وذلك لان المعتبروالضرورى فى تعريف الذاتى هوعدم امكان تصورالشيء بدون الذاتى فى زمان من الازمنة وذلك لان بين الشيء وذاتياته اتحاد فلايمكن ان يتصورالشيء فى زمان ولايتصورالذاتى فى ذلك الزمان واللازم البين بالمعنى الاخص لايكون كذلك بالنسبة الى الملزوم لعدم وجودالاتحادبين اللازم وبين الملزوم ففى زمان تصورالملزوم لايكون تصوراللازم موجوداً ففى هذاالزمان انفك تصوراللازم عن تصورالملزوم واذاكان كذلك فلايصدق تعريف الذاتى على اللوازم البينة بالمعنى الاخص:

قوله وهذاالقدريكفيناالخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوانه اذالم يوجد تصوراللازم فى زمان تصورالملزوم لم يسبق اللزوم بل انهدم اللزوم حاصل

جوابه ان مثل هذاالانفكاك لايكون هادما للزوم فان الهادم للزوم هوان لايكون هناك استعقاب اى بان لايوجدتصور اللازم بعدزمان تصور الملزوم ايضا بل يوجدبعدزمان تصور الملزوم زمان آخرو لايكون فى ذلك الزمان الآخرتصور اللازم ثم ان معنى قوله وهذاالقدريكفيناهوان هذاالقدرمن الانفكاك وهوانفكاك تصور اللازم عن تصور الملزوم فى زمان تصور الملزوم يكفى لنا فى الفرق بين الذاتى وبين اللازم البين بالمعنى الاخص وامافى تقسيم العرضى الى العرضى اللازم والعرضى المفارق فلايكفى لنا فى ذلك هذاالقدرمن الانفكاك بل لابدهناك من الانفكاك بمعنى الانفصال وعدم الاستعقاب فان عند وجود الاستعقاب يكون العرضى لازما وعندعدم وجودالاستعقاب لايكون العرضى لازما بل يكون عرضامفارقا :

قوله وقيل ايضاان اريدبالامكان الخ

هذااعتراض ثان على تعريف العرضى حاصله على الطريق الذى ذكره عبدالحكيم السيالكوتى هوان المرادمن الامكان المذكورفى تعريف العرضى اى مايمكن تصور الشىء بدونه لايخاواماان يكون المرادمنه الامكان الخاص اويكون المرادمنه الامكان العام فعلى الاول يكون معناه هكذاان تصور الشىء يجوزبدون العرضى وكذايجوزلابدون العرضى وهوان يكون بالعرضى وذلك لان الامكان يدل على سلب الضرورة من الطرفين فاحدالطرفين هوتصور الشىء بدون العرضى والطرف الآخرهوتصور الشىء لابدون

العرضى اى بان يكون بالعرضى فاالامكان الخاص يدل على جواز كل وحدمن هذين الطرفين فلزم جواز تصور الشىء بالكنه بالعرضى مع انه باطل لان تصور الشىء بالكنه يكون بالذاتيات دون العرضيات وان اريدمن الامكان هوالامكان العام الذى هوعبارة عن سلب الضرورة عن احدالطرفين فيصدق هذاالتعريف على الذاتى ايضاً وذلك لان تصور الشىء بالكنه بدون العرضى واجب فيصدق عليه ان تصور الشىء بدون العرضى ممكن بالامكان العام لان الامكان العام صادق على الوجوب وتصور الشىء بالكنه بدون الذاتى ممتنع فيصدق عليه ان تصور الشىء بدون الذاتى ممكن بالامكان العام لان الامكان العام صادق على الامتناع فاذاكان تعريف العرضى صادقا على الذاتى لايكون تعريف العرضى مانعا عن دخول الغير:

قوله وجوابه اختيار الاول الخ

هذاهوالجواب الاول عن الاعتراض المذكوروهذاالجواب باختيار الشق الاول وهوان المرادمن الامكان هوالامكان الخاص ويكون الامكان الخاص كيفية للنسبة الموجودة بين تصور الشىء وبين بدونه والباء فى قوله بدونه بمعنى مع فيكون المعنى ان تصور الشىء مع غير العرضى جائزوكذاتصور الشىء مع العرضى جائزو لاشك انه المذكورفى ذلك لان تصور الشىء بالكنه يكون بالذاتيات ويكون ذلك التصورقدلايكون مقارنامع العرضى وقديكون مقارنا مع العرضى لاجل انه

يكون ذلك العرضى من اللوازم البينة وبناء اعتراض
المعترض كان على ان الباء فى قوله بدونه للسببية
لان الباء اذاكانت للسببية يكون المعنى هكذاان
تصورالشىء بالكنه يكون جائزبسبب دون العرضى
ويكون جائزا لابسبب دون العرضى بل يكون بسبب
ويكون ذلك السبب هوالعرضى :

قوله ولوسلم يعتبر الامكان بالنسبة الخ

هذاجواب ثان عن ذلك الاعتراض وفى هذاالجواب
تسليم ان الباء فى قوله بدونه سببية وهوايضا
باختيار الشق الاول وهوان المراد من الامكان
هوالامكان الخاص ولكن فى هذاالجواب منع ان يكون
الامكان كيفية للنسبة الموجودة بين تصور الشىء وبين
بدونه فان اعتراض المعترض كان مبنياً على هذابل
الامكان يكون كيفية للنسبة الموجودة بين تصورالشىء
مع قيدبدونه وبين موجودالذى هومحمول على
تصورالشىء فيكون المعنى ان تصورالشىء بالكنه
بدون العرضى موجودبالامكان الخاص يعنى ان
وجودهذاالتصوروكذاعدم هذاالتصوريكونان متساويين
بل وجوده ايضاًجائزوكذاعدمه ايضاً جائزبان ينتفى
هذاالمقيد بانتفاء المطلق اى بان لايتصورذلك الشىء
كاالانسان مثلا :

قوله علاان تصورالكنه الخ

هذاجواب ثالث وهوايضا باختيار الشق الاول وفيه
تسليم ان الباء للسببية فى قوله بدونه وكذافيه تسليم ان
الامكان كيفية للنسبة الموجودة بين تصورالشىء
بالكنه وبين بدونه وحينئذ وانكان يلزم

جوازتصورالشىء بسبب العرضى ولكن فى
هذاالجواب منع بطلان ذلك اللازم يعنى نسلم انه يلزم
من تعريف العرضى انه يجوزتصورالشىء بالعرضى
ولكن تصورالشى بالكنه بالعرضى جائزوان لم يكن
مطردا اى عاماً ووجه ذلك الجوازانه يجوزان يكون
للعرضى علاقة خاصة مع كنه الشىء يمنع لاجل تلك
العلاقة الخاصة انفكاك الكنه عن ذلك العرضى فى
الذهن بل اذاحصل تصورذلك العرضى فى الذهن
يحصل لامحالة تصوركنه ذلك الشىء :

قوله ويمكن اختيار الثانى الخ

هذاجواب رابع وهوباختيار الشق الثانى وهو ان يكون
المرادمن الامكان هوالامكان العام ثم ان الامكان
العام على قسمين الاول الامكان العام المقيدبجانب
الوجودوهوان لايكون العدم ضروريا سواء كان
الوجود ضروريا كما فى الواجب اولايكون الوجود
ايضاضروريا كما فى الممكن الخاص الثانى الامكان
العام المقيدبجانب العدم وهوان لايكون الوجود
ضروريا سواء كان العدم ضروريا كما فى الممتنع
اولايكون العدم ايضاضروريا كمافى الممكن للخاص
ثم ان الموجود فى الذاتى هوالامكان العام المقيد
بجانب الوجودوذلك لان تصورالشىء بالكنه بدون
الذاتى ممتنع ولاشك ان المصادق على الممتنع
هوالامكان العام المقيد بجانب العدم وفى تعريف
العرضى المرادمن الامكان هوالامكان العام المقيد
بجانب الوجود فيكون المعنى ان تصورالشىء بد
العرضى لايكون عدمه ضروريا سواء كان وجوده

ضروريا اولايكون ضروريا وههناضروريا فالامكان العام المقيد بجانب الوجود موجود في ضمن الواجب ولاشك ان هذاالمعنى لايوجد في الذاتي فانه يمكن ان يقال في حق الذاتي ان عدم تصور الشيء باالكنه بدون الذاتي لايكون ضروريا بل هوضروري لامحالة واذاكان كذلك فلايصدق بتعريف العرضي على الذاتي:

قوله المشهوران الهوية الخ

هذااعتراض من جانب العلامة الخيالي على الشارح العلامة التفتازاني حاصله ان ماقاله الشارح في قوة الخطاء وذلك لان ماقاله مخالف عن المشهور وغيرالمشهور ولاشك ان كل مايكون مخالفا عن المشهوروغيرالمشهوريكون في قوة الخطاء ووجه تلك المخالفة هوان المشهوراطلاق الهوية على نفس التشخص وغيرالمشهور هوان الهوية يطلق على الوجودالخارجي والشارح قدخالف عن كل واحدمنهماوقال ان الهوية عبارة عن الماهية المشروطة بالتشخص اجاب عبدالحكيم اليسالكوتي عن هذاالاعتراض بان اطلاق الهوية على الماهية باعتبارالتشخص لايكون مخالفا عن المشهوروغيرالمشهوربل هذاالاطلاق ايضا مشهورفان السيدالسند وشارح التجريدقداطلقاالهوية على الماهية باعتبار التشخص واذاكان كذلك فلا تلزم المخالفة عن المشهور وغيرالمشهور:

قوله اوردالفاءايذاناالخ

اعلم ان الشارح اورداعتراضا على قول المصنف حقائق الاشياء ثابتة ففي هذه القضية حقائق الاشياء موضوع وثابتة محمول وحكم على هذاالموضوع فحاصل الاعتراض هوان في حكم ثابتة على حقائق الاشياء لغوية يعني هذاالحكم لغووذلك لان مايستفادمن عقدالحمل هوبعينه مايستفاد من عقدالوضع ثم ان عقدالحمل عبارة عن ثبوة المحمول للموضوع وعقدالوضع عبارة عن ثبوة الوصف العنواني للموضوع لذات الموضوع ثم ان منشاهذاالاعتراض امورثلاثة الاول تعريف الحقيقة بمابه الشيء هوهوفان المعلوم من هذاالتعريف هووجودالاتحادبين الشيء وبين حقيقة ذلك الشيء والثاني ان الشيء معناه الموجود فانه لماكان الشيء بمعنى الموجود يعلم الوجودلحقائق من اضافة هذه الحقائق الى الاشياء لان المعلوم من تعريف الحقيقة الاتحاد بين حقيقة الشيء وبين ذلك الشيء فاذاكان الشيء هوالموجود كان حقيقة ذلك الشيء ايضا موجودة والثالث هوان الثبوة الذي هومصدرثابتة لحقائق الاشياء هوثبوة الوجودللحقائق مستفاد من عقدالوضع بسبب اضافة الحقائق الى الاشياء واذاكان كذلك فااللغوية لازمة لامحالة فعند وجودهذه الامورالثلاثة يلزم اللغوية وعندانتفاء واحدمنهمالايلزم اللغوية فمثال الانتفاء الاول قولك عوارض الاشياء ثابتة فان معناه عوارضي الموجودات موجودة فانه لالغوية لان مايستفاد من عقدالحمل لايستفاد من عقدالوضع لانه لايلزم ان يكون عرض موجودموجودا بل يجوزان

يكون الشيء موجودا ولايكون عرضه موجودا فان الضحك باالفعل عرض لزيدو لاشك ان زيدا قديكون موجودافى زمان ولايكون ضـاحكا باالفعـل ومثـال الانتفاءالثـانى حقـائق المعـدومات ثابتـة فـان الوجوديستفادمن عقدالحمل ولايستفاد من عقدالوضـع لانه لايلزم لن يكون حقيقة المعدوم موجودة بل حقيقة المعدوم قدتكون موجودة فـى ضـمن الفردالموجـود وقدلاتكون موجودة فـى ضـمن الفردالموجودلعـدم وجودالافرادلتلك الحقيقة ومثال انتفاء الثالث حقـائق الاشياء متصورة فانه لايستفادمن عقدثبوة التصورلانه لايلزم من كون الشيء موجودا ان يكون ذلك الشيء متصورا بل قديكون الشيء موجودا ولكـن لايكـون متصوراثم ان غرض المحشى الخيالى هوالجواب عن الاعتراض الواردعلى الشارح حاصـله ان الـشارح اوردالفاء بين القول وبين المقولة حيـث قـال (فـان قيل)فاالحكم الى آخره فاالفاء فى قوله فاالحكم اوردت بين القول وبين المقولة ولاشك ان ايرادالفـاء بـين القول والمقولة لايجوزولايقع ذلك فى كـلام العـرب حاصل جوابه ان ما لايجوزهوان لاتكون تلك الفـاء للتاكيد واماذاكانت الفاء للتاكيد فلاشك فـى جـوازه وهذه الفاء لتاكيدالفاء الاولى التى هى موجودة فى قوله فان قيل وذلك لان هذه للفاء الثانية دالة على المعنـى الذى تدل عليه الفاء الاولى وذلك المعنى هوالايـذان والاعلان بان هذاالاعتراض ناش عماسبق وهومجموع الامورالثلاثة ولاشك ان ايرادالحرف الـذى يكـون تاكيد بين القول. والمقولة جائز:

قوله قلمايحتاج الى بيان معناه الخ

اعلم ان الشارح العلامـة التفتـازانى اجـاب عـن هذاالاعتراض بماحاصله ان اللغوية انماكانت لازمـة لوكان اخذالموضـوع والمحمـول بحـسب ظـرف واحدوليس كذلك بل يكـون اخذالموضـوع بحـسب ظرف الذهن ويكون اخذالمحمول بحسب ظرف نفـس الامرفيكون المعنى هكذاان مانعتقده حقائق الموجودات فهى موجود فى نفس الامر ايضا كماانهاتكون موجودة فى اعتقادنا فاالمستفاد من عقدالحمل هوالوجـود فـى الخارج والمـستفاد مـن عقدالوضـع هوالوجـودفى الاعتقادوالذهن واذاكان كذلك فلايكون المستفاد مـن عقدالحمل مستفادا من عقدالوضع فلاتكـون اللغويـة لازمة ثم ان غرض العلامة الخيالى فى هذه العبـارة هوالجواب عن الاعتراض حاصل ذلك الاعتـراض هـوان الـشارح قـال ان حقـائق الاشـياء ثابتـة اذااخذالموضوع فيـه بحـسب الاعتقادواخـذالمحمول بحسب نفس الامريكون هذاالقول وهوحقائق الاشـياء ثابتة كلاما مفيدا ربمايحتاج الى البيان ولايكون لغـوا فالمعترض يقول ان بين كلامى الشارح تدافع وتناقض وذلك لان المعلوم من قوله ربمايحتاج الى البيان كون حقائق الاشياء ثابتة قضية نظرية لان البيـان معنـاه الدليل ولاشك ان المحتاج الى الدليل يكـون نظريـا والمعلوم من كلامه فى الـسابق حيـث قـال ناسـب تصديرالكتاب باالتنبيه على وجودمانشاهد الى آخـره هوان قوله حقائق الاشياء ثابتة قضية بدهية لان التنبيه يكون على الامرالبدهى دون الامرالنظـرى حاصـل

جوابه ان البيان كمايأتى بمعنى الدليل فكذلك يأتى بمعنى التفسير وبيان المعنى والتناقض انماكان لازما لوكان المراد من البيان هوالدليل وليس كذلك بل المراد منه هوالتفسيروبيان معناه ولاشك ان التفسيروبيان المعنى لايقتضى كون الشيء نظريا فلايكون التناقض لازما:

قوله فان اكثرمن سمعه الخ

هذادليل على قلة الاحتياج الى البيان فقلة الاحتياج الى بيان معناه بالنسبة الى قلة المحتاجين وهم إصحاب الاذهان القاصرة :

قوله كمافي واجب الوجودالخ

هذابيان النظيرلحقائق الاشياء ثابتة فى اخذالموضوع بحسب الذهن والاعتقاد واخذالمحمول بحسب نفس الامرفان معنى هذاالقول هوان مانعتقده واجب الوجود ويكون وجوده ضروريا وثابتا فى اعتقادنايكون موجوداً فى نفس الامروالخارج :

قوله والحاصل ان اخذموضوعه الخ

جواب سوال مقدروهوماالوجه حيث ان اكثرمن سمع حقائق الاشياء ثابتة يفهم منه معناه حاصل جوابه ان الوجه لذلك هوان فى هذاالقول اخذالموضوع بحسب الاعتقاد ولاشك انه مشهور وحقيقة عرفية فلاجل وجودهذه الشهرة يفهم معنى هذاالكلام اكثرمن سمعه واماالخذالمحمول فهوبحسب نفس الامرفهوحقيقة لغوية :

قوله اللهم الان يقال الخ

جواب سوال مقدروهوانه يلزم التناقض بين كلامى الخيالى لانه قال ههنالاحاجة الى بيان معناه فهذاالكلام يدل على عدم الحاجة الى بيان معنى هذاالقول وقال فيما سبق اى قلمايحتاج الى بيان معناه فان هذاالكلام يدل على وجود الاحتياج وان كان ذلك الاحتياج قليلا حاصل جوابه ان التناقض انماكان لازما لوكان كل واحدمن هذين الكلامين بالنسبة الى شخص واحدوليس كذلك فان الكلام الاول انماهو بالنسبة الى الاذهان القاصرة والكلام الثانى انماهوبالنسبة الى الاذهان الذكية واذاكان كذلك فلايكون التناقض لازما :

قوله هذاناظرالى قوله وهذاالكلام الخ

غرض الخيالى الاشارة الى ان فى عبارة الشارح اربعة اقوال والقولان الاخيران مقابلان للقولين الاولين فالاول قوله هذاكلام مفيد والثانى قوله ربمايحتاج الى البيان والثالث قوله ليس مثل قولك الثابت ثابت والرابع قوله ولامثل قولناانابوالنجم وشعرى شعرى فالقول الثالث مقابل للقول الاول والقول الرابع مقابل القول الثانى ولاشك ان هذااللف والنشرالمرتب فالنشروهماالقولان الاخيران على ترتيب اللف وهماالقولان الاولان :

قوله اذاقداعتبره متحدالموضوع الخ

جواب سوال مقدر وهوانالانسلم ان قولك الثابت ثابت لغولانه يجوزان يؤخذ الموضوع بحسب الاعتقاد ويؤخذالمحمول بحسب نفس الامرفيكون

المعنى ان الثابت والموجـود فـى اعتقادناثابـت وموجود فى نفس الامرولاشك انه لايلزم حينئـذ اللغوية حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكـان المراد ان هذالغوعلى زعمناوليس كذلك بل المراد انه لغوفى زعم السائل فان السائل اخذالموضـوع والمحمول متحدين اى اخــذكل واحدمنهمابحـسب نفس الامرولاشك ان عنداخذهمامتحــدين يكـون هذاالقول لغوالامحالة :

قوله فان شعرى شعرى الخ

اعلم ان العلامة الخيالى ذكرتوجهين لعـدم كـون حقائق الاشياء ثابتة مثل قولــه شــعرى شـعرى التوجيه الاول ان عدم المماثلة انماهوفى قلة البيان وكثرة البيان فان حقائق الاشياء ثابتة قليل الاحتياج الى البيان لاجل شـهرة اخذالموضـوع بحـسب الاعتقاد واخذالمحمول بحسب نفس الامــربخلاف شعرى شعرى فانه لايؤخذ فيه الموضوع بحـسب الاعتقاد والمحمول بحسب نفس الامربل يقال فيـه ان شعرى الآن مثل شعرى فيمامضى فى البلاغـة اويقال ان شعرى هوشعرى المعـروف بالبلاغـة ولاشك ان هذالايكون مشهورا فيكـون شـعرى شعرى محتاجا الى كثـرة البيــان لاجــل كثـرة المحتاجين وحقائق الاشياء ثابتة محتاج الــى قلـة البيان لاجل قلة المحتاجين وهم اصحاب الاذهــان القاصرة :

قوله ولك ان تقول الخ

هذاهو التوجيـــه الثــانى وهذاالتوجيـه لايكـون بالنظر الى القلة والكثرة بل باالنظر الى البيان فـان البيان فى حقائق الاشياء ثابتة بطريق الحقيقـة لان اخذالموضوع بحـسب الاعتقــاد حقيقـة عرفيـة واخذالمحمول بحسب نفـس الامرحقيقـة لغويـة بخلاف البيان فى شعرى شعرى فان البيــان فيـه بطريق التأويل والصرف عن الظاهرفان تقديرلفظ الآن ولفظ المعروف باالبلاغة تأويل :

قوله وهذاالمعنى لايحصل بجعل الاضافة الـخ

جواب سوال مقدروهوانالانــسلم ان فــى شـعرى شعرى البيان بطريق التأويل بل هذاالبيان بطريــق الحقيقة وذلك لان الاضافة موجودة فى الموضوع وكذافى المحمول وتكون الاضافة للعهـدالخارجى فيكون المعهود فـى الموضـــوع هوشــعرى الآن ويكون المعهود فى المحمول هوشعرى فيمامــضى اوشعرى المعروف باالبلاغة واذاكــان هــذاالمعنى مرادا مــن الاضـــافة لايلــزم التأويـل لان ارادة العهدمعنى حقيقى للاضـــافة حاصــل جوابــه ان الاضافة انماتدل على التعيين ولكن مطلق التعيـين اى باى طريق كان ذلك التعين ولايكون له دلالة على خصوصية التعيين والتعيين فى هذاالمقام تعيين خــاص وهـــو التعيين بقيـــدالآن وبقيدمامـــضى وبقيدالمعروف باالبلاغــة ولاشــك ان الاضــافة

اذاكانت للعهد لاتكون دالة على هذه
القيود المخصوصة فالموجود في هذا المقام
هو التعيين الصنفي والاضافة العهدية تدل على
التعيين النوعي اوالتعيين الشخصي :

قوله بين المعنيين الخ

احدهمامطلق التعيين والثاني خصوص التعيين
يعني ان بين هذين المعنيين فرق كثير :

قوله والمشهور ان مرادهم بالبيان الخ

هذااعتراض على توجيه العلامة الخيالي فانه
قال فيماسبق ان المرادمن البيان في قول الشارح
فلمايحتاج الى البيان هوبيان معناه فالمعترض
يقول ان ذلك التوجيه خطاء لانه مخالف عن
المشهورفان المشهورفي توجيه ذلك هوان
المرادمن البيان هوالدليل اى الدليل الدال على
صدق قولهم حقائق الاشياء ثابتة ومطابقة
هذاالقول مع الواقع وهذايفيدتاكيدكونه مفيداً لان
المحتاج الى الدليل يكون مفيداً لامحالة :

قوله ويردعليه ان شعري شعري الخ

هذاجواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان
توجيه الخيالي انمايكون في قوة الخطاء لولم
يكن توجيه المشهورين موردالاعتراض وليس
كذلك فان توجيه المشهورين موردالاعتراض
فانه يردعليه الاعتراض وهوانه على هذا

التقدير لايكون حقائق الاشياء مقابلا لقول شعري
شعري لانه ايضا يكون محتاجا الى الدليل على
صدقه وكونه مطابقا مع الواقع بخلاف توجيه
العلامة الخيالي فانه لايكون موردالاعتراض :

قوله واعلم ان الاشاعرة لاينكرون الخ

هذاجواب آخرعن اعتراض اللغوية الواردة على
قول المصنف حقائق الاشياء ثابتة حاصل
هذاالجواب هوان حقائق الاشياء ثابتة انماكان
لغوا لوكان الشيء بمعنى الموجودوليس كذلك
بل الشيء معناه مايصح ان يعلم ويخبرعنه سواء
كان موجوداً اومعدوماً ولاشك ان الشيء كما
يطلق على الموجود فكذلك يطلق على ما يعم
الموجودوالمعدوم وهومايصح ان يعلم ويخبرعنه
الاان الاطلاق الاول بطريق الحقيقة والاطلاق
الثاني بطريق المجازفان المرادمن الاشياء في
ذلك القول هذاالمعنى المجازي ولاشك ان
الاعتراض المذكور لايكون وارداً حينئذٍ لان
منشاورودهذاالاعتراض هومجموع الامور الثلاثة
وعلى هذاالتقديرقدانتفى الامرالواحدمن تلك
الامور وذلك الامرالواحدهوكون الشيء بمعنى
الموجود وههنااريدمن الشيءمايصح ان يعلم
ويخبرعنه :

قوله فاللام في العلم لاستغراق الانواع الخ

جواب سوال مقدروهوان قول المصنف والعلم بهامتحقق ذكرفيه العلم معرفا باللام وفسّره الشارح بقوله من تصوراتهاوالتصديق بهاالى آخره وهذاالتفسيرباطل وذلك لان اللام فى لفظ العلم لايخلواماان يكون للجنس اويكون للاستغراق اويكون للعهدالخارجي فان كان للجنس فلاشك انه لايكون فى الجنس ملاحظة الافراد سواء كانت تلك الافراد شخصية اوتكون تلك الافراد نوعية والشارح ذكر فى تفسيره الافراد النوعية من التصوروالتصديق فانهما نوعان للعلم وان كان للاستغراق فلان لام الاستغراق يشاربه الى جميع افرادالعلم ولاشك ان جميع افرادالعلم لايكون التصوروالتصديق بل لهاافرادغيرمتناهية وان كان للعهديكون المعهوداحدهمامن التصوروالتصديق لاكليهما واذاكان الامركذلك لايصح تفسيرالشارح حاصل جوابه ان ذلك التفسيرمبنى على ان اللام للاستغراق ولكن يكون المرادمن الاستغراق استغراق الانواع دون استغراق الافرادولاشك ان جميع انواع العلم التصوروالتصديق فصح ذلك التفسيرثم ان غرض الشارح العلامة التفتازانى من ذلك التفسيرهوالجواب عن السوال حاصل ذلك

السوال هوان اللام فى قول المصنف والعلم بها متحقق لايخلواماان يكون للجنس اويكون للاستغراق اويكون للعهدالخارجى والكل باطل اما بطلان الاول فهوان المقصود من هذاالقول هوالردعلى جميع فرق السوفسطائية والفرقة الواحدة منهم اللادرية. ولاشك ان على تقديرجعل اللام للجنس لايحصل الردعلى هذه الفرقة لانهم ايضاً قائلون بجنس العلم لانهم قائلون بوجودالشك فى حق حقائق الاشياء فبثبوت العلم بجنس حقائق الاشياء لايحصل الردعليهم واما بطلان الثانى فلان لام الاستغراق يدل على جميع افرادالمدخول ولاشك ان افرادالعلم غيرمتناهية فلايمكن تحقيق جميع افرادالعلم واما بطلان الثالث فلان المعهود لايخلواما ان يكون تصوراً اويكون تصديقا فعلى الاول لايحصل الرد على اللادرية لانهم قائلون بوجودالشك وهومن افرادالتصور وعلى الثانى يلزم وجودالتصديق بدون التصورمع ان التصديق فرع التصورفلايوجد بدون التصورحاصل جواب الشارح هوان اللام فى لفظ العلم للاستغراق ولكن المراد من الاستغراق هواستغراق الانواع دون استغراق الافراد ولاشك ان انواع العلم التصرروالتصديق :

قوله بمعونة المقام الخ

جواب سوال مقدروهوان استغراق الافرادمتبادروامااستغراق الانواع فغيرمتبادروارادة غير المتبادر لابدله من وجودالقرينة على ذلك فماهى حاصل جوابه ان القرينة على ذلك المقام فان هذاالمقام هومقام الردعلى السوفسطائية ولاشك ان الرديحصل بارادة الاستغراق الذى يكون استغراق الانواع وانماكان استغراق الانواع غيرمتبادرلان المعلوم عنداهل العربية ان الاستغراق حقيقة هواستغراق الافرادواماارداة استغراق فباعتباران الانواع افرادالجنس اولا فيكون استغراق الانواع معنى مجازيا فلابدله من وجودالقرينة :

قوله ثم ان الاستدلال على ثبوت الخ

اعلم ان ههناتوجيهين فى كلام المصنف وهوقوله والعلم بها متحقق فالتوجيه الاول هوتوجيه الشارح فعنده المرادمن العلم بحقائق الاشياء هوتصورهاوالتصديق بثبوتها وكذاباحوالهافان المرادمن قوله بهاهو التصديق بثبوتهاوالتوجيه الثانى هوتوجيه غيرالشارح وهويقول ان المرادمن العلم بحقائق الاشياء هوتصورهاوالتصديق بثبوتها ففى هذاالتوجيه الثانى اريد من التصديق هوتصديق بثبوت

حقائق الاشياء ولم يردمن التصديق هوالتصديق بثبوتهاوباحوالهاويقول صاحب هذاالتوجيه ان غرض الاستدلال اى الغرض الذى هوبعينه الاستدلال لايتم الابتقديرالثبوت والمرادمن الاستدلال انماهوالاستدلال من المحدثات على وجودالصانع يعنى ان التصديق بوجودالصانع انمايحصل بعدالتصديق بوجودالمصنوعات فالمحشى يقول ان صاحب هذاالتوجيه غلط غلطين الاول انه ظن انه يكفى لذلك الاستدلال تقديرثبوت ولاحاجة الى تقديراحوال والثانى انه زعم انه يجب تقديرثبوت بين الجاروالمجرورفى قوله بهاوانماكان الظن الاول غلطا لان الاستدلال المذكوركماهومحتاج الى التصديق بثبوت حقائق الاشياء فكذلك يحتاج الى التصديق باحوال حقائق الاشياء من الامكان والحدوث والاحتياج لان حقائق الاشياء لولم تكن ممكنة ومحدثة ومحتاجه بل تكون واجبة وقديمة ومستغنية لايحصل من ذلك التصديق بوجودالصانع لهذه الاشياء فثبت ان الاستدلال المذكوركماهومحتاج الى التصديق بثبوت حقائق الاشياء فكذلك محتاج الى التصديق باحوال حقائق الاشياء وانماكان الظن الثانى غلطا فلانه لاحاجة الى تقديرثبوت بين الجاروالمجروربهل

يكفى لذلك ملاحظة حقائق الاشياء من حيث الثبوت والاضافة فى قول الخيالى غرض الاستدلال بيانية بان يكون الاستدلال بيانالذلك الغرض:

قوله بتقدير الاضافة الخ

غرض الخيالى بيان الاحتمالين فى اعتبار لفظ ثبوت فى عبارة المصنف فان غير الشارح اعتبر هذا الثبوت ففى اعتباره احتمالين الاحتمال الاول هوان يكون اعتبارذلك بتقدير المضاف بين الجاروالمجرورفى قوله بها اى بثبوتها والاحتمال الثانى هوان يكون الضمير المجرورفى قوله والعلم بهاراجعا الى ثبوت دون حقائق الاشياءوعلى كل واحدمن هذين الاحتمالين يكون الثبوت معتبرا فى عبارة المصنف:

قوله والتانيث باعتبار المضاف اليه الخ

جواب سوال مقدرهوان ارجاع ضمير المؤنث الى الثبوت لايصح لان ثبوت مذكرفلزم عدم المطابقة بين الراجع والمرجع مع ان المطابقة بين الراجع والمرجع من الضروريات والواجبات حاصل جوابه ان التانيث فى ثبوت وان لم يكن موجوداً باعتبارذاته لكنه موجودباعتبار المضاف اليه وهوالحقائق فان

الجمع بتاويل الجماعة مؤنث فالمضاف اكتسب التانيث من المضاف اليه فلاجل ذلك اوردضمير المؤنث فثبت المطابقة بين الراجع والمرجع ثم ان هذه الاضافة مفهومة من قوله حقائق الاشياء ثابتة فان ثابتة مستدة الى ضمير الحقائق فمصدرهاهوثبوت الحقائق مع الاضافة لاجل وجودالاسنادفى ثابتة :

قوله للقطع بانه لاعلم الخ:

هذادليل من قدر الثبوت فى عبارة المصنف حاصله انه لولم يقدر الثبوت فى قوله والعلم بها متحقق للزم ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء فلابدمن تقدير الثبوت وحينئذيكون العلم متحققا بثبوت حقائق الاشياء لابجميع حقائق الاشياء :

قوله يزدعليه انه ان اريدالعلم الخ:

هذاجواب عن دليل من قدر الثبوت حاصل جوابه ان المراد من العلم بجميع حقائق الاشياء لايخلواماان يكون المرادمنه العلم بطريق التفصيل اويكون المراد منه العلم بطريق الاجمال فعلى الاول نسلم ان العلم بجيع حقائق الاشياء لايكون ثابتا ولكن هذالايضرنالانالاندعى ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء بطريق التفصيل بل ندعى ثبوت العلم بجميع حقائق الاشياء بطريق الاجمال وعلى

الثانى فلانسلم انه لم يحصل العلم بجميع حقائق الاشياء بطريق الاجمال بل هذاالعلم ثابت وحاصل وذلک لان قولنا حقائق الاشياء ثابتة يقتضى وجودالعلم بجميع حقائق الاشياء وذلک لانه حصل لنا التصديق بهذه القضية ولاشک ان التصديق باالقضية يقتضى تصورالموضوع فلامحالة قبل التصديق بهذه القضية قدحصل لنا تصورحقائق الاشياء ولاشک ان ذلک علم بطريق الاجمال على حقائق الاشياء .وايضا قدسبق ان الموضوع فى قولناحقائق الاشياء ثابتة مؤخوذبحسب الاعتقاد ولاشک ان الاعتقاد علم فيكون العلم الاجمالى حاصلاً بجميع حقائق الاشياء واذاکان الامرکذلک لاحاجة الى تقدير الثبوت فيكون المراد من العلم فى قولناوالعلم بهامتحقق هوالعلم بنفس حقائق الاشياء دون العلم بثبوت حقائق الاشياء فلاحاجة الى تقديرلفظ الثبوت فى قولنا والعلم بها متحقق:

قوله لايقال نحن نقيدالعلم الخ

هذااعتراض من جانب من قدرالثبوت حاصله انه لولم يقدر الثبوت فى قولناوالعلم بها متحقق يكون المراد من العلم هوالتصوردون التصديق لان العلم بنفس حقائق الاشياء لايكون الاتصوراً واذاکان تصوراً فلابدان يكون المرادمنه

هو التصوربالكنه لان المقصودمن هذاالقول هوالردعلى اللاادرية ولاشک انهم يقولون باالتصوربالوجه فى ضمن الشک لانهم يقولون باالشک فى حقائق الاشياء واذاکان المراد من التصورهوالتصوربالكنه فلزم العلم بطريق التفصيل لان التصوربالكنه علم تفصلى فثبت انه لولم يقدرالثبوت يلزم ثبوت العلم التفصلى بجميع حقائق الاشياء مع ان ذلک باطل واذاکان کذلک فلابدان يقدرالثبوت فيكون العلم علما بثبوت حقائق الاشياء ولاشک ان العلم بثبوت حقائق الاشياء تصديق لان ثبوت حقائق الاشياء مضمون القضية ويحصل حينئذ الردعلى اللاادرية لانهم لايقولون باالتصديق:

قوله لانانقول لادليل الخ

هذاهوالجواب الاول عن الاعتراض المذكورحاصله انانسلم ان بعد تقييدذلک العلم بقيدبالكنه يكون ذلک العلم علماً تفصيليا ولكن لانسلم ذلک التقييدلانه لادليل على ذلک واماالردعلى اللاادرية فلايكون دليلا على هذاالتقييد لان الرد على اللاادرية كمايحصل فى صورة تقييدالعلم باالكنه فكذلک يحصل بان يرادمن ذلک العلم التصورالاعم من التصوربالكنه والتصوربالوجه فاللاادرية وان

كانو ايقولون بالتصوربالوجه ولكنهم لايقولون بالتصوربالكنه فيحصل الردعليهم ويكون الحاصل على بعض حقائق الاشياء العلم باالكنه وعلى البعض الآخرالعلم باالوجه فلم يلزم العلم التفصيلى على جميع حقائق الاشياء :

قوله مع ان تعميم الشارح ينافيه الخ

هذاجواب ثان عن ذلك الاعتراض حاصله ان تقييدالعلم باالكنه على تقديرعدم تقديرلفظ الثبوة لايجوز لان تعميم الشارح ينافى مع هذاالتقييد وذلك لان الشارح ارادمن العلم فى قولناوالعلم بهامتحقق هوالعلم التصوروالعلم التصديق ولاشك ان العلم باالكنه علم تصورى فقط ثم ان تعميم الشارح لايكون من اختراع الشارح بل ذلك التعميم فى نفس الامرلانه لابدمن ذلك التعميم ليحصل الردعلى اللاادرية واضافة هذاالتعميم الى الشارح لادنى مناسبة لانه ذكره واذاكان كذلك يكون هذاالتقييدالمذكورمخالفاً عن الواقع ونفس الامره :

قوله ولوسلم فبطلان المقيدالخ

هذاجواب ثالث عن ذلك الاعتراض حاصله نسلم انه اذالم يقدرالثبوت يكون المرادمن العلم هوالتصوربالكنه وكذانسلم ان هذاالمقيد وهوالتصوربالكنه باطل لانه علم تفصيلى ولكن

بطلان هذاالمقيدلايوجب ان يقدر الثبوت فانه لاملازمة بين بطلان هذاالمقيدوبين تقدير الثبوت فيجوز ان يترك ذلك القيدويرادمن العلم مطلق التصوراى سواء كان تصوراً باالكنه اوتصوراً باالوجه ولاشك ان عندارادة هذاالمطلق يحصل الردعلى اللاادرية :

قوله وقديقال ايضاً ثبوت الكل الخ

هذااعتراض على من قدرالثبوت بان المرادمن الثبوت لايخلواماان يكون المراد ثبوت الكل اى ثبوت جميع حقائق الاشياء اويكون المراد ثبوت البعض اى ثبوت بعض حقائق الاشياء وثبوت جميع حقائق الاشياء غيرمعلوم فكماانه لاعلم بنفس جميع حقائق الاشياء فكذلك لاعلم بثبوت جميع حقائق الاشياء فلايصح ان يراد من الثبوت ثبوت جميع حقائق الاشياء وان كان المرادمن الثبوت بعض حقائق الاشياء فنسلم ان العلم حاصل بثبوت بعض حقائق الاشياء ولكن كما ان العلم حاصل بثبوت بعض حقائق الاشياء فكذلك العلم حاصل بنفس بعض حقائق الاشياء فلاحاجة الى تقديرثبوت ويكون التقديرالثبوت حينئذٍ عدولاً عن الظاهربدون الحاجة لان الظاهرهوعدم تقديرالثبوت بان يراد من العلم هوالعلم بنفس حقائق الاشياء :

قوله والجواب ان المرادالجنس الخ

هذاجواب من جانب الشارح عن دليل من قدرالثبوت فانه كان مبنى ذلك الدليل على ان اضافة حقائق الى الاشياء استغراقية وكذالام التعريف فى لفظ الاشياء للاستغراق وبناء هذاالجواب على ان اضافة حقائق الاشياء جنسية وكذالام التعريف فى لفظ الاشياء للجنس فيكون المعنى ان جنس حقائق جنس الاشياء من حيث التصوروالتصديق بهامن حيث الثبوت والتصديق باحوالهامتحقق ولاشك ان العلم باالجنس متحقق فلاحاجة الى تقديرالثبوت :

قوله يردعليه ان ثبوت الجنس الخ

هذااعتراض على جواب الشارح حاصل هذاالاعتراض هوانه لواريدمن حقائق الاشياء جنس حقائق الاشياء لايحصل ماهوالمقصودفى هذاالمقام وهوالتنبيه على وجودمانشاهد فى الخارج وذلك لانه يجوزان يكون ثبوت ذلك الجنس وكذالعلم بذلك الجنس فى ضمن فردآخرغيرمانشاهدواذاكان كذلك فلم يحصل المقصودوهوالتنبيه على وجودمانشاهدوتحقق العلم بمانشاهدليتوصل بذلك الى معرفة الواجب تعالى:

قوله وجوابه ان المرادهوالتنبيه الخ

حاصل هذاالجواب ان هذاالاعتراض انماكان وارداً لوكان المقصودهوالتنبيه على وجودنفس مانشاهد من الاعيان وتحقق العلم بنفس مانشاهد وليس كذلك بل المقصودهوالتنبيه على وجودجنس مانشاهد وتحقق العلم بجنس مانشاهدولاشك ان هذاالمقصودحاصل على تقديرارادة جنس حقائق الاشياء ففى قول الشارح فيماسبق التنبيه على مانشاهدالى آخره حذف المضاف وذلك المضاف المحذوف هولفظ جنس فيكون التقديرالعبارة هكذاالتنبيه على وجودجنس مانشاهد:

قوله اونقول اذاثبت الخ

جواب ثان عن ذلك الاعتراض حاصل هذاالجواب نسلم ان المقصودهوالتنبية على وجودنفس مانشاهدوتحقق العلم بنفس مانشاهد ولانقول بتقديرالمضاف فيماسبق ولكن مع ذلك يحصل المقصودهوالتنبية على وجودنفس مانشاهد وتحقق العلم بنفس مانشاهدليتوصل الى اثبات وجودالواجب تعالى وذلك لانه اذاتحقق جنس حقائق الاشياء وكذاتحقق العلم بجنس حقائق الاشياء لامحالة يكون شىء من الاشياء موجوداً يتحقق الجنس فى ضمنه ويكون العلم متحققاً بشىء من الاشياء واذاكان كذلك يكون

ذلك الشيء من الاشياء هوهذه المشاهدات لانهااحق بالوجود وبتحقق العلم بهالانهااظهربالنسبة الى غيرالمشاهدات :

قوله سموا بذلك لانهم يعاندون الخ

اعلم ان السوفسطائية ثلاثة فرق الفرقة الاولى العنادية والفرقة الثانية العندية والفرقة الثالثة اللادرية فمذهب العنادية هوانه لاثبوت لحقائق الاشياء فى نفس الامروكذالاثبوت لها بحسب الاعتقاد فلاتميزعندهم بين حقائق الاشياء فى نفس الامروكذافى الاعتقادلان التميزفرع الوجود والثبوت فهم ينكرون عن النسبة الايجابية وكذاعن النسبة السلبية وماذكره الخيالى بقوله سموابذلك لانهم يعاندون الى آخره بيان وجه تسمية هذه الفرقة باسم العنادية حاصله ان العنادية معناه منسوبة الى العناد والعناد معناه الانكاروعدم التسليم وهذه الفرقة يعاندون العقلاء فى الجزم بثبوت حقائق الاشياء فان العقلاء يجزمون بثبوت حقائق الاشياء وهم يجزمون بعدم تحقق نسبة امرالى امرآخرسواء كانت تلك النسبة بطريق الايجاب اوبطريق السلب :

قوله ويقولون مامن قضية بدهية الخ

هذادليل العنادية على عدم تحقق حقيقة من الحقائق وعدم تحقق نسبة امرالى

امرآخروحاصله ان كل قضية سواء كانت بدهية اوكانت نظرية يكون لهاالمقابل وذلك المقابل قضية اخرى فلوسلم كل واحدة من القضيتين يلزم اجتماع النقيضين وان سلم واحدة منهمايلزم الترجيح بلا مرجح لان القضيتين تكونان متساويتين فى القوة مثال القضيتين البدهيتين قول صحيح الحواس العسل حلووقول الصفراوى العسل ليس بحلوومثال القضيتين النظريتين قول الفلاسفة العالم قديم وقول اهل الاسلام العالم حادث واذاكان كذلك فلاسبيل الى الجزم باحدهما:

قوله وبه يظهران انكارهم الخ

الضميرالمجرورراجع الى وجه التسمية والى بيان مذهبهم ودليلهم بتأويل ماذكريعنى ظهربذلك ان انكارالعنادية لايكون مخصوصا بحقائق الموجودات بل انكارهم عن حقائق الموجودات وحقائق المعدومات يعنى انهم كماينكرون عن حقائق الموجودات فكذلك ينكرون عن حقائق المعدومات ووجه ذلك الظهورهوانه ذكرالنسبة فى قوله تحقق نسبة امر الى امرآخرمطلقا وكذاذكرالقضية مطلقة فيعلم من ذلك ان الا نكارعن حقائق كل واحدة من الموجودات والمعدومات :

قوله فتخصيص انكارهم بهابالذكر الخ .

جواب سوال مقدر وهو انه لماكان انكار العنادية عن مطلق الحقائق اى سواء كان حقائق الموجودات اوكان حقائق المعدومات فلايصح تخصيص الشارح انكارهؤلاء بحقائق الموجودات مع انه خص انكارهم بحقائق الموجودات لانه قال ومنهم من ينكرحقائق الاشياء الى آخره فانه ذكرالاشياء والاشياء جمع شىء وهوبمعنى الموجود حاصل جوابه ان تخصيص الشارح ليس لاجل ان انكار العنادية مختص بحقائق الموجودات بل ذلك التخصيص لاجل ان يوافق كلامه مع سوق كلام المصنف فان سوق كلام المصنف فى الموجودات حيث قال حقائق الاشياء ثابتة والعلم بهامتحقق فان الاشياء فى كلام المصنف معناه الموجودات :

قوله والاظهران يحمل الاشياء الخ

جواب ثان عن ذلك السوال حاصله لانسلم وجودالتخصيص فى عبارة الشارح فان المرادمن الاشياء فى عبارة الشارح هوالمعنى الاعم من الموجود والمعدوم فان الشىء معناه الحقيقى هوالموجود ومعناه المجازى هومايصح ان يعلم ويخبرعنه ولاشك ان الشىء بهذاالمعنى يعم الموجود والمعدوم فالمراد من الاشياء فى

عبارة الشارح ليس معناه الحقيقى بل المراد منه معناه المجازى واذاكان كذلك فلايكون التخصيص موجوداً فى عبارة الشارح فاندفع السوال المذكور:

قوله من ينكرثبوتهاالخ

هذابيان مذهب الفرقة الثانية من السوفسطائية وهم العندية فمذهبهم هوانه لاتحقق لشىء من الاشياء فى نفس الامرولايكون الامتيازموجوداً بين الاشياء فى نفس الامرفهم ينكرون عن مطلق الحقيقة سواء كانت موجودة اومعدومة وكذاينكرون عن مطلق النسبة سواء كانت ايجابية اوسلبية ولكن ذلك الانكارفى نفس الامريعنى لاتحقق ولاامتيازلحقائق الموجودات والمعدومات فى نفس الامرمع قطع النظرعن اعتقادمعتقد وفرض فارض بل تكون الاشياء عندهم تابعة للاعتقاد يعنى اعتقدناالشىء موجوداً فموجود وان اعتقدناه معدوماً فمعدوم وان اعتقدناالشىء جوهراً فجوهروان اعتقدناه عرضاً فعرض :

قوله اى تقررهاالخ

يعلم من كلام عبدالحكيم السيالكوتى فى هذاالمقام ان هذاجواب سوال مقدروهوان الثبوت معناه الوجود الخارجى ولاشك ان الوجود

الخارجي يكون فى الموجودات الخارجية
ولايكون فى المعدومات فيلزم من ذلك ان
انكار العندية يكون من الموجودات الخارجية مع
ان الامرليس كذلك فانهم كماينكرون عن
الموجودات الخارجية فكذلك ينكرون عن
المعدومات فانهم لايقرون بحقيقة الموجود
ولابحقيقة المعدوم حاصل جوابه ان هذا انماكان
وارداً لوكان المراد من الثبوت فى كلام الشارح
معناه الحقيقى وهوالموجودالخارجى وليس
كذلك بل المراد من الثبوت هوالتقرر ومعنى
التقررالحقيقة المتميزة ولاشك ان هذايشمل
حقيقة الموجود وكذحقيقة المعدوم فاهل
هذاالمذهب لايقرون بالحقائق المتمايزة سواء
كانت موجودة اولاتكون موجودة ولكن انكارهم
عن الحقائق المتمايزة انماهوفى نفس الامرفانهم
يجعلون الحقائق تابعة للاعتقاد:

قوله.وهم يقولون مذهب كل قوم الخ

ـجواب سوال مقدروهوانه ماالدليل على ان
العندية ينكرون عن حقائق الاشياء فى نفس
الامر ولا ينكرون عنها بحسب الاعتقادبل
يجعلونهاتابعة للاعتقاد حاصل جوابه ان الدليل
على ذلك قول هؤلاء العندية حيث يقولون
مذهب كل قوم حق بالنسبة اليه وباطل بالنسبة

الى خصمه فان هذاالقول يدل دلالة ظاهرة على
ان الاشياء.تكون تابعة للاعتقاد(فان قيل)لامعنى
للحق والباطل على مذهب العندية وذلك لان
الحق عبارة عن مطابقة الحكم والكلام للنسبة
الخارجية والباطل عبارة عن عدم مطابقة الكلام
والحكم للنسبة الخارجية وعندهم لاوجودللنسبة
فى الخارج الجواب الاول هوان كلام العندية
مبنى على مذهب النظام المعتزلى فان الحق
عنده المطابقة مع الاعتقاد والباطل عنده عدم
المطابقة مع الاعتقاد ولاشك ان العندية يقولون
بوجودالنسبة فى الاعتقاد والجواب الثانى هوان
معنى الحق عندهم هومطابقة الحكم مع النسبة
الموجودة فى نفس الامروتكون تلك نفس
الامرالثابتة بتبعية الاعتقاد والباطل عبارة عن
عدم مطابقة الحكم مع النسبة الموجودة فى نفس
الامرالثابتة بتبعية الاعتقاد فهذاالجواب الثانى
لايكون مبنيا على مذهب النظام المعتزلى بل
هومبنى على مذهب الجمهوروكل واحد من
هذين الجوابين موجود فى كلام عبدالحكيم
السيالكوتى الاانه نسب الجواب الاول الى
الغيرونسب الجواب الثانى الى نفسه فالراجح
عنده هوهذاالجواب الثانى :

قوله ويستدلون بان الصفراوى الخ

هذادليل على ان كل مذهب حق عنداصحاب
هذاالمذهب وان الاشياء تابعة للاعتقادوالادراك
حاصل هذاالدليل هوان الصفراوى يجدالحلومرا
واماغيرالصفراوى فيجده حلوا فعلم ان
لاوجودللحلاوة ولاللمرارة فى نفس الامربل
يكون ذلك باعتبارالاعتقادووجه تسمية هذه
الفرقة من السوفسطائية باسم العندية هوان
العندية معناه منسوبة الى العند والعندمعناه
الاعتقادولاشك ان الاشياء عندهم تابعة للاعتقاد
ولاثبوت لهافى نفس الامر:

قوله ويزعم انه شاك الخ

هذابيان مذهب الفرقة الثالثة وهم اللادرية فهم
ينكرون عن العلم بحقائق الاشياء فهم يقولون انه
لاجزم بوجودحقيقة ولابعدم حقيقة ويظهرون
الشك فى ثبوت ذلك الشك لهم وهكذا الى
غيرالنهاية ووجه تسمية هذه الفرقة باللادرية
هوانهم يقولون فى جواب كل سوال لادرى
يعنى لااعلم بذلك فاللادرية منسوبة الى
هذاالقول وهولادرى :

قوله هذاالزعم بمعنى القول الباطل الخ جواب
سوال مقدروهوان الزعم معناه الاعتقادالباطل
والاعتقادالباطل هوالعلم بالطرف الراجح
فاذاحصل من هؤلاء الاعتقادبانه شاك حصل

العلم بحقيقة من الحقائق لان النسبة الموجودة فى
قوله انه شاك حقيقة من الحقائق فلايصح انه
ليس لهم علم واعتقادبحقيقة من الحقائق حاصل
جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان الزعم فى
هذاالمقام بمعنى الاعتقادالباطل وليس كذلك بل
المراد منه هوالقول الباطل فى هذاالمقام
فالموجودمنهم هوالقول الباطل دون
الاعتقادالباطل حتى يلزم منهم القول بوجودالعلم
بحقيقة من الحقائق :

قوله وان لم يتحقق نفى الاشياء الخ

هذادليل اورده الشارح للالزام على العنادية ثم
ان هذاالدليل مشتمل على شقين الشق الاول
هوعدم التحقق نفى الاشياء والشق الثانى
هوتحقق نفى الاشياء فعلى الاول يلزم ثبوت
جنس حقائق الاشياء والايلزم ارتفاع النقضين
وهوباطل وعلى الثانى يلزم ثبوت حقيقة من
الحقائق وتلك الحقيقة هى النفى فعلى كل
واحدمن هذين الشقين يثبت الالزام على العنادية
ثم ان الضميرفى قوله فقدثبت راجع الى الاشياء
ويكون المرادمنه جنس الاشياء بطريق صنعة
الاستخدام :

قوله يردعليه ان عدم ارتفاع الخ

هذااعتراض على الدليل المذكوربان هذاالـدليل لايثبت به الالزام على العنادية وذلك لانه يجوزان يختارالشق الاول وهوان نفى الاشياء لايكون متحققاً ولكن لايلزم من ذلك ثبوت جنس حقائق الاشياء وان قلت انه يلزم ارتفاع النقضين نقول ان ذلك من جملة المخيلات عندالعنادية فهومن الامورالفاسدة عندهولاء :

قوله فاالصواب في الالزام الخ

لمااعترض الخيالى على الدليل الذى اورده الشارح للالزام على العنادية اورددليلا من نفسه لاجل اثبات الالزام على العنادية فحاصل هذاالديل .هوان العنادية قدجزموابنفى حقائق الاشياء وادعواالجزم فى ذلك النفى ولاشك ان النفى حقيقة من الحقائق فثبت بعض حقائق الاشياء فهذاالدليل الذى اورده الخيالى لايحتاج فيه الى دعوى بطلان ارتفاع النقضين :ويمكن ان يبين دليل الشارح بحيث لايكون الاحتياج فيه الى ارتفاع النقضين وذلك ان يقال ان الضميرالمستكن فى قوله فقدثبت راجع الى نفى النفى ولايكون راجعاً الى الاشياء فيكون المعنى هكذاان لم يتحقق نفى الاشياء فقدثبت نفى النفى ولاشك ان نفى النفى ايضاً حقيقة من الحقائق وان تحقق النفى فقدثبت حقيقة من الحقائق وتلك

الحقيقة هى النفى ولاشك ان على هذاالتقرير للدليل لايحتاج الى ارتفاع النقضين :

قوله وقد يتوهم ان انكارهم الخ

هذااعتراض على دليل العلامة الخيالى الذى اورده للالزام على العنادية حاصل هذاالدليل هوان الالزام بذلك الدليل لايتم على العنادية وذلك لان انكارهولاء العنادية انماهوعن الموجودات الخارجية والنفى لايكون من الموجودات الخارجية بل من الموجودات الذهنية فبثبوت النفى لايحصل اللالزام على العنادية لانه يلزم من ثبوت النفى ثبوت حقيقة من الحقائق فى الذهن وانكارالعنادية انماهو عن الحقائق الموجودة فى الخارج :

قوله ويوجه الالزام بان النفى الخ

هذاجواب عن الاعتراض المذكورحاصله ان النفى حكم اى نسبة تامة خبرية مكيفية باالكيفية الاذعانية ولاشك ان الحكم تصديق والتصديق علم لان العلم على قسمين تصور وتصديق والعلم من الاعراض الموجودة فى الخارج وذلك لان العلم صفة انضمامية للنفس الناطقة والنفس الناطقة موجودة فى الخارج فيكون العلم ايضاً موجوداً فى الخارج لان انضمام العلم الى النفس الناطقة فى الخارج فرع وجودالعلم فى

الخارج فيكون النفـى موجـوداً فـى الخـارج
و اذاوجدالنفى فى الخارج ثبت حقيقة من الحقائق
فى الخارج وتلك الحقيقة هى النفى فثبت الالزام
على العنادية:

قوله ويردعليه انه لاوجودللعلم الخ

هذااعتراض على الجواب المذكورحاصله ان
العناديـة ينكـرون عـن اجلـى البـدهيات
والامور الظاهرة غاية الظهوروالعلم خفى وجوده
فى الخارج لانه انكرعن وجوده فـى الخـارج
كثيرمن المتكلمين واذاكان الامركذلك فكيف
يثبت الالزام بهذالامر الخفى الذى يكون ثبوته فى
الخـارج باالانظار الدقيقـة علـى منكـرى
الامور الظاهرة غايـة الظهورواذاكـان كـذلك
فالحق ان انكارالعنادية لايكون عـن الحقـائق
الخارجية بل انكـارهم عـن مطلـق الحقـائق
واذاكان كذلك فلاحاجة الى اثبات كون النفـى
من الحقائق الموجودة فى الخارج :

قوله لايقال ترديدهذاالالزام الخ

غرض قائل هذاالقول هوبيان الـدليل الـشارح
بحيث لايردعليـه الاعتـراض المذكوربقولـه
وقديتوهم الى آخره حاصله ان الترديـدالموجود
فى كلام الشارح انماهوفى التحقق والمـرادمن
التحقق هوالوجودالخـارجى فيكـون المعنـى

هكذاان نفى الاشياء امان يكون موجـوداً فـى
الخارج اولايكون موجوداً فى الخارج فـان لـم
يوجد فى الخارج فقدجنس الاشياء فى الخـارج
وان وجد فى الخارج فاالنفى حقيقة من الحقـائق
فثبت بعض الحقائق فى الخارج :

قوله لانانقول ليس ههناالخ

هذااوردمن جانب العلامة الخيالى بانه لايـصح
ان يكـون المـرادمن التحقـق معنـاه
وهووجودالخارجى ويجعل هذاالترديدترديداً فى
الوجودالخارجى لانه يجـوزان يقـول الخـصم
اذاكان المرادمن التحقق هوالوجودالخـارجى ان
يقول ان النفى لايكون موجـوداً فـى الخـارج
ولايلزم من ذلك ثبوت جنس الاشياء لجـوازان
لايكون النفى موجوداً فى الخارج ولكن يكـون
موجداً وثابتاً فى الذهن ويكون الاشياء والحقائق
متصفة بذلك النفى فلم يوجد حقيقة من الحقائق
فى الخارج فهذاالتوجيه لدليل الـشارح لايـدفع
ذلك الاعتراض عنه فاالحق هـوان يقـال ان
انكارالعنادية لايكون مختصاً باالحقائق الخارجية
بل انكارهم عن مطلق الحقائق اى سواء كانـت
خارجية اوكانت ذهنية :

قوله عدم تمامه على اللاادرية ظاهرالخ

هذااعتراض اول على الشارح حاصله ان الشارح قال ان الالزام المذكورانمايتم على العنادية فقط ولايتم على العندية وكذالايتم على اللادرية فاعترض الخيالى على الشارح بان عدم تمام هذاالدليل الالزامى على اللادرية ظاهرلانهم لايقولون باالجزم بمقدمة من المقدمات حتى يتصورالنزاع معهم ويثبت الالزام عليهم ولكن لانسلم ان هذاالدليل لايتم على العندية بل يتم عليهم لانهم ايضا يقولون باالجزم بنفى الاشياء ولاشك ان النفى حقيقة من الحقائق الاانهم يقولون بكون الاشياء تابعة للاعتقاد:

قوله وقال في شرح المقاصدالخ

اعتراض ثان على الشارح وهوان بين كلامى الشارح تدافع وتناقض وذلك لان المعلوم من كلامه فى هذاالمقام ان هذاالالزام لايتم على العندية بل يتم على العنادية فقط والمعلوم من كلامه فى شرح المقاصدان هذاالالزام يتم على العندية ايضا كماانه يتم على العنادية :

قوله بحقيقة اثبات اونفي الخ

فان العنادية انكروعن حقائق الاشياء ويقولون انهااوهام وخيالات فاالانكارنفى وذلك القول اثبات والعندية يقولون انه لاشىء من الاشياء فى نفس الامرفهذاالقول نفى ويقولون انهاتابعة

لاعتقادوهذااثبات فثبت ان العنادية والعندية اعترفوابحقيقة اثبات وبحقيقة نفى فماهذاالاتناقض:

قوله فيماادعوابشبهة الخ

المرادمن الشبهة مكان الدليل لان دليلهم لايكون دليلاً فى الحقيقة بل يكون مشابها مع الدليل وانماكان التناقض لازماً على هؤلاء اذاتمسكوابشبهة لان مقصودهم باالدليل امااثبات الايجاب اواثبات السلب ولاشك ان كل واحد منهماحقيقة من الحقائق ولاشك انه يناقض مع انكارهم عن ثبوت حقائق الاشياء:

ثم ان الجواب عن الاعتراضين الذين اوردهما العلامة الخيالى على الشارح هوان مرادالشارح فى هذاالمقام من العنادية هم العنادية باالمعنى اللغوى اى الذين يعاندون الحق والعقلاء ولاشك ان العنادية بهذاالمعنى اللغوى يشمل العندية ايضاواذاكان كذلك لايردالاعتراض الاول وكذالايردالاعتراض الثانى ويظهرعدم ورودهمابادنى تأمل:

قوله هذادليل اللادرية الخ

جواب سوال مقدروهوان المذكورفيماسبق فرق ثلاثة فقوله قالواالضروريات دليل فهذاالدليل لاى

فرقة من هذه الفرق الثلاثة حاصل جوابه ان هذاالدليل للفرقة الثالثة وهم اللادرية :

فقوله وحاصله انه لاوثوق الخ

جواب سوال مقدر وهوانه مالدليل على ان الدليل المذكوردليل اللادرية حاصل جوابه ان ذلك يعلم من نتيجة ذلك الدليل فان نتيجة هذاالدليل هوالتوقف والشك ولاشك ان القائل بالتوقف والشك هم اهل الفرقة الثالثة ثم ان المراد من العيان البداهة مطلقا سواء كان بداهة الحس اوبداهة العقل ووجه عدم الوثوق والاعتمادعلى العيان هوان الحس يغلط كثيرا فان الصفراوى يجدالحلومرا والاحول يرى الواحداثنين وكذايقع الشبهة والخطاء فى بداهة العقل فان قولناالكل اعظم من الجزء من بدهيات العقل ومع ذلك تعرض له الشبهة اى الاعتراض بانا لانسلم ان الكل اعظم من الجزء فان ذنب الطاوس جزء منه مع انه اعظم منه فاذاوقع الخطاء فى البدهى يثبت انه لاوثوق بالعيان وامانه لاوثوق بالبيان الذى معناه النظرفلان النظريات فرع الضروريات لان انتهاء النظريات الى الضروريات فاذافسدت الضروريات لامحالة تكون النظريات ايضا فافسدة فثبت انه لاوثوق بالبيان ايضا:

قوله وغرضهم من هذاالتمسك الخ

جواب سوال مقدروهوان الدليل المذكورلماكان دليل اللادرية لزم عليهم التناقض والتدافع وذلك لانهم ينكرون عن العلم بحقائق الاشياء والدليل يكون امااللاثبات وهوحصول العلم بالثبوت اويكون للنفى وهوحصول علم بنفى امرعن امرآخرفلزم منهم القول بوجودالعلم ببعض الحقائق وتلك الحقيقة الثبوت اوالنفى فان كل واحد منهمامن الحقائق فماهذاالاتناقض حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان غرض اللادرية من هذاالدليل هوالاثبات اوالنفى وليس كذلك بل غرض هؤلاءمن هذاالدليل هوحصول الشك والشبهة ولايكون غرضهم اثبات امراونفيه حتى يلزم منهم القول بثبوت العلم بحقيقة من الحقائق :

قوله اطلاق الغلط منهم الخ

جواب سوال مقدروهوان اللادرية لماكانواقائلين بوجودغلط حس الصفراوى يعلم من ذلك انهم يقولون بصحة حس غيرالصفراوى ولاشك ان الحس الصحيح طريق من طرق العلم فلزم منهم القول بوجود سبب العلم فى بعض الاشخاص وهذاينافى مذهبهم وهوانتفاء العلم مطلقا حاصل جوابه ان الدليل الذى اورده اللادرية دليل

الزامى فهم لايقولون بوجـودالغلط فـى حـق الصفراوى بل اهـل الحـق يقولـون بـذلك فذكرواهـذاالغلط للالـزام علـى اهـل الحـق فعنداللادرية شك فى وجودالغلط ايـضاً فهـم كمالايجزمون بصحة الحس فكذلك لايجزمـون بغلط الحس:

قوله ان قلت قدالداخلة الخ

حاصل هذاالاعتراض ان فى قوله قديغلط كثيراً اجتماع النقضين وهماالقلة والكثرة فـان كلمـة قدالداخلة على الفعل المضارع وهويغلط للقلـة وقوله كثيراً يدل على الكثرة فالمفهوم من لفظة قدان وقوع غلط الحس قليل والمفهوم من قولـه كثيراً ان وقوع الغلط من الحس كثيراً :

قوله قلت قد يستعار الخ

هـــذاهوالجوب الاول عـــن الاعتـــراض المذكورحاصله ان لفظة قداذادخلت على الفعـل المضارع وان كانت حقيقة فى القلة ولكن فـى هذه العبارة اسـتعملت فـى التحقيـق بطريـق الاستعارة والمجازولاشك ان التحقيق لاينـافى الكثرة :

قوله علاان القلة بحسب الاضافة الخ

هذاهوالجواب الثانى حاصله ان كلمة قـدللتقليل ومع ذلك لايلزم التنافى والتناقض وذلـك لان

المراد من القلة هى القلـة الاضـافية اى القلـة بالاضافة الى الصحة يعنى ان صـحة الحـس كثيروالغلط فيه قليل باالاضـافة والنـسبة الـى الصحة والمراد من الكثرة هى الكثرة فى نفسه فيكون المعنى ان وقـوع الغلـط مـن الحـس كثيراالان هذاالغلط قليل باالاضافة الى الـصحة ولاشك انه لامنافات بين الكثرة فى نفسه لانـه يجوزان يكون الشيء كثيراً فى نفسه بان يقـع فوق المرة والمرتين وثلاث مرات ولكن ذلـك يكون قليلاً باالاضافة الى شيء آخر:

قوله فان قلت لعل ههناسبباالخ

هذااعتراض على الجواب الذى اجيب به عـن دليل اللادرية فنذكراولاً ذلـك الـدليل وذلـك الجواب فحاصل ذالك هوان اللادرية اقاموادليلا على ان الحس يغلط فى الموادوباالنـسبة الـى جميع الاشخاص وذلك الدليل على نمط القياس الاقترانى تقريره هكذاان الحس يغلط فى بعض المواد ومتى كان كذلك يجوزان يغلط فى جميع الموادينتج ان الحس يجوزفيه ان يغلط فى جميع المواد فاجيب بان صفرى هذاالدليل مـسلمة لان الحس يغلط فى بعض المواد كما فـى الحـس الاحول وكذافى حس الصفراوى ولكن كبـرى هذاالدليل غيرمسلمة لان غلط الحس فى بعـض

الموادانماهوالاسباب جزئية فلايلزم من ذلك جوازغلط الحس فى جميع لعدم تحقق تلك الاسباب الجزئية فى بعض موادأخروواذاكان كذلك فلايثبت جوازوقوع الغلط للحس فى جميع المواد فاعترض المعترض على هذاالجواب بانه يجوزان يكون هٰهناسبباً عاماً لغلط عام فيكون ذلك السبب موجوداً فى جميع الموادفيكون الغلط ايضاً واقعاً فى جميع المواد واذاكان الامركذلك لايوجدالجزم بانتفاء اسباب الغلط :

قوله قلت بداهة العقل جازمة الخ

حاصل هذاالجواب هولانسلم ان سبب الغلط موجود فى جميع المواد لان البعض من المواد حلاوة العسل فان الحس فى ادراك حلاوة العسل لايكون خطاء وغلطا ففى هذه المادة لايوجدسبب الغلط فاذالم يوجدسبب الغلط فى هذاالموضع ثبت ان سبب الغلط لايكون عاماً بل يكون موجوداً فى بعض المواد:

قوله والكلام على التحقيق الخ

جواب سوال مقدروهوان بهذاالجواب لايثبت الالزلم على الخصم اى اللادرية وذالك لان الالزام على الخصم انمايثبت بمايعترف به الخصم ولاشك ان الخصم لايكون معترفاً بماذكره فى هذاالجواب لان المذكورفى

هذاالجواب هوعدم وقوع الغلط فى ادراك حلاوة العسل ولاشك ان اللادرية لايقولون بعدم وقوع الغلط فى ادراك حلاوة العسل بل يقولون ان الحس غلط فى ادراك حلاوة العسل واذاكان كذلك فلايثبت الالزام حاصل جوابه ان هذاانماكاك وارداً لوكان بناء هذاالجواب على الالزام وليس كذلك بل بناءهذاالجواب على التحقيق واذاكان كذلك فلاحاجة الى اعتراف الخصم بماذكره المجيب فى الجواب :

قوله اشارة الى ان المذكورمن الذكرالخ

غرض العلامة الخيالى من هذه العبارة بيان غرض الشارح العلامة التفتازانى من قوله ويمكن ان يعبرعنه الى آخره فاالعلامة الخيالى يقول ان غرض الشارح من هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان تعريف العلم بقوله صفة يتجلى بهاالمذكورلمن قامت هى به لايكون جامعا لافراده لان المذكور مؤخوذمن الذكرولاشك ان الذكرلايكون لازمامع العلم فلايكون هذاالتعريف جامعاً لافراده لانه يخرج منه العلم المتعلق بالمعلوم الذى لم يذكرباللسان بالفعل لان هذاالعلم لايتجلى به المذكورحاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المذكورفى التعريف العلم هومايكون مذكوراً بالفعل وليس

كذلک بل المراد من المـــذكور هومـــايمكن ان يذكرويعبر عنه سواء كان وقع عليه الذكربالفعل اولم يقع عليـــه الـــذكربالفعل فلايخـــرج عـــن هذاالتعريف العلم الذى تعلق باالمعلوم الذى لـــم يذكرباللسان بالفعل فيكون هذاالتعريف جامعـــا لافراده فالاعتراض مبنى على ان المراد مـــن الذكرهوالذكر بالفعل والجواب مبنى علـــى ان المراد من الذكرهوامكان الذكر:

قوله وانمالم يجعله من المضموم الخ

جواب سـوال مقـــدروهوان المذكورقـــديكون مؤخوذامن الذكربكسر الذال معناه التعبيرباللسان وقديكون مؤخوذامن الذكربضم الذال معناه العلم فيكون معنى المذكورهوالمعلوم فماالوجه حيـــث جعل الشارح المذكور من الذكربكسر الذال حيث قال ويمكن ان يعبرعنه ولم لـــم يجعلـــه مـــن الذكربضم الذال بمعنى العلم ويكـــون المـــذكور بمعنى المعلـــوم مـــع ان المذكوراذااخـــذ مـــن الذكربضم الذال يكون مناسبا مع العلـــم الـــذى هومعرف حاصل جوابه ان الوجه لذلک هـــوان المذكوراذاكان مؤخوذامن الذكربكسر الذال يكون شائعاً متعارفاوالمـــذكوراذاكان مؤخـــوذاً مـــن الذكربضم الذال لايكون شائعا متعارفـــا فحمـــل على الاحتمال الاول دون الثانى ليكـــون حمـــل

اللفظ على الشائع المتعارف لان الواجـــب فـــى الفاظ التعريف هوحملهاعلى المعانى المتبادرة:

قوله وان صح ذكره فى تعريف العلم الخ

غرض العلامة الخيالى هـــوالردعلى جـــواب البعض من هذاالاعتراض فحاصل ذلک الجواب هوانه لوجعل مذكورمن الذكربضم الذال يكـــون هذاالتعريف تعريفاللـــشىء بنفـــسه وذلـــک لان الذكربضم الذال معناه العلم فيكون المذكورمعناه المعلوم فلذاجعله من الذكربكسر الدال ولم يجعله من الذكربضم الذال حاصل ردالخيـــالى علـــى هذاالجواب هوانالانسلم ان على هذاالتقـــديريلزم تعريف الشى لنفسه وذلک لان العلـــم خـــاص والمذكوراذاكان من الذكربضم الذال فهوعام لانه عبارة عمايحصل فى القلب ولاشک انه كمـــان العلم يحصل فى القلب فكذلک الظـــن والجهـــل المركب يحصلان فى القلب فاالذكربضم الـــذال يشمل هذه الثلاثة فيكون اعم من العلم والعلم فى اصطلاح هؤلاءالقوم عبارة عن اليقين والمـــراد من هؤلاء القوم هم المتكلمون فان العلم عنـــدهم هواليقين فقط فلايكون هذاالجواب حقا فـــالحق فى الجواب هومانكره العلامة الخيالى :

قوله لكن عده علماليخالف الخ

هذااعتراض على الشارح فان الشارح جعل ادراك الحواس من قبيل العلم فاالعلامة الخيالى يقول ان جعل ادراك الحواس علماً يخالف العرف واللغة وذلك لان ادراك الحواس حاصل للبهائم ومع ذلك لاتكون البهائم من اصحاب العلم لافى اللغة ولافى العرف وذكر عبدالحكيم السيالكوتى جوابين عن هذاالاعتراض الجواب الاول هوان المنفى من البهائم فى العرف واللغة هوالعلم الغيرالاحساسى واماالعلم الاحساسى اى الحاصل بواسطة الحواس فلايكون منفياً عن البهائم لافى العرف ولافى اللغة فاالادراك بواسطة الحواس ثابت للبهائم وتكون البهائم من اصحاب هذاالعلم فاالمخالفة عن العرف واللغة انماكانت لازمة لوكان الثابت للبهائم العلم الغيرالاحساسى الجواب الثانى هوان المراد من ادراك الحواس هوادراك العقل بواسطة الحواس ولاشك ان مثل هذاالعلم لايكون ثابتاللبهائم فلايلزم الخلاف عن العرف واللغة :

قوله لايحتمل النقيض الخ

اعلم ان الشارح ذكرللعلم تعريفين التعريف الاول قوله صفة يتجلى بهاالمذكورلمن قامت هى به والتعريف الثانى قوله صفة توجب تميزاً

لايحتمل النقيض فاالعبارة المذكورة فى كلام الشارح جزء من التعريف الثانى والمراد من الصفة الحالة الادراكية فى التعريفين :

قوله اى نقيض التميزالخ

اعلم ان بعض من شارحى هذاالزمان قد طول الكلام فى هذاالمقام غاية الطول ولكن لافائدة فى ذكرذلك الطول الحاصل بذكرالاعتراضات والجوابات ومقصود الخيالى من هذه القيود ظاهرففى قوله اى نقيض التميزبيان ماهوالمرادمن النقيض بان المرادمنه هونقيض التميزوذلك امابجعل اللام فى لفظ النقيض للعهداوبجعل اللام عوضاً عن المضاف اليه وذلك المضاف اليه هولفظ التميزوقال العلامة الخيالى كماهوظاهرووجه الظهورهوانه اسبق الى الفهم لان التميزمذكورصراحة :

قوله والاحتمال صفة لمتعلقه الخ

جواب سوال مقدروهوانه لماكان المراد من النقيض هونقيض التميزلايصح جعل قوله لايحتمل النقيض صفة للتميزلان ذكر تلك الصفة لغولان كل شىء لايحتمل نقيض نفسه حاصل جوابه ان الاحتمال صفة متعلقه وتوصيف التميزبه انماهوبطريق المجازمن قبيل توصيف المتعلق بصيغة اسم الفاعل بوصف

المتعلق بصفة اسم المفعول ولاشك ان توصيف متعلق التميزبهذاالوصف لايكون لغواً:

قوله ثم التميزفي التصورالخ

غرض العلامة الخيالي هوبيان مصداق التميزفى التصوروالتصديق وبيان مصداق متعلق وهوايضا فى التصور والتصديق ثم المراد من الاثبات النسبة الايجابية والمراد من النفى النسبة السلبية فالاول يكون موجودافى القضية الموجبة والثانى يكون موجوداً فى القضية السالبة :

قوله والعلم بهذاالمعني ينقسم الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدرحاصل السوال هوان العلم لماكان عبارة عن الصفة ولاشك ان الصفة عبارة عن الحالة الادراكية فلايصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق لانهمامن قبيل الصورة فان التصديق صورة النسبة اذاكانت تلك الصورة مكيفية بالكيفية الاذعانية والتصورصورة بدون ان تكون مكيفة بالكيفية الاذعانية سواء كانت صورة النسبة اوصورة غيرالنسبة حاصل جوابه ان هذاانماكانت وارداً لوكان تقسيم العلم على هذاالتقدير الى التصور والتصديق باعتبارذاته وليس كذلك بل هذاالتقسيم باعتبارالموجب فان للحالة الادراكية موجب الصورة بصيغة اسم

الفاعل والصورة موجب بصيغة اسم المفعول وذلك لان الصورة سبب والحالة الادراكية مسبب ولاشك ان المسبب يوجب وجودالسبب فالعلم بمعنى الحالة الادراكية ان لم يكن موجبا للحكم اى للاذعان فتصور وان كان موجبا لذلك الحكم فتصديق :

قوله فان المعاني ماليست من الاعيان الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال ان تعريف العلم بقوله صفة توجب تميزاً لايحتمل النقيض شامل لادراك الحواس ايضاً لانه لم يقيد التمييزبقيدالمعانى فانه قال توجب تمييزاولم يقل توجب تمييزابين المعانى حتى يكون ادراك الحواس خارجاً عن هذاالتعريف فالمعترض يقول انه لوقيد هذاالتعريف بقيدالمعانى فايضا يشمل هذاالتعريف لادراك الحواس لان المعانى جمع معنى وهومقابل اللفظ ولاشك ان المحسوس معنى كماان غيرالمحسوس معنى فلايصح ماقاله الشارح ان هذاالشمول لاجل عدم تقييدالتمييز بقيدالمعانى حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المراد من المعانى مقابل الالفاظ وليس كذلك بل المراد من المعانى مقابل الاعيان المحسوسة ولاشك ان المعانى بهذاالمعنى لايشمل المحسوسات فلونكرهذاالقيد

فى هذاالتعريف لايكون هذاالتعريف شاملاً لادراك الحواس فصح ماقاله الشارح :

قوله لكن يردعليهم انهم صرحوا الخ

يعنى لوزيد فى هذاالتعريف للعلم قيدالمعانى يلزم خروج بعض افرادالعلم ويكون هذاالتعريف غيرجامع لافراده وذلك لان ادراك زيدمثلاً على نوعين النوع الاول هوان يدرك زيد بعوارض مشخصة كلية قبل رويته وتكون تلك العوارض منحصرة فى زيدوان كان كل واحدمنهاكلى الاان المجموع يكون موجوداً فى زيد وذلك ان يقال ان زيد رجل ابيض الوجه طويل اللحية ابن فلان من قرية كذا فهذاالنوع من الادراك علم والنوع الثانى هوادراك زيدبعد رويته فهذاالنوع من الادراك احساس فعندزيادة قيدالمعاني فى هذاالتعريف لايكون هذاالتعريف صادقاً على كل واحد من هذين النوعين فخروج النوع الثانى لاباس به لانه احساس ولايكون علماً لان المرادمن العلم عندزيادة قيدالمعانى هوان لايكون احساساواما خروج النوع الاول فلايصح لان النوع الاول علم مع انه يخرج من التعريف عندزيادة هذاالقيد لان زيد عين لامعنى فهذاالعلم لايوجب تمييزالمعنى بل يوجب

تمييز العين والذات دومن المعنى واذاكان كذلك فلايكون ذلك التعريف جامعاً لافراده :

قوله وغاية مايتكلف فى الجواب الخ

هذاهوالجوب عن الاعتراض المذكور حاصله ان زيد قبل رويته لايكون عينابل هومعنىً ويكون مؤخوذاً بوجه كلى اى بعوارض كلية تكون تلك العوارض الكلية منحصرة فى زيد ويكون عيناً بعد رويته يعنى اذااُخذبوجه جزئ واخذه بوجه الجزئ هوان لايؤخذ بعوارض كلية بل ان يؤخذ بعوارض جزئية فكما ان ادراك زيد قبل رويته علم فكذلك يكون زيد معنى لاعيناً واذاكان معنىً يكون هذاالتعريف جامعاً لهذاالنوع من الادراك على تقديرزيادة قيدالمعانى لان تمييززيديكون تمييزالمعنى دون تمييزالعين ومعنى قوله فى الاخيرهذاهوخذهذا فيكون هذامفعولاً به لهذالفعل المقدر:

قوله والامرفى ادراكه بعدالغيبة الخ

هذااعتراض على زيادة قيدالمعانى فى هذاالتعريف حاصله انه لوزيدقيدالمعانى فى هذاالتعريف لايكون ادراك زيد بعدالغيبة عن الحس الظاهرعلماً ولااحساساً اما عدم كونه علماً لان زيد فى هذه الصورة فمؤخوذ بوجه كلى يكون معنىً بل يكون عيناً فلايكون ادراكه

تمييز المعنى بل يكون ادراكه تمييز العين واما عدم كون هذا الادراك احساسا فلعدم وجود المشاهدة عند الغيبة لان زيدا اذا غاب عن الحس الظاهر زال المشاهدة فلايكون ادراكه احساسا فلايكون االاعتراض والاشكال واردا على من زاد فى هذا التعريف قيد المعانى :

واجيب عن هذا التعريف ان ادراك زيد بعد الغيبة احساسا وذلك لان الضرورى والواجب فى الاحساس هو ان الحس الظاهر له مدخل فى ذلك الادراك ولايشترط لذلك الادراك المشاهدة ففى ادراك زيد بعد الغيبة وان زالت المشاهدة ولكن يكون للحس الظاهر دخل فى ذلك الادراك لان حصوله انما هو بواسطة الحس الظاهر فلايلزم خروج ذلك الادراك عن كل واحد من العلم والاحساس :

قوله اى تمييزها التى هى الصورة الخ

جواب سوال مقدر وهو ان المعتبر فى العلم هو عدم احتمال نقيض التمييز لاعدم احتمال العلم النقيض والشارح قال لانقائض لها فاالضمير المجرور فى قوله لها راجع الى التصورات ولاشك ان التصورات من قبيل العلم والعلم حالة ادراكية فيكون المراد من التصورات الحالات الادراكية فعدم وجود النقيض للتصورات لايوجب دخول

التصورات فى تعريف العلم حاصل جوابه ان فى عبارة الشارح حذف المضاف وذلك المضاف المحذوف لفظ تمييز فيكون التقدير هكذا لانقائض لتمييزها ولاشك ان ان المعتبر فى العلم عدم احتمال النقيض للتمييز فاذا لم يوجد النقيض لتمييز التصورات صح دخولها فى تعريف العلم فقوله اى لتمييزها التى هى الصورة جواب عن الاعتراض المذكور وقوله فلايرد عليه ان التصور الى آخره بيان ذلك الاعتراض:

قوله ومن ههنا قيل المراد بالنقيض الخ

هذا توجيه آخر غير توجيه المحشى الخيالى فان توجيه المحشى الخيالى قد سبق وهو ان المراد من النقيض فى تعريف العلم هو نقيض التمييز وتوجيه صاحب القيل هو ان المراد من النقيض فى تعريف العلم هو نقيض الصفة فيكون المعنى هكذا العلم صفة توجب تمييزا لايحتمل المتعلق نقيض تلك الصفة فعلى التوجيه الاول وردالاعتراض على البناء المذكور بقوله بناء على انها لانقائض لها فاحتيج لدفع ذلك الاعتراض الى تقدير المضاف فى عبارة الشارح واما هذا التوجيه الثانى فلايكون ذلك الاعتراض واردا عليه لان على هذا الوجيه المعتبر فى العلم

عدم احتمال نقيض الصفة فالتصورات صفة فاذالم يوجدلتلك التصورات نقيض لايكون المتعلق محتملاً لنقيض الصفة ولكن يردعلى هذاالتوجيه اعتراض آخروهوان المراد من النقيض لماكان نقيض الصفة فيدخل فى هذاالتعريف الظن والجهل المركب وذلك لأن الصفة عبارة عن الحالة الادراكية وهى بسيطةومفردة ولانقيض للمفردففى الظن والجهل المركب ايضاً لااحتمال لنقيض الصفة لعدم وجود النقيض للصفة مع ان الظن والجهل المركب لايكونان من قبيل العلم عندصاحب هذاالتعريف والجواب عن هذاالاعتراض ان عند من ذكر هذاالتوجيه لايكون المراد من الصفة الحالة الادراكية بل المراد من الصفة هى الصورة ولاشك أن الصورة فى الظن والجهل المركب يكون لهاوجودالنقيض فلايدخلان فى تعريف العلم نعم لايكون للصورة نقيض فى التصورات (فان قيل) فعلى هذايلزم الاتحاد بين الموجب بصيغة اسم الفاعل وبين الموجب بصيغة اسم المفعول لان المراد من التميز الصورة كما سبق (قلنا) ان المراد من التميز هوالصورة عندالخيالى واماعندصاحب هذاالتوجيه فلايكون المراد من التميز الصورة

بل المراد من التمييزمعناه المصدرى وهوالانكشاف فلايكون الاتحاد المذكور لازماً: (فان قيل) لماكان المراد من الصفة الصورة يلزم القول بالوجود الذهنى مع ان المتكلمين لايقولون بالوجودالذهنى (قلنا) ان جمهور المتكلمين واكانوامنكرين عن الوجود الذهنى ولكن اهل التحقيق من المتكلمين يقولون بالجود الذهنى الاانهم يقولون بحصول الاشياء باشباحها ويقولون بحصول الاشياء بانفسها:

قوله وقديجاب بان عدم نقيض التمييز الخ

هذاجواب آخرعن الاعتراض المذكورالذى فيماسبق بقوله فلايرد عليه ان التصورغير التمييزالى آخره حاصل هذاالجواب نسلم ان المعتبرفى العلم هوعدم احتمال نقيض التمييزولكن مع ذلك صح البناء المذكورفى قول الشارح بناء على انهالانقائض لهاوذلك لانه اذالم يوجدالنقيض للتصور لايكون النقيض موجوداً للتصورايضاًوذلك لاجل وجودالاتحادالذاتى بين التصوروبين التميزفيكون عدم وجودالنقيض للتصورمستلزمالعدم وجودالنقيض للتمييزفيكون عدم وجودالنقيض للتمييزفرعالعدم وجودالتمييزللتصور:

قوله لكن لايخفى ان دعوى الفرعية الخ

هذارد على الجواب المذكور

حاصل هذاالجواب هـوان الفرعيـة المـذكورة غيرمسلمة وذلك لان الفرعية انماتكون ثابتـة لوكان الاتحادموجودا بين التـصوروالتميزوليس كذلك فانه لااتحاد بينهمالاعلى توجيه الخيـالى ولاعلى توجيه صاحب القيل فان علـى توجيـه الخيالى التصورحالة ادراكيـة والتمييزصـورة وعلى توجيه صاحب القيـل التوصورصـورة والتمييزهوالانكـشاف فـاذالم يوجـدالاتحادفلا وجودللفرعية::

قوله فان قلت كل متصور لايحتمل الخ

حاصل هذاالاعتراض هوانه جعل المبنى عليـه لدخول التصورات فى تعريف العلـم هوعـدم وجودالنقيض للتمييز وهذاباطل لان المبنى عليه عبارة عمايتوقف عليه الشيء ولاشك ان دخول التصورات فى تعريف العلم لايكون موقوفا على عدم وجـودالنقيض للتمييـز فانـه لـوفرض وجودالنقيض للتمييزفـى التـصورات تكـون التصورات داخلة فى تعريف العلم ايـضاوذلك لان التمييزعبارة عن الصورة فالمتعلق لايحتمل غيرصورة وهـونقيض ذلـك التمييزواذاكـان كذلك فلايكون دخول التصورات فى تعريـف العلم موقوفا على عدم وجود النقـائض لـذلك

التمييزلان دخول التصورات فى تعريف العلـم بدون ذلك المبنى عليه :

قوله قلت هذاانماهوفى المتصورالخ

حاصل هـذاالجواب نـسلم ان المبنـى عليـه هوالموقوف عليه وان التوقـف بمعنـى لـولاه لامتنع ولكن لانسلم مبنـى عليـه آخرلـدخول التصورات فى تعريف العلم وذلك لان الـشيء لايحتمل غيرصورته انماهوفى التـصوربالكنه بان يكون ذلك الشيء متصوراً بالكنـه لانـه يلزم حينئذ وجودالحقيقيتين لشيء واحـدوذلك لايجوزواما المتصور بالوجه فلاشك انه يحتمل غيرصورته فلوفرض ان اللاضـاحك نقـيض الضاحك فاذاتصورالانسان بالضاحك بالفعل فلاشك انه يحتمل اللاضاحك بالفعل واذاكـان الامركذلك فلايوجد لدخول التـصورات فـى تعريف العلم مبنى عليه الآخر:

قوله علا ان بناء الشيء على الشيء الخ

هذاجواب ثان عن الاعتـراض المـذكوروفى هذاالاعتراض تسليم انه يوجدلدخول التصورات فى تعريف العلم مبنى عليه الآخرولكن لابـأس بذلك لان المراد من التوقف المؤخوذ فى مفهوم المبنـى عليـه هوالتوقـف بمعنـى ان وجـد فوجدولايكون المرادالتوقف بمعنى لولاه لامتنع

واذاكان كذلك فلابأس بتعددالمبنى عليه لدخول التصورات فى تعريف العلم فاالمبنى عليه المذكورفى كلام الشارح موجود فى نفس الامروالمبنى عليه المذكورفى الاعتراض موجود فى التقدير والفرض دون الواقع :

قوله فيه تضعيف قولهم الخ

جواب سوال مقدر وهوان الشارح قال على مازعمواولم لم يقل على ماقالوامكان هذاحاصل جوابه ان فيماذكربيان لضعف قول المتكلمين وذلك القول هوانه لانقائض لهاولاشك ان هذاالمقصودانمايحصل بذكرقوله على مازعموالان الزعم يستعمل فى القول الضعيف ولايحصل بماذكره المعترض :

قوله لانه يبطل كثيراً الخ

هذادليل على وجودالضعف فى قول المتكلمين حاصله ان هذاالقول يبطل الكثيرمن قواعدالمنطق فلذاكان ضعيفاً(فان قيل)هذاالدليل لايطابق المدعى وهواثبات ضعف قول المتكلمين والثابت بهذاالدليل انماهواثبات بطلان هذاالقول وذلك لان قواعدالمنطق حقة ولاشك ان مايكون مبطلاً للحق يكون باطلاً لانه يكون ضعيفاً فقط اجاب عنه العلامة الخيالى بقوله والتحقيق انه ان فسرالنقيضان الى آخره حاصل

هذاالجواب ان هذاانماكان وارداً لوكان هذاالقول مبطلاً لتلك القواعدبحسب الحقيقة وليس كذلك بل ذلك القول لتلك القواعد بحسب الظاهرقبل التأويل وامابعد التأويل فلايكون مبطلاً ولاشك ان المبطل للحق بحسب الظاهرلايكون باطلاً بل يكون ضعيفاً واذاكان الامركذلك يكون الثابت بذلك الدليل ضعف هذاالقول لابطلانه فيكون هذاالدليل مطابقاً مع المدعى:

قوله باالمتمانعين لذاتهماالخ

المراد من المتمانعين ان لايمكن وجودهمافى نفس الامرفى زمان واحد بل اذاوجداحدهمالايكون الآخرموجوداًمثل الايجاب والسلب مثال الاول زيد قائم ومثال الثانى زيد ليس بقائم فانه اذاوجدالاول لايكون الثانى موجوداً واذاوجدالثانى لايكون الاول موجوداً ولاشك النقائض بهذاالمعنى لاتكون موجودة للتصوراى للامورالمفردةالمتصورة فان كل واحد من الانسان واللاانسان موجود فى نفس الامرولايكون احدهمامانعاً عن وجودالآخرفى نفس الامربل كل وحد منهماموجود فى نفس الامرفان زيداًانسان والحمار لاانسان:

قوله باالمتنافيين لذاتهماالخ

وذلک بان لايصدقا علی ذات واحدة فالنقائض بهذالمعنی توجدللمفردات فان نقيض الانسان هو اللاانسان ونقيض الحمار اللاحمار وعلی هذاالقياس ولاشک فی وجودالتنافی بين الانسان واللاانسان وکذابين الحمارواللاحمار فقول المتکلمين محمول علی المعنی الاول والمراد من النقيض فی قواعدالمنطق هذاالمعنی الثانی :

قوله وايضاً يلزم منه ان يکون الخ

هذادليل ثانٍ لاثبات ضعف قول المتکلمين حاصله ان علی قول المتکلمين يلزم ان تکون جميع التصورات علماسواء کانت مطابقة مع المعلوم اولاتکون مطابقة لعدم وجودالنقيض لجميع هذه التصورات فيصدق علی کل واحد من تلک التصورات انه صفة توجب تمييزالايحتمل النقيض لعدم وجودالنقيض للتمييزفی هذه التصورات فکون التصورات المطابقة مع المعلوم علماً صحيح ولکن التصورات الغيرالمطابقة مع المعلوم لايصح ان تکون علماً لان العلم يشترط فيه المطابقة مع المعلوم والمطابقة مع المعلوم غيرموجودة فی بعض التصورات فانااذارأينا حجراً من بعيد فحصل لنا صورة الانسان من ذلک الحجرفصورة الانسان هوالحيوان الناطق فالعلم

هذه الصورة والمعلوم هوالحجرالمرئ ولاشک ان المطابقة غيرموجودة فهذاالتصورلايکون علماً لان الشرط فی العلم المطابقة مع المعلوم وههنالاتوجدالمطابقة ومع ذلک يصدق تعريف العلم علی هذاالتصورفيلزم من قول المتکلمين دخول غيرالعلم فی غيرالعلم فلامحالة يکون قول المتکلمين ضعيفاً :

قوله واجيب عن هذابان تلک الصورة الخ

حاصل هذاالجواب ان هذاالدليل انماکان تاماً لوکان المعلوم فی هذه الصورة هوالحجربل المعلوم هوالانسان ولاشک ان هذه الصورة مطابقة له فالمطابقة موجودة فی هذه التصورات فصح دخول هذه التصورات فی العلم لکون هذه التصورات ايضاً من قبيل العلم وانماالخطاء واقع فی الحکم والتصديق الذی هومقارن مع هذاالتصوروذلک الحکم والتصديق هوالحکم والتصديق علی ان هذه الصورة الانسانية صورة هذاالمرئی وهوالحجرواذاکان الامرکذلک فلابأس بدخول هذه التصورات فی تعريف العلم لانه کماان هذه التصورات داخلة فی تعريف العلم فکذلک هذه التصورات من قبيل العلم :

قوله هذاهوالمشهورالخ

يعنى جعل المعلوم فى المادة المذكورة هوالانسان دون الحجرمشهوربين الجمهورفيه اشارة الى ان هذالايكون من قبيل التحقيق ولامرضياعند هذاالمحشى وهوالعلامة الخيالى ووجه عدم الرضاء بهذاالجواب هوان هذاالجواب يردعليه الاعتراض الذى ذكره هذاالمحشى :

قوله ويردعليه انه فرق بين العلم الخ

هذااعتراض على الجواب المذكورحاصله ان الموجودفى الصورة المذكورة علمان الاول هوالعلم بالوجه والمراد من العلم بالوجه هوالعلم بوجهه اى بان يكون ذلك الوجه علما لنفسه فالعلم فى هذه الصورة الوجه الانسانية والمعلوم ايضاً الوجه الانسانية ففى هذه العلم المطابقة موجودة بين العلم والمعلوم والثانى هوالغلم بالشي من ذلك الوجه فهذاهوالعلم بالوجه اى بان يكون الوجه آلة لملاحظة الشىء ولايكون ذلك الوجه مقصوداً بالذات بل يكون المقصود بالذات هوذلك الشىء ففى المثال المذكوريكون المعلوم هوالشبح المذكورالذى هو حجرمرئ من بعيد ويكون الصورة الانسانية المرجودة فى الذهن آلة لملاحظة ذلك الشبح ولاشك ان المطابقة غيرموجودة بين هذه

الصورة وبين الحجرالمرئى لان هذه الصورة صورة انسانية :

قوله فتدبرفانه دقيق الخ

فيه اشارة الى الجواب عن هذاالاعتراض حاصله انه فرق بين التصور والتصديق فان الضرورى والواجب فى التصديق هوالمطابقة مع المحكى عنه والخارج واماالتصورفالضرورى والواجب فيه المطابقة مع المعلوم بالذات والمعلوم بالذات هوالصورة فى مرتبة من حيث هى هى ولايكون الواجب والضرورى فيه المطابقة مع المعلوم الخارجى ولاشك ان مثل هذه المطابقة موجودة فى مادة النقض لان الصورة الانسانية فى مرتبة من حيث القيام مطابقة مع المعلوم بالذات وهوهذه الصورة الانسانية ولكن فى مرتبة من حيث هى هى :

قوله اى ذاته كاف فى حصول علمه الخ

جواب سوال مقدروهوان اللام فى قوله لذاته للتعليل فيكون مفاد هذااللام ان ذات الواجب تعالى علة لصدورهذه الصفة وهى العلم فيلزم ان تكون هذه الصفة حادثة وذلك لان صدورالمعلولات عن الواجب تعالى يكون بالاختيار والارادة ولاشك ان الصادر

بالاختيار والارادة يكون حادثاً ولاشک ان حدوث علم الواجب تعالى باطل لان الواجب والضرورى فى صفات الواجب تعالى ان تكون قديمة فان صدورهاعن الواجب تعالى يكون بطريق الايجاب ولايكون بطريق الارادة والاختيارلان الاضطرارفي صفات الكمال كمال كماهومذهب الاشاعرة حاصل جوابه نسلم ان اللام للتعليل الاان المراد من التعليل ليس معناه الدقيقى حتى يلزم حدوث هذه الصفة بل المراد من التعليل هوالتعليل بالمعنى المجازى وهوان لايكون الواجب تعالى محتاجاً فى صفة العلم الى الغيروان كان صدورهذه الصفة بطريق الايجاب والاضطرار واذاكان كذلک فلايلزم حدوث علم الواجب تعالى :

قوله حاصله اختيارالشق الاخيرالخ

اعلم ان الشارح ذكرفى هذاالمقام اعتراضاً وجواباً وكلاهمامذكوران فى كلام الشارح ثم ان الاعتراض كان على شقوق الثلاثة الشق الاول هوان يكون المراد من السبب هوالمؤثروالشق الثانى هوان يكون المراد من السبب هوالسبب الظاهرى والشق الثالث هوان يكون المراد من السبب هوالسبب المفضى الى العلم فى الجملة وابطل كل واحد من هذه الشقوق الثلاثة واجاب

عن هذاالاعتراض باخيارالشق الثالث وهوان المراد من السبب هوالسبب المفضى ولكن كان فى كلام الشارح اجمال لايظهرمنه ان الجواب باختياراى شق من هذه الشقوق الثلاثة فبين المحشى ان جواب الشارح انماهوباختيارالشق الاخيروهوالشق الثالث فغرض الخيالى تعيين الشق المختارفى الجواب من الشقوق الثلاثة وان شئت ان يحصل لک الاطلاع بمعنى هذاالاعتراض والجواب فعليک بمطالعة شرح العقائد ومطالعة شرحناكنزالغرائدعلى شرح العقائد:

قوله اى فيما لايفتقراليه الخ

يعلم من كلام عبدالحكيم السيالكوتى ان هذه العبارة جواب سوال مقدروهوان الاعراض عن التدقيقات لايناسب بشان المشائخ فكيف اعرضواعن التدقيقات حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المراد من التدقيقات مطلق التدقيقات اى سواء كانت تلک التدقيقات فى الامرالذى يفتقراليه اوكانت تلک التدقيقات فى الامرالذى لايفتقراليه وليس كذلک بل المراد من هذه التدقيقات انماهى تدقيقات فى الامرالذى لايفتقرالى ذلک الامرولاشک ان الاعراض عن مثل هذه التدقيقات مناسب بشان المشائخ

وتدقيقات الفلاسفة يكون فيمالايفتقراليه لان عادة الفلاسفة هى الاشتغال فى الامرالذى لايكون لذلك الامرعاقبة حميدة :

قوله يعني ان الحس لظهوره الخ

جواب سوال مقدروهوان المعلوم من قول الشارح فى تعميم الحواس سواء كانت من ذوى العقول اوغيرهم الى آخره هوان تكون البهائم عالمة لان الشارح عمم الحواس الظاهرة فهذاالتعميم يقتضى ان تكون حواس البهائم ايضاً سبباً للعلم كماان حواس الانسان سبب للعلم حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان التعميم الموجود فى كلام الشارح تعميماً فى الحواس باعتبار السببية اى بانهاسبب العلم فى ذوى العقول وغيرذوى العقول وليس كذلك بل المراد من ذلك التعميم هوالتعميم باعتبارالوجود بان وجودهاثابت فى ذوى العقول وكذافى غيرذوى العقول فقول الشارح سواء كانت الى آخره تعميم فى وجود الحواس الظاهرة بان وجودهاعام ولايكون تعميماً فى كونهاسبباً فلايلزم كون البهائم عالمة :

قوله فانهامبنية علي ان النفس الخ

هذابيان المبنى عليه لدلائل اثبات الحواس الباطنة يعنى ان المبنى عليه لهذه الدلائل امران

الامرالاول هوان النفس الناطقة لاتدرك الجزئيات المادية بالذات والامرالثانى هوان الواحدلايكون مبدءً لاثرين اماالامرالاول فلان النفس الناطقة مجردة فلوادركت الجزئيات المادية لحصلت فيهاالامورالمادية لان حصول الاشياء بانفسها فيلزم انقسام المجردلان المادى ينقسم ولاشك ان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل مع ان الانقسام فى المجرد باطل فاذالم تكن النفس الناطقة مدركة للجزئيات المادية يكون المدرك لهاالحس الذى هوقوة مادية فثبت بهذاالامرالاول نفس وجودالحس الباطن واما الامرالثانى فلان الواحد لوكان مبدءً لاثرين لايكون الواحدواحداً وذلك لان كون الامرالواحدمبدءً لهذاالاثر غيركون هذاالامرالواحدمبدءً للاثرالآخرفلزم التعددفى ذلك الواحد فلايكون الواحد واحداً ففى ادراك الماديات خمسة افعال الاول ادراك الصور والثانى اختزان تلك الصور والثالث ادراك المعانى الجزئية الموجودة فى الماديات والرابع اختزان هذه المعانى والخامس التركيب والتحليل بين الصور فهذه الافعال الخمسة لايمكن صدورهاعن الحس الواحد فلابدان تكون

الحواس الباطنة خمسة فثبت بهذاالامرالثانى تعددالحواس الباطنة :

قوله والكل باطل في الاسلام الخ

امابطلان الامرالاول فلاناالانسلم ان النفس الناطقة مجردة بل هى مادية لانها جسم لطيف فتكون النفس الناطقة مدركة للجزئيات المادية فلاحاجة الى وجودالحواس الباطنة ولوسلمنا ان النفس الناطقة مجردة فلانسلم انهالاتدرك الجزئيات المادية بل تدركهاوذلك لان الواجب تعالى فى اعلىٰ مراتب التجرد ومع ذلك انه تعالى يدرك الجزئيات المادية :

وامابطلان الامرالثانى فلاناالانسلم ان الواحدلايكون مبدءً لاثرين وذلك لأن الواجب تعالى واحدومع ذلك هوخالق كل شىء فيجوز ان يكون الشىء الواحد مبدءً لاثرين :

قوله فيه اشارة الى انهماالخ

ووجه الاشارة هوان الملاقات يستعمل فى العرف فى الاتصال بدون الانقطاع وهذا مذهب واحد والمذهب الآخرهوانهما يتقاطعان مثل تقاطع الصليب فالعلامة التفتازانى اختارههناالمذهب الاول واختارفى شرح المقاصد المذهب الثانى :

قوله لايقال الحركة من الاعراض النسبية الخ

هذاالاعتراض وارد على الشارح فانه عدالحركات من المحسوسات بحس البصرحاصله لانسلم ان الحركة تدرك بالبصروذلك لان الحركة من الاعراض النسبة اى نسبة بين الشئين ولاشك ان النسبة لاتحس بحس البصروانماكانت الحركة نسبة لانهاعندالمتكلمين عن الكونين فى الآنين فى المكانين ولاشك ان الكون نسبة بين الجسم والمكان وعندالفلاسفة عبارة عن خروج الجسم من القوة الى الفعل ولاشك ان هذاالخروج نسبة بين الجسم وبين المكان الذى خرج منه ذلك الجسم :

قوله لانانقول الحركة من الموجودات الخ

هذاجواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان الحركة موجودة فى الخارج عندالمتكلمين وكذاعندالفلاسفة فالمراد من الاتفاق هوالاتفاق بين المتكلمين وبين الفلاسفة اما وجودالحركة عندالمتكلمين فلان مرادهم من الكون فى تعريف الحركة ليس المعنى المصدرى بل المراد من الكون هوالحالة الكائنة فى الجسم ولاشك ان فى وقت الحركة يدرك من الجسم بحس

البصر الحالة الكائنة فى ذلك الجسم
واماعندالفلاسفة فوجودالحركة فى الخارج فى
الجسم لاجل ان الحركة عندهم عبارة عن كون
الجسم المتحرك بين المبدء والمنتهىٰ بحيث
لواعتبرت نسبة ذلك الجسم الى اى حدٍ من
حدودالمسافة لم يكن الجسم حاصلاً فى ذلك
الحد قبل آن الوصول ولابعد آن الوصول لان
قبل آن الوصول لم يصل الجسم الى ذلك الحد
وبعد آن الوصول فلعدم بقاء الجسم فى ذلك
الحد ثم ان المراد من الكون هوالحالة الكائنة
ولاشك ان الحالة الكائنة تدرك بحس
البصرولاشك ان لهذه الحالة الكائنة نسبة الى
المكان على كل واحدٍمن مذهب المتكلمين
ومذهب الفلاسفة وتلك النسبة لاتكون عين
الحركة ولاجزء من الحركة بل عارض من
عوارض الحركة ولازم لهاثم تلك النسبة
لاتكون موجودة فى الخارج بل تكون موجودة
فى الذهن لانهامن الامورالانتزاعية واما الحركة
فموجودة فى الخارج فلزوم هذه النسبة لاينافى
ادراك الحركة بالحس:

قوله ومايقال من ان الحس الخ

هذاجواب آخرعن الاعتراض المذكور
وهذاالجواب ذكره مولاصلاح الدين الرومي

حاصله ان المراد من مشاهدة الحركة
بالبصرليس انها تشاهدبالبصرنفسها بل
المرادمن كون هذه الحركة مشاهدة بالبصران
البصراذاشاهدالجسم فى المكانين فى الآنين
ادراك العقل من ذلك الجسم الكونين فى
المكانين ولاشك ان الكونين المذكورين حركة
فعلى هذاالجواب المراد من مشاهدة الحركة
هومشاهدتهابواسطة الجسم فالجسم منشاء
الحركة فالحركة تكون محسوسة بواسطة
المنشاء :

قوله واللمس لايدركه في المكان الخ

جواب سوال مقدرواردعلى الجواب الثانى
وهوان الحركة لما كانت مبصرة بحس
البصربواسطة مشاهدة المنشاء يلزم ان تكون
الحركة محسوسة باللمس ايضاً وذلك لان
الاعمىٰ اذالمس الجسم الذى يكون ذاميل فى
المكانين فلاشك ان عقل الاعمىٰ يدرك من
ذلك الجسم الحركة فينبغى ان تكون الحركة
ملموسة بواسطة المنشاء الذى هوالجسم مع ان
كون الحركة من الملموسات خرق الاجماع
حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان منشاء
الحركة من الملموسات فتكون الحركة ملموسة
بواسطة المنشاء وليس كذلك فان المنشاء

للحركة لاتكون من الملموسات وذلك لان
المنشاء للحركة هوالجسم باعتباركونه فى
مكانين فى آنين ولاشك ان الملموس هوالجسم
مع بعض الكيفيات كاالحررة والبرودة واماكونه
فى مكانين فلايدرك بااللمس واذاكان كذلك
فلايكون منشاء الحركة ملموسة بااللمس
فلاتكون الحركة ايضا ملموسة بواسطة المنشاء:

قوله فليس بشيء لانه ادراك الخ

هذاردمن جانب العلامة الخيالى على صلاح
الدين الرومى بان هذاالجواب ليس بشيء وذلك
لانه ادراك الشيء وهوالحركة باالفعل بواسطة
احساس الشيء الآخروهوالجسم فان المحسوس
باالبصرهوالجسم دون الحركة ومثل
هذالايعدمحسوسا والايلزم القول بمحسوسية
العمىٰ عنداحساس شكل الاعمىٰ لانه اذاحصل
احساس شكل الاعمى يدرك من ذلك العقل
العمى مع ان العمىٰ لايكون من المحسوسات
فلايكون هذاالجواب الثانى تاما:

قوله اشارة الى ان تقديم الخ

جواب سوال مقدر وهوانه يلزم الخلاف بين
الشرح وهوقول الشارح لايدرك باالحاسة
الآخرى وبين المشروح وهوقول المصنف بكل
حاسة توقف ووجه لزوم المخالفة هوان الموجود

فى الشرح الحصرفانه قال لايدرك بهامايدرك
بالحاسة الآخرى ولاشك انه حصركل حاسة
بمدركاتهاولاشك ان الحصرغيرموجود فى
المشروح لان المصنف لم يذكراداة الحصرفى
كلامه حاصل جوابه ان هذااشكال واردا لوفهم
الحصر من اداة الحصرفقط وليس كذلك بل فهم
الحصركمايكون من اداة وهى ماولاوانما
فكذلك فهم الحصرمن تقديم ماحقه التاخيروفى
عبارة المصنف وان لم يوجداداة الحصرولكن
تقديم ماحقه التخيرموجودفيه لان قوله بكل
حاسة معمول وتوقف عامل فيه ولاشك ان حق
المعمول ان يكون مؤخرا عن العامل وههنا قدم
المعمول وهوبكل حاسة على عامله وهوتوقف
فيكون الحصرموجودا فى المشروح ايضا كماانه
موجود فى الشرح فلايلزم مخالفة الشرح عن
المشروح :

قوله اى مركب تام فلانقض الخ

جواب سوال مقدر وهوان تعريف الخبربقول
الشارح كلام لنفسه خارج تطابقه اولاتطابقه
لايكون مانعا عن دخول الغيريدخل فيه المركب
التوصيفى مثل زيدانفاضل فان زيدموصوف
والفاضل صفة ولاشك انه لايكون خبرا مع ان
تعريف الخبرصادق عليه لانه ايضا كلام لان

الكلام عبارة عمايتكلم به ولاشك ان هذاالمعنى موجود فى زيدالفاضل وايضاً لنسبته خارج تطابقه اولاتطابقه لان فى الخارج لايخلوزيداماان يكون متصفاً بهذه الثقة فتكون النسبة مطابقة مع الخارج اولايكون متصفاً بهذه الصفة فلاتكون تلك النسبة مطابقة مع الخارج حاصل جوابه ان هذاانماكان وارداً لوكان المراد من الكلام معناه اللغوى وليس كذلك بل المراد من الكلام معناه الاصطلاحى عند النحاة وهوان الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد ولاشك ان زيدالفاضل لايكون كلاماً بالمعنى الاصطلاحى لان الكلام بالمعنى الاصطلاحى مركب تام فيخرج عن التعريف زيدالفاضل فيكون هذاالتعريف مانعاً عن دخول الغير:

قوله اى على وجه ذلك الشيء الخ

غرضه بيان ان كلمة مافى قوله على ماهوبه فى تعريف الصدق موصوفة والمراد بهاالوجه ثم ان الشيء ان جعل عبارة عن النسبة يكون المراد من الوجه الوقوع واللاوقوع وان جعل الشيء عبارة عن الموضوع يكون المراد من الوجه هوثبوت المحمول للموضوع وسلب المحمول عن الموضوع والمراد من تلبس الشيء بذلك الوجه هوتلبسه فى الخارج بذلك الوجه فاالنسبة

اماان تكون فى الخارج متلبسة باالوقوع اومتلبسة بااللاوقوع وكذاالموضوع فى الخارج اماان يكون متلبساًبثبوت المحمول اومتلبساً بسلب المحمول :

قوله اماالنسبة وهوالاوفق الخ

وانماكان هذاالاحتمال اوفق من حيث المعنى لان المخبرعنه فى الحقيقة ونفس الامرهوالنسبة دون الموضوع فانه اذاقيل زيدقائم فاالاخبارانمايكون فى الحقيقة عن ثبوت القيام لزيد:

قوله عن الاثبات والنفى الخ

(فان قيل)ان كل واحدمن الاثبات والنفى من صفات المخبردون صفات النسبة واذاكان كذلك فلايكونان من قبيل الوجه للنسبة لان وجه الشيء يكون صفة لذلك الشيء اجاب عنه عبدالحكيم السيالكوتى بان هذاانماكان وارداً لوكان كل واحد من الاثبات والنفى مصدراً مبنى للفاعل لانهما حينئذٍ من صفات المخبردون صفات النسبة وليس كذلك بل كل واحد منهما من قبيل المصدرالمبنى للمفعول وحينئذ من صفات النسبة فيكون الاثبات كون النسبة مثبتة والنفى كون النسبة منفية والاول معناه هوالوقوع والثانى معناه اللاوقوع :

قوله فان المخبرعنه هوالموضوع الخ

هذابيان ان احتمال ان يكون المراد من كلمة ماالموضوع يكون اوفقا للفظ فحاصله ان الموضوع فى العرف هوالمخبرعنه فان اهل العرف يقولون اخبرت عن زيدفجعل الموضوع مخبراً عنه يوافق العرف فقوله ويقال اخبرت عن زيداشتهاد من العرف :

قوله والشارح اختارالاول الخ

جواب سوال مقدروهوانه لما كان الموجود فى كلمة الشيء احتمالان الاول النسبة والثانى الموضوع فماالوجه حيث قدم المحشيء الخيالى الاحتمال الاول على الاحتمال الثانى فان التقديم من اسبات الترجيح حاصل جوابه ان الوجه لذلك التقديم هوان الاحتمال الاول اختاره الشارح فى شرح المفتاح واشارالى الاحتمال الاول فى هذاالمقام فانه فسرالاخبارعن الشيء بقوله الاعلام بنسبة تامة فالاعلام تفسيرالاخبارو النسبة التامة تفيسرالشيء :

قوله فيه اشارة الى ان منشاء الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح فى هذاالمقام هوتعريف الخبرالمتواترولاشك انه لابد فى كل تعريف من وجود الجنس والفصل فماهمافى هذاالتعريف حاصل جوابه ان قوله

الثابت على السنة قوم جنس فى هذاالتعريف يشمل المعرف وهوخبرالمتواتر وغيرالمعرف وهوخبرالواحد لان خبرالواحدايضاً قديكون خبرقوم اى خبرما فوق الواحدوقوله لايتصورتواطئهم فصل فى هذاالتعريف لانه يخرج بهذالخبرالواحدالذى يكون معه قرينة وتكون تلك القرينة دالة على عدم الكذب ولايكون العقل مجوزالاتفاق هؤلاء على الكذب لاجل هذه القرينة ووجه الخروج هوان فى هذاالفصل اشارة الى ان عدم تجويز الاتفاق على الكذب كثرة المخبرين فيخرج ذلك الخبرالواحدلان عدم تجويزالاتفاق على الكذب انماهولاجل القرينة دون الكثرة،ووجه حصول هذه الاشارة هوان فى هذاالفصل اضافة لفظ تواطؤالى ضميرالجمع والظاهرمن الجمع الكثرة فيعلم من ذلك ان منشاء عدم التجويزهوالكثرة :

قوله اى مايصدقه الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح قال ان مصداق الخبرالمتواترهووقوع العلم من غيرشبهة ولاشك ان وقوع العلم من غيرشبهة لايصح ان يكون مصداقاً للخبرالمتواتروذلك لان المصداق عبارة عن المحكى عنه والمحكى

عنه عبارة عن الموضوع المحيث بحيثية المحمول فالمصداق للخبر المتواترمثل قولناالبغدادموجود هوالبغدادالمحيث بحيثية الوجود دون وقوع العلم من غيرشبهة حاصل جوابه ان هذاانماكان واردا لوكان المرادمن المصداق معناه الاصطلاحى وهوالمحكى عنه وليس كذلك بل المرادمن المصداق معناه اللغوى وهوآلة الصدق اى مايجعل الخبر المتواترصادقا :

قوله ويدل على بلوغه حدالتواترالخ

جواب سوال مقدروهوانالانسلم ان وقوع العلم من غيرشبهة مصداق للخبر المتواترلانه لوكان كذلك لزم الدورلان الخبرالمتواترمثل البغدادموجودموجب لوقوع العلم من غيرشبهة فلوكان وقوع العلم مصداقا للخبر المتواترلزم الدورلامحالة حاصل جوابه ان ههناعقدين العقدالاول قولناالبغدادموجود والعقدالثانى قولنا البغداد موجود متواترفالمحمول فى العقدالاول هوموجود والمحمول فى العقدالثانى هومتواتر فان العقدالاول بمجموعه موضوع للعقدالثانى فوقوع العلم لايكون مصداقاللعقدالاول حتى يلزم الدوربل مصداق للعقد الثانى ولاشك ان

العقدالثانى لايكون موجبا لوقوع العلم من غيرشبهة حتى يلزم الدور:

قوله يعنى انه لايشترط فيه عددالخ

غرضه بيان فائدة قول الشارح مصداقه وقوع العلم من غير شبهة بان فائدة هذاالقول هوالردعلى المذهب الخمسة الاول ان الشرط للخبر المتواتران يكون عددالمخبرين خمسة والثانى ان يكون عددهم اثنى عشر والثالث ان يكون عددهم عشرين والرابع ان يكون عددهم اربعين والخامس ان يكون عددهم سبعين فردالشارح على هؤلاء المذاهب انه لايشترط لكون الخبرمتواترا عدد معين بل القاعدة لكون الخبرمتواترا وقوع العلم من غيرشبهة فاذاوجدالعلم من غيرشبهة يكون ذلك الخبرمتواترا والافلايكون متواترا والمراد من الضابطة فى عبارة المحشى الخيالى القاعدة :

قوله قيل عليه العلم مستفاد الخ

حاصل هذاالاعتراض هوان العلم من غيرشبهة مستفاد من تواترالخبرلان الخبراذالم يكن متواترا لايستفاد منه ذلك العلم فلوكان وقوع العلم دالا على تواترالخبرلزم الدور:

قوله واجيب بان نفس التواترالخ

حاصل هذا الجواب هو ان ههنا امران اولان وهما نفس التواتر والعلم من غير شبهة فهذا العلم مستفاد من نفس التواتر وامران آخران وهما العلم بالتواتر والعلم على العلم من غير شبهة فالاول مستفاد من الثانى فانه اذا حصل العلم على العلم من غير شبهة يحصل العلم على التواتر اى بان هذا الخبر متواتر واذا كان الامر كذلك فلا يلزم الدور:

قوله وهكذا حال كل معلول الخ

يعنى ان نفس العلة تفيد نفس المعلول والعلم بذلك المعلول الظاهر يفيد العلم على العلة الخفية فان الصانع وهو الواجب تعالى علة خفية والعالم معلول ظاهر فان الواجب تعالى يفيد وجود العالم والعلم على العالم يفيد العلم على الواجب تعالى :

قوله فان قلت العلم من غير شبهة الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى ان هذا الاعتراض وارد على ان وقوع العلم من غير شبهة يدل على بلوغ الخبر حد التواتر بانا لانسلم ان وقوع العلم من غير شبهة يدل على بلوغ هذا الخبر حد التواتر وذلك لان التواتر علة خاصة والعلم من غير شبهة معلول عام لانه يمكن حصول العلم من غير شبهة من خبر الرسول

اوبداهة العقل اومن الحس الى غير ذلك ولاشك ان المعلول العام لايدل على العلة الخاصة:

قوله قلت عدم الدلالة الخ

خاصل هذا الجواب هو ان عدم الدالالة للمعلول العام على الخاصة انما يكون اذا لم يعلم انتفاء العلل الباقية واما عند العلم بانتفاء العلل الباقية فلاشك فى وجود تلك الدلالة والمراد فى هذا المقام هو ان يكون العلم موجوداً بانتفاء العلل الباقية :

قوله فتامل الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى فيه اشارة الى الاعتراض وهو انه يجوز ان يكون العلة غير تواتر الخبر موجودة ولكن لايكون العلم لنا حاصلاً بتلك العلة وعدم العلم بالشىء لايستلزم عدم ذلك الشىء والجواب عن هذا الاعتراض ان هذا انما كان وارداً لو كان اسباب العلم من غير شبهة غير محصورة وليس كذلك بل هى محصورة ولاشك ان فى صورة الخبر المتواتر يكون الموجود هو التواتر فقط دون غيره من العلل :

قوله وقع فى التلويح بدل النصارى الخ

هذا اعتراض على الشارح حاصله ان بين كلامى الشارح تدافعا وتناقضا وذلك بان كلامه

في هذا الكتاب وهو شرح العقائد يدل ان
صدور خبر قتل عيسى عليه السلام من النصارى
لانه قال واما خبر النصارى بقتل عيسى عليه
السلام وكلامه في كتابه الآخر وهو التلويح يدل
على ان صدور خبر قتل عيسى عليه السلام من
اليهود لانه قال هناك واما خبر اليهود بقتل عيسى
عليه السلام فما هذا الاتدافع وتناقض :

قوله فتوهم منه ان الخبر الخ

هذا جواب عن الاعتراض المذكور والمجيب
بهذا الجواب غير المحشى الخيالي حاصل
هذا الجواب هو ان الخبر بمعنى الاخبار
وهو مصدر واضافته في هذا الكتاب اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل لهذا الاخبار اليهود
فيكون التقدير هكذا وخبر اليهود النصارى بقتل
عيسى عليه السلام واضافة هذا المصدر في
التلويح الى اليهود اضافة المصدر الى الفاعل
واذا كان كذلك فلا يكون التناقض لازما وانما كان
التناقض لازما لو كان في الكلامين اضافة
المصدر الى الفاعل او الى المفعول وليس كذلك :

قوله فاحتيج الى تمحل تقدير الخ

هذا رد من جانب العلامة الخيالي حاصل
هذا الرد هو انه لو كان اضافة الخبر في هذا المقام
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول لا يصح

عطف المفرد على المفرد في قوله
واليهود بتابيددين موسى عليه السلام لانه يلزم
على تقدير عطف المفرد على المفرد اي بان
يكون اليهود معطوفا على النصارى ان يكون
اليهود ايضا مفعولا به لذلك المصدر وليس
كذلك فان اليهود فاعل الاخبار بتابيددين موسى
عليه السلام بل يكون هذا العطف من قبيل عطف
المركب الاضافي على المركب الاضافي وذلك
بان يقدر لفظ خبر في قوله واليهود فيكون
التقدير وخبر اليهود بتابيددين موسى عليه السلام
ويكون اليهود فاعلا لهذا الخبر المقدر فيكون في
هذا الجواب حاجة الى تمحل
تقدير وهو تقدير المضاف قبل لفظ اليهود فيكون
هذا الجواب مردودا:

قوله لكن بعض النصارى مع اليهود الخ

هذا جواب من جانب العلامة الخيالي عن
اعتراض التناقض حاصله ان بعض النصارى
مع اليهود في قتل عيسى عليه السلام واذا كان
كذلك يكون النصارى ايضا فاعلا
لهذا الخبر كما ان اليهود فاعل لهذا الخبر فالمذكور في
احد الكلامين فاعل والمذكور في كلام
الآخر هو الفاعل الآخر ولا شك انه لا يلزم حينئذ

التناقض ويصح عطف المفردعلى المفرد بدون الحاجة الى تمحل :

قوله بل لم يبلغ اصل المخبرين الخ

هذادليل لمنع تواترخبرالنصارى بقتل عيسى عليه السلام وخبر اليهودبتابيددين موسى عليه السلام حاصل هذاالدليل ان تواترهذين الخبرين ممنوع وذلك اما فى خبرالنصارى فلان الشرط فى الخبرالمتواترهوان يكون اوله كاخيره واوسطه كطرفيه وخبرالنصارى عددالمخبرين به لم يكن فى الاصل واصلا الى حدالتواترفان المخبرين فى الاصل ستة اوسبعة ومع ذلك كانوافساقا لقصدهم قتل النبى وهوعيسى عليه السلام واما خبراليهود فانمالم يكن متواتراً فلان اوسط هؤلاء المخبرين لم يكن كالطرفين لان بخت نصرالمجوسى قدقتلهم فكلمة بل فى كلام المحشى بمعنى اذالتعليلية :

قوله وبالجملة تخلف العلم دليل العدم الخ

هذاخلاف جواب الشارح عن تواترهذين الخبرين بانالانسلم وجودالتواترفى هذين الخبرين وذلك لان التواترعلة وقوع العلم من غيرشبهة فلوكان التواترموجوداً فى هذين الخبرين لكان وقوع العلم من غيرشبهة ايضاً حاصلاً مع ان

الامرليس كذلك فثبت ان التواترغيرموجود فى هذين الخبرين :

قوله فيه اشارة الى عدم الكلية الخ

جواب سوال مقدروهوان الشارح ذكرربمامع ان الاخصرهوان يقول يكون مع الاجتماع بدون ذكرربما فماالحاجة الى ذكرربماحاصل جوابه ان الوجه لذلك هوالاشارة الى عدم الكلية فيماذكره الشارح فان الشارح بين ان حكم المجموع لايكون مثل حكم كل احد من ذلك المجموع بل يكون حكم المجموع مغايراً عن حكم كل واحد من افراد هذاالمجموع فان هذالايكون بطريق الكلية بل بطريق الجزئية ولاشك ان هذالمقصودلايحصل بدون ذكررب بل لابدمن ذكررب لحصول ذلك المقصود:

قوله لكنه كاف في الجواب الخ

جواب سوال مقدروهوانه لم يحصل المقصودلانه لماكان ماذكره جزئية لاكلية فيجوزان لايكون حكم المجموع فى هذاالمقام مغايراً عن حكم كل واحد من الافرادبل يكون متحدامع حكم كل واحدمن الافرادفان كل فردمن الخبريفيدالظن ويحتمل الكذب فيكون المجموع ايضا كذلك فلايكون ماذكره الشارح كافيا فى الجواب حاصل جوابه ان ماذكره الشارح كاف فى

الجواب وذلك لان المقصودابطال قياس المعترض فان المعترض قاس الكل المجموعى على الكل الافرادى فابطال الشارح تلك الكية بانه قديكون مع الاجتماع قوة لايكون تلك القوة موجودة مع الانفرادفيكون ماذكره الشارح كافيا فى الجواب :

قوله والتحقيق ان اجتماع الاسباب الخ

جواب سوال مقدروهوان ماذكره الشارح وان كان كافياً فى ردماذكره المعترض من الكلية ولكن لايندفع به اصل الاعتراض فان اصل الاعتراض باقٍ وذلك لانه يجوزان يكون حكم المجموع فى هذاالمقام مثل حكم كل واحد من الافراداى بان لايكون التغاير موجوداً فى هذاالمقام لان وجودالتغايرفى بعض المواد ولايكون فى جميع المواد لكون ماذكره الشارح جزئية لاكلية حاصل جوابه ان المجموع على نوعين الاول مجموع الاسباب والثانى مجموع غيرالاسباب وحكم مجموع غيرالاسباب قديكون مغايراً عن حكم كل واحد من الافراد وقديكون متحداً مع حكم كل واحد من الافرادواما حكم مجموع الاسباب فهويكون مغايراً عن حكم كل واحد من الافراددائماً والكلام ههنا فى الخبرولاشك ان الخبرسبب للاعتقادفالخبر

المتواترمجموع الاسباب فلامحالة يكون حكمه مغايراً عن الافرادوهوكل واحد من هذه الاخبار الاحاد واذاكان كذلك يكون الاعتراض المذكورمدفوعاً :

قوله واماوهم الكذب فلامدخل الخ

قال عبدالحكيم السيالكوتى هذه العبارة جواب سوال مقدر وهوان فى الخبريوجدوهم الكذب وذلك لان الخبريفيد كل واحدمن الصدق والكذب فلكل واحد من الاخبارالاحادطرفان وهماالصدق والكذب فباالخبرالثانى يوكدطرف الخبرالاول وباالخبرالثالث يؤكدطرف الخبرالثانى وهكذاواذاكان كذلك يكون كل واحد من الصدق والكذب قوياً فى الخبرالمتواترفلايكون الخبرالمتواترمفيداً للعلم حاصل جوابه انالانسلم ان موجب الخبركل واحد من الصدق والكذب بل موجب الخبرهوالصدق فقط واما الكذب فاحتمال عقلى يحكم به العقل واذاكان كذلك يكون الخبرالثانى مفيداً لقوة الصدق فى الخبرالاول ويكون الخبرالثالث مفيداً لقوة الصدق فى الخبرالثانى وهكذا الى غيرالنهاية واذاكان الامركذلك فلامحالة يكون الخبرالمتواترمفيداللعلم من غيرشبهة :

اسم الكتاب :- عقد اللآلى

اسم الؤلف :- محمد زاهد عزيزخيل

كمپوزر :- مولوى سيد شفيع الله صديقى

تصحيح :- مصنف بنفسه

الفتاح عمومي کتابتون

الفتاح عمومي کتابتون

الفتاح عمومي کتابتون

الفتاح عمومی کتابتون